المقاومة العراقية وأمريكا

وليد الزبيدي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : المقاومة العراقية وأمريكا

المؤلف : وليد الزبيدي

رقم الإيداع : ٩٦٣٩

الطبعة الأولى ٢٠١٢



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

أمضت القوات الأمريكية في العراق (٢١٧٥) يوما ، لم تتوقف خلالها يوما واحدا عن استخدام العنف بكل أنواعه ضد المقاومين العراقيين والذين يشتبه بدعمهم أو تأييدهم للمقاومة العراقية ، وبالمقابل واستنادا إلى بيانات فصائل المقاومة ومشاهدات العراقيين الميدانية ، فإن رجال المقاومة العراقية لم يتوقفوا يوما واحدا عن التصدي للقوات الأمريكية ، وبذلك أصبح المشهد السائد في العراق ، عبارة عن حرب شرسة طرفاها الرئيسيان هما :المقاومة في العراق والقوات الأمريكية ، وفي هذا الكتاب نقدم رؤية عن مستويات هذا الصراع ، اعتمادا على قناعتنا منذ بداية الغزو عام ٢٠٠٣ ، من أن ما يجري في العراق بالأساس صراع إرادتين ، واحدة غازية تسعى لفرض هيمنتها بقوة السلاح وبوسائل عديدة ، وقوة رافضة لهذا الوجود جملة وتفصيلا ، ويتضمن الكتاب دراسات وبحوثا بعضها نشر في صحف ومجلات ، والبعض الآخر قدم في ندوات عقدت في بعض العواصم العربية ، وحرصنا على عدم التدخل بالنصوص والإبقاء عليها كما كتبت في حينه.

(١)

العراق : مستويات الصراع بين إرادتين

حال الأمة (العراق ٢٠٠٩)

ورقة خاصة بالمؤتمر القومي العربي

منشورة في مجلة (المستقبل العربي) عدد آذار ٢٠١٠

مقدمة :

ينفرد العراق بكثرة العناوين وتشعباتها في مشهده السياسي اليومي ، ومن الصعوبة البالغة حصر جميع المفردات ، عند الكتابة عن حال العراق عام ٢٠٠٩ ، فالذي يتصدى إلى موضوع العراق ، يجب أن يعتمد منهجاً واضحاً في تعاطيه مع الأحداث وتطوراتها ، وألايقع فريسة الخلط بين اتجاهين ، وهو ما يُضر الكثير من المراقبين والكتاب عليه عند تناولهم للشأن العراقي ، فالذي يزاوج بين الغزو ونقيضه ، يدخل في إشكالية منهجية واضحة ، تصطدم فيها رؤيتان متناقضتان ، الأولى ما أراده الغزو الأمريكي ، من مشروع واضح المعالم والأهداف ، والثانية ما تبنته القوى المعارضة لهذا المشروع والمقاومة له . ورصدنا أن الخلط بين هاتين الرؤيتين وبالتالي مايبرز من إسقاطات ، يقع في الأغلب على حساب رؤية ومنهج المشروع المعارض والمقاوم ، لصالح مشروع الغزو ، وأبرز جوانب هذه الإسقاطات ، ذهاب المراقبين والمحللين إلى الاستغراق في شرح وتوضيح

الكثير من أوجه العملية السياسية ، مايعني الشروع في إصلاح مشروع الغزو ، الذي يخلص في النهاية إلى تذويب مشروع المعارضة والمقاومة في صلب ذلك المشروع ، دون إحداث التغييرات الجوهرية فيه ، ومن خلال فهمنا لهذه الإشكالية ، فقد ارتأينا أن يتم عرض حال العراق ، من هذا المنطلق ، دون تداخل أو أي مزج بين الرؤيتين .

إن عام ٢٠٠٩ ، هو العام السابع للغزو الأمريكي للعراق ، ولايمكن عزله عن السنوات السابقة منذ ربيع سنة ٢٠٠٣ وحتى الآن ، إلا أننا وجدنا أن هذا العام يرتبط من حيث الأحداث وتطوراتها بقوة بعام ٢٠٠٨ ، كما أنه يرتبط بذات القوة بعام ٢٠١٠.

لهذا سنحاول التركيز على المفردات الأهم وبحسب ارتباطها بتطورات الأحداث في هذا البلد ، مع إعطاء فسحة زمانية تمتد قدر الإمكان وفي حدود الحاجة لتوضيح الأمور إلى ما قبل وما بعد عام ٢٠٠٩.

ومن خلال متابعة تفاصيل المشهد العراقي ، وجدنا أن العناوين الأبرز والأكثر حضوراً وتفاعلاً في العراق ، التي يمكن أن تغطي المساحة الأهم في القضية العراقية ، وتعطي تصوراً شاملاً عن أوجه الصراع في العراق ومستوياته وطبيعته ، يمكن حصرها بالآتي:

١- الأوضاع الأمنية.

٢- انتخابات مجالس المحافظات.

٣- المهجرون.

٤- انتخابات ٢٠١٠.

٥- مشروع المقاومة.

٦-الصحوات .

٧- نظرة استشرافية.

أولاً : الأوضاع الأمنية

يتفق الجميع على أن الأوضاع الأمنية تمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في أي بلد ، ولا يختلف إثنان على أن تدهور الوضع الأمني في العراق ، قد ألقى بظلاله بقوة على مختلف أوجه الحياة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ولا يمكن اقتطاع عام ٢٠٠٩ وعزله عن تتابع الأحداث على الصعيد الأمني ، إلا أن الحكومة العراقية عملت على الترويج لمسألة التحسن في الأوضاع الأمنية ، والقول أن أجهزة الشرطة وقوات الجيش أصبحت قادرة على الإمساك بالملف الأمني ، وتقليل الاعتماد على القوات الأمريكية ، تمهيداً لفرض الأمن في جميع أنحاء العراق ، إلا أن الأحداث الأمنية المتمثلة بالانفجارات والاغتيالات وعمليات الاختطاف لم تتوقف ، واعتقد الكثيرون أن حكومة نوري المالكي قد حققت تقدماً هاماً في قطاع الأمن ، إلا أن موجة من التفجيرات زلزلت بغداد وابتدأت في تفجيرات (الأربعاء ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩) ، التي فاجأت الجميع وأربكت المشهد الأمني ، بعد أن تم تنفيذ الهجمات في قلب بغداد مستهدفة المنطقة الخضراء ، حيث طال التفجير الأول مبنى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة المالية ، وسرعان ما تم طرح السؤال الأهم ، عن كيفية الوصول إلى هذه الأماكن ، التي تخضع لتحصينات واحترازات أمنية في غاية التشدد.

فإذا كانت تفجيرات (الأربعاء) قد وُصِفَتْ بالزلزال ، فإن التفجيرات اللاحقة يمكن وصفها بسلسلة (صواعق) ضربت جميع المرتكزات التي حاولت الحكومة بناءها ، وروّجت فيها لمسألة التحسن في الأوضاع الأمنية ، فلقد جاءت التفجيرات اللاّحقة والتي حصلت في ذات الأماكن التي استهدفها التفجير الأول ، لتنزع ثقة الشارع بالقدرات الأمنية لحكومة المالكي ، كما زرعت الكثير من الشكوك الحكومية بالأجهزة الأمنية ، التي سارع كبار المسؤولين إلى اتهامها بأنها (مخترقة) ، وحصلت هذه التفجيرات في قلب بغداد بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩ ، وتم تنفيذ خمسة انفجارات عنيفة أخرى بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩.

لم تقتصر الزلازل الأمنية على العاصمة بغداد ، فقد طالت قيادات السلطة في الأنبار ، التي قال المسؤولون فيها إنَّ الأمن قد استتب بها نهائياً. وبتاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩ استهدفت ثلاثة انفجارات كبار المسؤولين في الأنبار من بينهم محافظ الأنبار والمسؤول الأمني وآخرون.

وعندما حصلت تفجيرات الفنادق بتاريخ٢٥/ ١/ ٢٠١٠ ، وفي اليوم التالي ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ جاء التفجير الهائل الذي طال مديرية التحريات الجنائية ، قال الجنرال ريموند أوديرنو قائد القوات الأمريكية في العراق: إنَّ المسلحين يستخدمون أسلوب التفجيرات القائمة على قدر كبير من التخطيط والتنسيق (أسيوشيتدبريس ٢٧/ ١/ ٢٠١٠).

إنَّ التفجيرات التي توزعت على مدة نصف عام ، ابتداءً من (١٩/ ٨/ ٢٠٠٩ تفجيرات الأربعاء وصولاً إلى تفجيرات الفنادق التي يقطنها صحفيون عراقيون وأجانب، وفي اليوم التالي استهداف مديرية التحريات الجنائية بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠١٠) ، قد بعثت بعدة رسائل ، ليس من الصعب قراءة مضامينها والجهات التي أُرسِلتْ إليها هذه الرسائل ، وهذه الجهات هي :

أولاً: قوات الغزو: ومضمون الرسالة ، تؤكد أن القوات الأمنية التي دربتها القوات الأمريكية وجهزتها بأحدث الأسلحة وقدمت لها الدعم اللوجستي ، وأجهزة الاتصال الحديثة والمتطورة ، غير قادرة على تأمين الحماية لأهم وأخطر الأماكن الحكومية ، وأن الإدارة الأمريكية ، لن تتمكن من صناعة أجهزةٌ أمنية وفق الرؤية التي اعتمدتها القوات الأمريكية ، ولن تصل إلى درجة الحرفية لتصبح قادرة على توفير الحماية للحكومة وللعملية السياسية.

ثانياً :الحكومة العراقية: تؤكد الرسالة الموجهة إلى الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي ، أن حملات الاعتقال التي طالت مئات الآلاف من العراقيين خلال السنوات الأخيرة ، لم تتمكن من القضاء على الأشخاص الذين يستهدفون

مرتكزات الحكومة المتمثلة بالوزارات الكبيرة والدوائر والفنادق ، كما أن الجهد الاستخباري الذي صرفت عليه الحكومة مليارات الدولارات ، سواءً للأجهزة الاستخبارية المتخصصة ، أو أجهزة الرصد والمراقبة الإلكترونية ، وأكثر من (٢٠٠) ألف (مخبر سري) يتجسسون على العراقيين لمعرفة تحرك الجماعات المسلحة ، كل ذلك ، لم يحقق الهدف المنشود ، إذ تمكن المهاجمون من الوصول إلى أهم مفاصل الحكومة ودمروها، ومن المؤكد أن الحكومة لا تستطيع أن تضيف جهوداً أخرى ، لكل ما فعلته خلال السنوات الماضية.

ثالثاً : الشعب العراقي: تحمل الرسالة بين طياتها العديد من العناوين التي تخاطب العراقيين ، فتقول إلى المناوئين وغير المقتنعين بالحكومة والمحاصصة فيها ، بأن هؤلاء عبارة عن مجموعة من (الفاشلين) ، الذين ليس لهم سوى الاستحواذ على المنافع الشخصية والحزبية ، وتقول الرسالة إلى العاملين تحت ألوية الأجنحة الأمنية ، إنَّ التمسك بالحكومة والعملية السياسية والدفاع عنها ، ليس بأكثر من رهان خاسر ، ولا شك أن هذا الأمر يخلق فجوات في الثقة بالحكومة ، التي ترتكز على أرض هشة ، ومن السهولة إرباكها وزعزعتها.

رابعاً:الدول العربية وغيرها من دول العالم : وتقول لهم الرسالة بأن مفصل الأمن الواهن ، الذي راهنتم عليه ، وتعملون على إرسال السفراء وتشجيع الشركات للاستثمار بهدف دعم الحكومة والعملية السياسية ، ليس بأكثر من وهم لا يقف على أرضية حقيقية في العراق.

إن صناعة الأمن في العراق ، ابتداءً بطريقة ، تحاكي رغبات وأساليب قوات الغزو الأمريكية ، ولم تستند إلى المفهوم الدقيق لقضايا الأمن ، التي تضع مسألة (هيبة الأجهزة الأمنية) والثقة بهذه الأجهزة ، قبل مبدأ (الاستقواء بالقوات الأمريكية) ، ومواصلة التنكيل بأبناء العراق ، ومنذ أن اعتمدت الحكومات المتلاحقة بعد ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤ ، حيث تسلم الدكتور إياد علاوي السلطة من بول بريمر وحتى الآن أساليب الاعتقال والقتل والتعذيب الوحشي بحق العراقيين ،

والأجهزة الأمنية تسير وفق أساليب (الاستقواء) و (التنكيل). ويتفق جميع الخبراء في مجال الأمن وعلوم الاجتماع ، على أن هـذا التوجـه ، لـن يـتمكن مـن صـناعة أجهزة أمنية يثق بها الناس ، ويشعرون بـ(هيبتها) قبل تلمّس الوحشـية في أسـاليبها وفي تعاملها مع العراقيين.

لذلك فإن خمسة عشر انفجاراً عنيفاً على مدى نصف عام تقريبـاً ، شـطبت عـلى جهود أمريكية وحكوميه تواصلت لما يقرب من سبع سـنوات ، وصُـرِفتْ عليهـا عشرات المليارات من الدولارات ، وجاء هذا الشطب ليقلب القناعات ، ويربـك الكثيـر مـن الخطـط الأمريكيـة والحكوميـة ، وبعـد الهجمـات التـي اسـتهدفت مجموعة الفنادق ، وفي اليوم التالي مديريـة التحريـات الجنائيـة في بغـداد ، قالـت صحيفة نيويـورك تـايمز الأمريكيـة في تحليـل للأوضـاع الأمنيـة في العـراق: (إن تفجيرات الفنادق ومديرية التحريات الجنائية تعكس مدى عنـاد (المتمـردين) في توجيه ضرباتهم متى وأينما أرادوا – (نيويورك تايمز في ٢٧/ ١/ ٢٠١٠).

ما يمكن قوله عن المفصل الأمني خلال عام ٢٠٠٩ ومطلع ٢٠١٠ ، إنَّ وهـم القوة والتمكن الحكومي قد انهار إثر الهجمات التي أشرنا إليها ، مما أثر بقوة على سمعة الحكومة ومعها أقطاب العملية السياسية ، وجاء ذلـك في مرحلـة حساسـة وصعبة ، وهي الأشهر والأسابيع التي سـبقت الانتخابـات البرلمانيـة المقـررة في ٧/ ٣/ ٢٠١٠ ، واتضح ذلك التأثير السلبي على حكومة المالكي وأقطاب العملية السياسية من خلال الغضـب الشـعبي ، الـذي انفجـر مـرة واحـدة ، بعـد التأكـد الجمعي عند العراقيين مـن فشـل الحكومـة وأجهزتهـا المشـكلة مـن الأحـزاب الكبرى المشاركة في العملية السياسية ، في تأمين الحماية لمؤسسـاتها ووزاراتهـا ، وازداد انتشار السؤال الذي يقـول ، كيـف تـتمكن الحكومـة مـن تـأمين الحمايـة للعراقيين ، وقد فشلت في تأمين الحماية للأماكن الخاصة بها.

وبالإمكان تلخيص تأثير ازدياد التـوتر الأمنـي خـلال النصـف الثـاني مـن عـام

٢٠٠٩ وبداية العام الحالي ٢٠١٠ بالنقاط الثلاث التالية:

أولاً: ازدياد انهيار الثقة بالحكومة والعملية السياسية ، التي فشلت في تحسين الوضع الأمني ، كما فشلت في المحافظة على المستوى شبه المعقول ، الذي أنعش الأمل عند البعض خلال مطلع عام ٢٠٠٩.

ثانياً : أثَّر ذلك سلبياً في المحيط العربي الرسمي ، حيث ازداد التوجه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ لإرسال السفراء إلى بغداد ، وينطبق ذلك على الكثير من دول العالم ، حيث إن الدعم العربي والدولي لحكومة نوري المالكي وللعملية السياسية يعني الكثير لهم ، ونافذة الدعم العربي والدولي من أهم النوافذ التي يريدها رئيس الحكومة المالكي وجميع أركان العملية السياسية ، إذ يمنح ذلك الطرفين شهادة حسن أداء إداري وأمني وسياسي ، الذي بإمكانهم استخدامه في (الدعاية الانتخابية) على اعتباره (المنجز الأمني) الأهم من بين المنجزات الأخرى ، التي لم يتحقق منها أي شيء على أرض الواقع .

ثالثاً : ساهمت سلسلة الزلازل الأمنية في بغداد والأنبار ومناطق أخرى ، في إجبار شركات عربية وعالمية على مراجعة خططها للاستثمار في العراق ، وهو ما كانت تعول عليه حكومة المالكي والعملية السياسية كثيراً ، للتباهي بتحقيق منجز على صعيد التواجد الأجنبي في العراق ، الذي ازداد حضوره بقوة بعد الغزو عام ٢٠٠٣ مباشرة ، ثم تراجع بحدة وفي وقت مبكر ، بعد الانطلاقة المبكرة والقوية للمقاومة المسلحة في العراق واستهدافها لقوات الغزو على نطاق واسع ومكثف ، ما أرغم الكثير من تلك الشركات إلى إغلاق مكاتبها في بغداد والعودة من حيث أتت .

أما خلاصة تقييم الوضع الأمني في العراق ، فقد جاءت على لسان كبار المسؤولين الأمريكيين والعراقيين ، الذين توقعوا المزيد من الهجمات والخروقات الأمنية. وأبقى هؤلاء المسؤولون السقف الزمني للخروقات الأمنية

الكبيرة مفتوحاً ، ولم يحددوا مرحلة ما قبل الانتخابات نهاية لها ولا حتى مابعد مرحلة الانتخابات .

إننا حرصنا على تفكيك أهم جوانب الملف الأمني ، بعيداً عن المزاعم والادعاءات ومحاولات التشويش على الرأي العام والقرار السياسي والاقتصادي العربي والدولي ، بهدف إنضاج التصور الحقيقي عن حاضر العراق ومستقبله ، باعتبار أن مفصل الأمن ، هو الأخطر والأهم والأكثر تأثيراً في جميع الملفات التي سنتحدث عنها.

ثانياً :انتخابات مجالس المحافظات:

بينما ينظر المعارضون للغزو والعملية السياسية ، إلى انتخابات المحافظات التي جرت في(٣٠/ ١/ ٢٠٠٩) على أنها استمرار لمنتج الاحتلال الأمريكي الذي بدأ في نيسان ٢٠٠٣ ، ووضع أولى مرتكزاته السياسية في مجلس الحكم الذي شكله بول بريمر(تموز ٢٠٠٣) ، فإن المشاركين في العملية السياسية ينظرون إلى انتخابات المحافظات ، أو في الحقيقة يحاولون الترويج لوجه آخر لهذه الانتخابات ، ومن زاوية أخرى منطلقين من النقاط التالية:

إنَّ انتخابات مجالس المحافظات قد حصلت في ظل (السيادة) التي أمسك بها العراق للمرة الأولى منذ بداية الغزو ، حيث تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة بتاريخ (٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨) ، أي قبل الانتخابات بشهرين ، هذا ما ردده المسؤولون في الحكومة وأقطاب العملية السياسية.

ب : إنَّ الانتخابات قد جرت بعد أن تسلمت السلطات العراقية (الملف الأمني) مطلع عام٢٠٠٩ ، وأن ذلك يدلل على القدرات المتقدمة للأجهزة الأمنية، وثقة الجانب الأمريكي بهذه القوات وقدرتها على حفظ الأمن في مختلف مناطق العراق.

ج : جرت هذه الانتخابات في وقت سادت فيه قناعة عند الكثيرين ، تذهب

باتجاه تحسن مضطرد في الأوضاع الأمنية ، بعد أن تمكنت قوات الاحتلال الأمريكي وبمعاونة(مجالس الصحوة) من فرض سيطرتها على مناطق كثيرة ، لم تكن قادرة على تحقيقه عام ٢٠٠٦ وقبله.

ثالثاً :حقائق لم تتغير

إن الحقائق التي لم يجر عليها أي تغيير على أرض الواقع ، خاصة ما يتعلق بإطار وجوهر العملية السياسية ودور القوات الأمريكية والأوضاع الأمنية ، قد ألقى بظلاله بقوة على انتخابات مجالس المحافظات ونتائجها ، ويمكن توضيح ذلك وفق الآتي:

أ . العملية السياسية:

رغم الحديث الواسع عن استعادة (السيادة) بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية ، وأصبحت (الإرادة) العراقية هي المتحكمة بالأوضاع في العراق ، إلا أن تغييراً ملموساً على ارض الواقع لم يحصل ، فقانون انتخابات مجالس المحافظات ، لم يخرج عن مسارات (قانون إدارة الدولة) الذي كتبه مستشار بريمر للشؤون القانونية البرفيسور اليهودي الأمريكي من أصل عراقي (نوح فيلدمان) ، وتم اعتماده في(١٦/ ١١/ ٢٠٠٣) إبان حقبة حكم بول بريمر ، وأقره حينذاك مجلس الحكم وتناسل عنه الدستور الذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ(١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥) ، والذي اعتمدت عليه الانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥)، مرسخةً المحاصصة العرقية والطائفية في العراق ، التي وضع أسسها كما أشرنا قانون إدارة الدولة ، وتم بموجب (الدستور) تقاسم المناصب والمواقع والسفراء استناداً إلى تقسيم نفوس العراق إلى (سنة وشيعة وأكراد وتركمان وغيرهم) ، رغم أنه لاتوجد إحصائية عراقية تعتمد تثبيت الطائفة على الإطلاق ، لا في القرون السابقة ، ولا في العقود اللاحقة بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١.

لذلك فإن (انتخابات مجالس المحافظات) ، لم تكن سوى خطوة أخرى باتجاه تثبيت الحكم الطائفي والعرقي في العراق. ولم يكن هناك أي شكل من أشكال (الإرادة العراقية) ، بعد توقيع (الاتفاقية الأمنية) وإمساك العراقيين بـ(السيادة).

ب . دور القوات الأمريكية.

انتشرت القوات الأمريكية على نطاق واسع في جميع مناطق العراق أثناء (انتخابات المحافظات) ، ولم تكن هذه القوات قد بدأت الانسحاب من المدن الذي تقرر حسب الاتفاقية الأمنية (في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩)والبقاء في قواعد محددة في العراق .

إن الحديث عن جزئيات في العملية السياسية ، التي صنعها الغزو الأمريكي وتدرج بمحاولات إنضاجها ، منذ تشكيل مجلس الحكم مروراً بانتخابات (٣١/ ١/ ٢٠٠٥) التي جاءت بحكومة إبراهيم الجعفري ، والاستفتاء على الدستور(١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥)والانتخابات الثانية (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) التي جاءت بحكومة نوري المالكي ، وصولاً إلى انتخابات مجالس المحافظات (٣٠/ ١/ ٢٠٠٩) ، من شأنها أن تستغرق البعض بمناقشة جزئيات سيئة في كل جانب ، إلا أن ثمة نقطة رئيسية برزت في انتخابات مجالس المحافظات لا بد من التوقف عندها ، لأننا نعتقد بأنها خطيرة ، وأُريد من خلال الترويج لها ، وتقديم إغراءات عديدة تحمل رسالة إلى أكثر من طرف ، والقضية التي نتحدث عنها ، ما تم الترويج له عن ما حققته قائمة المرشح المستقل الحبوبي في كربلاء وقائمة(الحدباء) في الموصل ، حيث استطاعت هاتان القائمتان المستقلتان من تحقيق حضور في نتائج الانتخابات ، وقبل أن نتوقف عند حدود التغير الذي يمكن أن تحققه هذه القوائم ، لابد من التأكيد على أن هذه النتائج(المحدودة) قد حملت رسائل إلى كل من:

١ .المعارضون للعملية السياسية ، الذين يرددون باستمرار أن العملية السياسية خاضعة للمحاصصة الطائفية والعراقية ، وأن الذين يتحكمون بنتائجها أولاً

وأخيراً الأحزاب الرئيسة الممسكة بالسلطة. وجاءت نتائج(كربلاء والموصل) التَشكك باتهامات المعارضين للعملية السياسية ، ومن بين ما تحمله هذه الرسالة إشارة قوية ، تتحدث عن(تململ) ديمقراطي بعد عودة (السيادة) التي جاءت بعد الاتفاقية الأمنية.

٢.قطاع شعبي واسع أخذ يشعر بالامتعاض والغثيان من العملية السياسية والحكومة ، نتيجة لوصول الخدمات إلى أسوأ مراحلها ، إضافة إلى الفوضى الأمنية والفساد المستشري مثل السرطان في المنظومة الحكومية وفي العملية السياسية ، وحملت نتائج(كربلاء والموصل)بارقة أمل لإنعاش الثقة بالعملية السياسية على حد ما حملته هذه الرسالة.

باعتقادنا أن بارقة (الأمل) التي حاولوا إشاعتها بين العراقيين بداية عام ٢٠٠٩، تحمل بعداً أهم وأدل ، وهو (جرجرت) من يمكن جرجرتهم من المعارضين للعملية السياسية للدخول بها ، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقررة في (٧/ ٣/ ٢٠١٠) ، وأن دخول هؤلاء ، سينعكس على القطاعات الشعبية التي تمثل بيئة (الداخلون الجدد) ، ما يعطي دفعة للعملية السياسية ، التي لم يتغير من جوهرها الذي ابتدأ منذ مجلس الحكم(تموز٢٠٠٣)أي شيء.وأن جميع الذين دخلوا من خارج منظومة الأحزاب الطائفية والعرقية ، لم يكن دورهم أكثر من (ديكور) لتجميل وجه العملية السياسية.أما على أرض الواقع ، فلم يحصل أي تغير في المنظومة الأمنية والاقتصادية من جراء صعود(قائمة الحدباء وقائمة الحبوبي) ، فلم يتمكن هؤلاء من إيقاف عمليات الاعتقالات التي ازدادت خاصة في الموصل ، وبأوامر مباشرة من المالكي ، كما أن الأوضاع الاقتصادية لم تتغير وبقيت الأحوال المعيشية متردية والخدمات على ذات التردي والسوء.

وفي واقع الحال ، لم تكن انتخابات مجالس المحافظات ، إلا حلقة من حلقات بناء المشروع الأمريكي في العراق ، الذي أرادته إدارة البيت الأبيض ، أن يكون الأداة غير المباشرة لتثبت نوع الحكم ، الذي يعمل على تثبيت نظام الحكم

الطائفي والعرقي في هذا البلد وتجذيره .

رابعاً :المهجرون العراقيون:

ليست هناك إحصائيات دقيقة عن عدد المهجرين العراقيين ، الذين ينقسمون إلى فئتين : هما المهجرون داخل العراق والمهجرون خارج العراق ، إلا أن الأرقام التي أعلنتها منظمة الهجرة العالمية تقدر أعداد المهجرين داخل العراق ب ٢.١ مليون عراقي ، ويُقَدَّرُ عدد العراقيين المهجرين في الخارج بأربعة ملايين شخص. وبدأت هجرة العراقيين إلى الخارج بعد الغزو الأمريكي للعراق في ربيع٢٠٠٣ ، إلا أن أعدادهم لم تكن كثيرة ، ولم تحصل هجرة داخلية ملموسة بعد الغزو الأمريكي ، وأن أعداد المهجرين أخذت بالازدياد عام ٢٠٠٥ عندما عمدت الأجهزة الأمنية وبالأخص ما يسمى(مغاوير الداخلية)في حكومة إبراهيم الجعفري إلى شن عمليات اعتقال واسعة على أساس طائفي واضح ، ومارست هذه القوات أبشع أنواع التعذيب وانتشرت ظاهرة ثقب الرأس والصدر والأطراف باستخدام المثقب الكهربائي (الدريل) ، ما أثار الخوف عند الكثير من العوائل ، التي سارع الكثير منها إلى الهجرة إلى خارج العراق. أما الهجرة الأوسع فقد بدأت عام ٢٠٠٦ ، بعد أن لاحت بوادر حرب طائفية مناطقية ، والتي عملت عصابات وميلشيا ، تبين أنها مرتبطة بقوات الغزو الأمريكي ، لإثارة تلك الفتن على خلفية التفجير المدبر لقبة سامراء الذهبية في (٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦) ، ومثلما انتشرت هذه العصابات في الطرق المؤدية إلى الموصل والقادمة من بغداد ، وتواجدت تحت حماية القوات الأمريكية على الطريق الرئيسي في منطقة الأنبار ، فإنها انتشرت في بغداد والكثير من مناطق العراق ، وهدفها إثارة الفتنة الطائفية من خلال الاختطاف والقتل .

وحصلت هجرة واسعة داخل المدن الرئيسة وحتى القرى والأرياف ، وتحت تأثيرات المخاوف من الشحن الطائفي.ويمكن القول إن عام٢٠٠٩ ، شهد شبه استقرار لأعداد المهجرين في الداخل والخارج ، بعد أن تزالت عمليات النزوح

عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م ، وأصبحت الأعداد أقل عام ٢٠٠٨م.

إن القراءات العلمية لمسالة (المهجرين العراقيين)في الداخل والخارج ، لاتخرج عن سياق ما يجري في العراق منذ بداية الغزو ، ويخطىء من يعتقد أن ما حصل في موضوع (التهجير) ليس بأكثر من رد فعل على تداعيات الأحداث الأمنية التي شهدها العراق. وإننا نرى أن عمليات التهجير والإصرار على إبقاء المهجرين لأربع سنوات وأكثر في محيط اجتماعي ومعاشي جديد ، مع الحرص على أن يكون هذا النزوح إلى جغرافية ذات صبغة طائفية ، يراد منه السير في طريق تقسيم العراق أولاً ، الذي هو في صلب المشروع الأمريكي في العراق ، والعمل على عزل العراق عن محيطة العربي ، وهو ما حرص القائمون على العملية السياسية إدراجه في ديباجة الدستور قبل الاستفتاء علية عام ٢٠٠٥م ، ووضعوا في الديباجة ما نصه(إن العرب في العراق جزء من الأمة العربية) ، أي أن العراق أرضاً وشعباً لا علاقة له بالأمة العربية، ومن خلال قراءة أوضاع المهجرين وما استقرت علية عام ٢٠٠٩م يتضح أن أهداف ذلك يمكن تحديدها في الجوانب التالية:

١. الإبقاء على أربعة ملايين عراقي مهجر في الخارج ، وما تفرض عليهم طول الإقامة التكيف مع الحياة الجديدة ، بصورة أو بأخرى ، وهذا يفتح أمام الكثير منهم الأبواب للاستقرار في تلك الدول وعدم العودة إلى العراق.

٢. حصول الكثيرين من أصحاب الشهادات والكفاءات المهجرة على فرص عمل سواءً في أمريكا وكندا أو دول العالم الأخرى ، وحتى في بعض الدول العربية ، ما يسهم في تفريغ العراق من العلماء والكفاءات ، وهذا ركن أساسي من أركان المشروع الأمريكي في العراق ، فالمطلوب أن يكون العراق بلد الأمية والجهل (وصل عدد الأميين إلى خمسة ملايين شخص حالياً) ، بهدف التدمير النهائي والكامل للبنية المعرفية في العراق ، وهناك إجراءات يومية تهدف إلى تولي المسؤوليات والمناصب في أهم مفاصل الدولة العراقية العلمية والاقتصادية والإدارية والثقافية من الموالين للأحزاب الطائفية ، التي تعمل ضد عروبة العراق

وتعمل على تقسيمه وتفتيته.

٣. الحرص على رسم جغرافية عراقية جديدة ، يظهر فيها العامل الطائفي بقوة، من خلال الإبقاء على المهجرين في الداخل حسب التقسيمات الطائفية، وأن الهدف من جراء ذلك يمكن تلخيصه بعدة جمل مقتضبة أهمها ، العمل على تقليص أو تقليل العوامل الكابحة للطائفية في العراق وهي.

أ. العامل الاجتماعي : وأهم مرتكزاته التزاوج بين العراقيين دون النظر إلى الطائفية بعصبية وتشدد.

ب.التداخل الجغرافي ، حيث السكن المشترك في الكثير من مناطق العراق.

ج.إخفاء وتغييب الرمزية العلمية والإدارية والثقافية الوطنية ، التي تعمل على تنمية عراقية شاملة، وهو مخالف لمنهج وسياسات الأحزاب الطائفية الحالية.

من هذه الرؤية ، نعتقد بأن قضية المهجرين العراقيين في الداخل ، من الأوراق الخطيرة في العراق ، وأن العمل يجري على استخدامها وفق مخطط مدروس ، يحاول الوصول إلى تفتيت الفكر العروبي والمنهج الوطني ، على طريق وضع العراقيين في القوالب الطائفية وتدمير العوامل الكابحة لأي فتنة طائفية ، وعلى المدى البعيد ، وإذا ما تحقق ذلك ، فإن خطورة العمل على عزل العراق عن محيطة العربي ، لم يكن بالأمر الصعب حينذاك.

ومن يدقق في سلوكيات إدارة الغزو الأمريكي وما فعلته الحكومات المتلاحقة خلال السنوات الماضية ، يتأكد له حرص الطرفين على إبقاء المهجرين في مناطق تواجدهم التي أجبروا على النزوح إليها منذ عام ٢٠٠٥ والسنوات اللاحقة ، وتفكيك المشهد العراقي في ضوء المعطيات والمؤشرات وأهداف الغزو الأمريكي للعراق ، وما تحاول تحقيقه أحزاب العملية السياسية والحكومة ، يثبت خطورة قضية المهجرين وخروجها من إطارها (الإنساني) الذي يطغي على كل حديث أو نقاش يتصدى لقضية المهجرين ، إلى حيز أكبر وأخطر ، يتصل بقوة

بمشروع تفكيك العراق وعزله عن محيطه العربي.

خامساً: الصحوات

احتلت قضية (مجالس الصحوات)حيزاً مهماً في أجزاء المشهد العراقي خلال عام ٢٠٠٩، فهذه المجالس التي شكلها الأمريكيون وأعلنت انطلاقها في سبتمبر/ أيلول٢٠٠٦ قد أُسدلَ الستار على الكثير من صفحاتها مع نهاية عام ٢٠٠٩، وقد تم إنهاء عقود الغالبية العظمى من مجالس الصحوات، وكان الهدف الذي تأسست من أجله هذه الصحوات هو تأمين أوضاع القوات الأمريكية وتسهيل تحركها في العديد من مناطق بغداد ومدن وأحياء أخرى في العراق، حيث كانت قوات الغزو تتعرض إلى هجمات من قبل فصائل المقاومة في بغداد والمناطق المحيط بها امتدادًا إلى مناطق الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك والموصل، ولا حاجة لسرد جميع تفاصيل قصة (الصحوات)، إلا أن ما يعنينا في هذه الورقة، ما آلت إليه أحوال هذه المجالس عام(٢٠٠٩)، الذي يمكن تسميته بنهاية هذه المجالس، بعد أن ظهرت العديد من المؤشرات التي تؤكد أن النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، كان بمثابة بداية حقبة(أفول)الصحوات.

لا يستطيع أحد إنكار الخدمة الكبيرة، التي قدمتها مجالس الصحوات بأعدادها التي تجاوزت الـ(١٧٠) ألف مسلح لقوات الغزو الأمريكية وللعملية السياسية والحكومة، حيث تم إحداث فراغات كبيرة داخل البيئة الحاضنة للمقاومة، وبسبب وجود بعض قيادات الصحوات من القلة القليلة من فصائل المقاومة، فقد ساهموا في تراجع الفعل المقاوم، وقدم هؤلاء معلومات كثيرة إلى أجهزة حكومة المالكي وللقوات الأمريكية، بحق قياديين في بعض الفصائل، بل إنَّ القوات الأمريكية أقدمت على قتل العديد من قيادات ورجال المقاومة أمام عوائلهم، بعد تأكدها من انضواء هؤلاء تحت الجهد المقاوم لقوات الغزو، بناءً على المعلومات المقدمة من الصحوات.

إن التأكيد على هذا الجانب الهام من عمل(الصحوات) ، نراه ضرورياً عند الحديث عن أوضاع الصحوات(عام٢٠٠٩) ، إذا اتضح للغالبية العظمى من العراقيين والمراقبين في الداخل والخارج ، عدم صحة الجوانب والمرتكزات التثقيفية التي استخدمها المروجون والداعون لتشكيل الصحوات ، والتي أكدوا فيها على النقاط الثلاث التالية:

أولاً : إنَّ هدف الصحوات الرئيسي ، يتمثل في التخلص من (الإرهاب) الذي يضايق القوات الأمريكية ، وأن الإدارة الأمريكية قد أكدت للزعامات الداعية إلى الصحوات ، أن قواتهم ستضرب إيران حال تأمين أوضاعها في العراق ، بعد التخلص من (الإرهاب) ، وعند ذاك ستتفرغ أمريكا للحرب على إيران.(المقصود هنا بالإرهاب ، جميع الفصائل والقوى التي تحارب القوات الأمريكية وبدون استثناء).

ثانياً:إن مجالس الصحوة ، سيتم دمجهم بالأجهزة الأمنية بهدف إحداث توازنات(طائفية)بعد أن تفردت طائفية واحدة بالاستحواذ على الأجهزة الأمنية ، وأن هذا الأمر ، سينعكس إيجابياً على أمن مناطق معينة ، طالما شهدت اضطرابات شديدة ، وأن المرحلة اللاحقة ستكون مرحلة إعمار وبناء واسع في هذه المناطق.

ثالثاً: تعهدت القوات الأمريكية بالإنفاق المادي على الصحوات وتزويدهم بالأسلحة الحديثة ، بعد أن تتم إجراءات الاستحضارات ، وحال إثبات الصحوات أنها قادرة على مطاردة واعتقال وقتل(الأهداف) المحددة من قبل القوات الأمريكية ، والمقصود هنا(كل من يحمل السلاح ضد قوات الغزو أو يشتبه بمساندته أو دعمه وتأييده لحملة السلاح) .

سادساً : خيبة شاملة:

إن وعداً واحداً من الوعود التي أطلقتها القوات الأمريكية ، والتي روج لها دعاة الصحوة من سياسيين وشيوخ عشائر ورجال دين ، لم يتحقق ، ولمجرد أن

استعادت القوات الأمريكية سيطرتها أو على الأقل قدرتها على الحركة في المناطق التي كانت ساخنة في السابق ، فإنها تخلت عن وعودها ، وسارعت القوات الأمريكية إلى نقل المسؤولية الأمنية من الصحوات إلى الأجهزة الأمنية الحكومية ، التي باشرت بتحويل الكثير من عناصر الصحوات إلى جواسيس يكتبون التقارير بخط اليد(باعتبارها وثيقة دامغة) وتشمل تلك التقارير معلومات تفصيلية عن مناطقهم وأقاربهم وعشيرتهم ، ويكون التركيز على ضباط الجيش السابق الذين قاتلوا إيران وهزموها(١٩٨٠_١٩٨٨) ، إضافة إلى كل من يحمل توجهاً عروبياً ، والذين يتعاطون مع المقاومة أو يشك بانتمائهم إلى صفوفها.وشرعت القوات الأمنية المرتبطة بصورة مباشرة برئيس الوزراء نوري المالكي ، بحملات دهم واعتقالات طالت غالبية الأشخاص ، الذين قدمت الصحوات معلومات عنهم ، واشتدت تلك الحملات بعد ١٣/ ٩/ ٢٠٠٧ ، عندما اغتيل عبد الستار أبو ريشة أول من عمل على تشكيل الصحوات في قريته بمحافظة الأنبار ، حيث تم اختيار الذكرى الأولى لتأسيس الصحوات لتنفيذ الاغتيال، واستغلت حكومة المالكي هذا الحادث ، لتبدأ حملات اعتقالات طالت مئات الآلاف من العراقيين ، وما زالت هذه الإعتقالات متواصلة.

إن الصحوات أصبحت أمام أكثر من كماشة ، خاصة بعد أبلغ مسؤول أمريكي كبير عدداً من قادة الصحوات ، بعد أن طلبوا مقابلته في إحدى العواصم العربية ، وسألوه عن الوعود الأمريكية فأجابهم بالنص ، وحسب المعلومات التي وصلتنا ، قال المسؤول الأمريكي ، ما يتعلق بإيران ، فإنها (جارة)لكم وعليكم أن تتعايشوا معها ، ولا دخل لأمريكا بموضوع إيران ، ومسالة السلاح والأموال فإن لديكم (حكومة وحدة وطنية) وهي المسؤولة عن ذلك ، ووعدهم بدمج نسبة ضئيلة من عناصر الصحوات في دوائر حكومية أو الأجهزة الأمنية.

أما الكماشات التي أحاطت بالصحوات فهي التالية :

١.كماشة الأجهزة الحكومية ، التي انقلبت على الكثير من الصحوات

واعتقلتهم وحكمت على البعض منهم بالإعدام ، على سبيل المثال(مسؤول صحوة الفضل ببغداد عادل المشهداني وسواه) ، وذلك بعد أن اعتقدت الحكومة أنها تمكنت من بسط سيطرتها على تلك المناطق .

٢.استهدافهم المباشر وعلى نطاق واسع باغتيال زعاماتهم والكثير من العناصر، وتبنت الاستهداف وعبر بيانات في الإنترنت جهة واحدة هو(تنظيم القاعدة) وقتلت ما يقرب من مائتي مسؤول في مجالس الصحوات ، وزرع هذا الاستهداف الخوف والهلع في دواخل هؤلاء ، وحتى في محيطهم الاجتماعي العائلي والعشائري.

٣.نظرة الاستصغار المجتمعية لعناصر الصحوات وزعاماتهم ، إذ صرح البعض منهم لوسائل الإعلام ، بأن عوائلهم وعشائرهم يطلقون عليهم (العملاء)، وأن القوات الأمريكية التي كانت ترعاهم غادرت المناطق وأغلقت (الهواتف) التي كانو يتصلون بهم من خلالها ، ولم يودع الأمريكان أصدقاءهم من زعامات (مجالس الصحوات) .ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨ والنظرة الاستصغارية ووصم الصحوات بالعملاء والجواسيس تزداد على نطاق واسع في المجتمع العراقي.

إن خلاصة القول في مجالس الصحوات ، أنها كانت عبارة عن أداة ، قدمت الحماية لقوات الغزو من جهة ، وساهمت في سيطرت القوات الأمنية الحكومية على مناطق كثيرة ، لتبدأ حملات إفراغ هذه المناطق من رجالها وشبابها ، ما أثار موجة استياء شعبية واسعة ضد الصحوات ، وانعكس ذلك سلباً وبقوة على (مجالس الصحوة) التي روّجت كثيرا بأن مهمتهم تنحصر في حماية هذه المناطق ، وإذا بهم يقدمون الحماية للأجهزة الحكومية التي تعتقل وتعذب وتبتز أبناء تلك المناطق.

إن النجاح الذي حققته مجالس الصحوات في حماية قوات الغزو وتأمين الطريق لانتشار الأجهزة الأمنية ، قابله على الطرف الآخر ، أمر هام الذي يمكن قراءته

على مستويين.

الأول: دفع فصائل المقاومة إلى مرحلة جديدة وهامة ، وهو ما يمكن تسميته بمرحلة (الكتمان) ، وذلك لمعالجة الخلل الذي تسبب بخسائر رجال المقاومة ، الذين أبلغت عنهم الصحوات القوات الأمريكية والأجهزة الأمنية.

الثاني:تأكد للكثيرين أنه لا نية لإصلاح العملية السياسية والأجهزة الأمنية ، وأن الحكومة تضع في مقدمة أهدافها مطاردة القوى الوطنية المعارضة للاحتلال والعملية السياسية والمقاومة لها ، وأن مهمة الصحوات اقتصرت على تسليم المفاصل الأمنية في العديد من المناطق ، على مراحل إلى الأجهزة الحكومية من شرطة وجيش.

بنهاية٢٠٠٩ تم إيقاف صرف رواتب الصحوات ، وأسدلوا الستار على ظاهرة لايمكن تجاوزها ، ويجب التوقف عندها ودراستها وتأشير الثغرات التي دخل منها الغزاة إلى المجتمع العراقي ، والعمل على معالجتها بجميع الطرق الاجتماعية والنفسية والتثقيفية ، مثلما تمت دراسة تجربة(روابط القرى)التي أسسها مصطفى دودين أواخر سبعينيات القرن الماضي في فلسطين ، وهدفها اختراق المقاومة وتفتيتها ، وقبل ذلك الدور الذي أداه (الحركيون)في الجزائر ، لصالح الاحتلال الفرنسي وأين أصبح هؤلاء بعد عقود من انتهاء صلاحيتهم ؛ والذين وصفهم الزعيم الفرنسي ديغول يوم استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ بقوله(إنهم لعبة التاريخ ، مجرد لعبة) ، ولا يختلف هؤلاء عن الذين قدموا خدماتهم إلى الاحتلال الأمريكي في فيتنام ، والذين سارعوا إلى خدمة مشروع الاحتلال بتأسيس (القرى الإستراتيجية).

لذلك فإن اعتبار(الصحوات) مجرد أداة عابرة ليس صحيحاً ، لأنهم حاولوا تمكين مشروع الغزو وأدواته الذي قصد تمزيق العراق وإلغاء هويته العربية.

سابعاً : الاتفاقية الأمنية

لا يمكن عزل الاتفاقية الأمنية ، التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية والإدارة

الأمريكية بتاريخ (٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨) عن تداعيات الأحداث ، التي حصلت في العراق عام ٢٠٠٩ ، بل إن تأثيرات وحضور هذه الاتفاقية مازال موجوداً وسيستمر طالما بقي الصراع في مستوياته الحالية وبما تقتضي كل مرحلة.

وإذا كانت القوى الوطنية العراقية تضع ثلاثة أخطار تهدد حاضر ومستقبل العراق ، وهي :

١. الغزو.

٢. العملية السياسية.

٣. الأجهزة الأمنية.

فلابد من إضافة خطر جديد ، هو الاتفاقية الأمنية ، وهنا لا نريد مناقشة مفردات الخطورة فيها ، لأنها واحدة من نتائج وتداعيات الغزو الأمريكي للعراق، الذي إبتدأ في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، إلا أن هذه الاتفاقية التي استخدمتها الإدارة الأمريكية كغطاء للهروب من العراق ، بعد أن تلقت قواتها ضربات موجعة ، وأصاب ذلك مقتلاً في المرتكز الاقتصادي للولايات المتحدة من جراء غزو العراق وإفغانستان ، فإنها في واقع الحال تشكل خطراً كبيراً لابد من التوقف عند جوانبه .

إن خطورة الاتفاقية الأمنية تكمن في جانبين رئيسيين هما:

الجانب الأول : في حال قبولها بصورة نهائية من قبل العراقيين ، فإنها تحرم العراق أفراداً ومؤسسات من المطالبة بحقوقهم القانونية ، الناجمة عن الغزو الأمريكي لهذا البلد ، وتعفي الإدارة الأمريكية من أي التزام قانوني يطالب به العراق ، وهنا لابد من التأكيد على أن توصيف الحال في العراق ، بالوصف الصحيح لايجوز أن يسمى (احتلالاً) وهو الأمر الأهم ، وجاءت الاتفاقية الأمنية لتعمل على تثبيت مصطلح (الاحتلال) والشطب على جميع حقوق العراق.

وقبل أن نناقش خطورة هذه الاتفاقية ، لابد من توطأة سريعة ، لتوضيح ما

جرى في العراق ، ويمكن إجمال ذلك بالنقاط التالية:

أولاً: إن التوصيف للأوضاع في العراق منذ يوم ١٩/ ٣/ ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا ، هو حالة حرب شرسة طرفاها قوات الغزو الأمريكي من جانب ، وقوى وفصائل المقاومة في العراق من جانب آخر.

ثانياً : إنَّ الاشتراطات القانونية الدولية لوصف (الاحتلال) ، تحتاج عامل أو عاملين اثنين هما:

أ. أن تتمكن قوات الغزو من بسط سيطرتها على البلد الذي غزته قواتها ، وبالمدلول الاجتماعي والسياسي ، يعني قبول أبناء البلد القوة الغازية ، وعدم حمل السلاح ضدها.

ب. أن يوقع قادة أو حكام البلد الذي تعرض للغزو وثيقة استسلام مع قوات الغزو كما حصل في ألمانيا واليابان عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

واستناداً إلى القانون الدولي ، تعتبر الأراضي محتلة عندما تقع فعلياً تحت سلطة جيش معاد ، ولا يطال الاحتلال إلا الأراضي التي أسست فيها هذه السلطة، ويمكن ممارستها فيها (المادة ٤٢ من أنظمة لاهاي) .

ويشير كتيب الولايات المتحدة FM 27-10 (الفقرة ٣٥١) إلى التعريف أعلاه، ويحذو كتيب المملكة المتحدة (الفقرة ٥٠٣) حذوه بالتشديد على أنه لابد للقوات الغازية من أن تكون قد حلت محل سلطات البلد في ممارسة السيطرة الفعلية على أراضيه .

ويُستمد المعيار الوحيد لتحديد مدى انطباق القانون على الاحتلال العسكري من الحقائق التالية : السيطرة الفعلية والفعالة على الأراضي من جانب قوات مسلحة أجنبية مقرونة بإمكانية إنفاذ قراراتها ، (المصدر – العراق – الغزو – الاحتلال – المقاومة ... إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣) ، (والنص مأخوذ من وثيقة صادرة عن منظمة العفو الدولية) .

واستناداً إلى المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي ، فإنه يترتب على دولة الاحتلال واجب إعادة فرض النظام والسلامة في الأراضي التي تسيطر عليها قواتها والحفاظ عليهما .

وإذا أردنا تطبيق هذه الجوانب الهامة والرئيسية في القانون الدولي على الوضع في العراق ، فإننا نجد وبسهولة كبيرة ، أن قوات الغزو لم تتمكن من الوصول إلى المقبولية العراقية ، بل جوبهت بالمقاومة .

وفي العراق ، فلم يتوفر أي من هذين العاملين التي ذكرناها أعلاه ، فالقوات الغازية ، لم تتمكن من تأمين حتى (المنطقة الخضراء) التي تقع فيها مقر سفارة الغزو الأمريكي إضافة إلى المؤسسات التي صنعها الاحتلال مما يسمى (حكومة وبرلمان) ، كما أن العراقيين لم يوقعوا على (وثيقة استسلام) ، يضاف إلى كل ذلك ، أن الغزو الأمريكي لم يحصل على تفويض من الأمم المتحدة ، والأنكى أن إدارة الغزو قد اعترفت بأنها كانت مخطئة في مزاعمها ، التي اعتمدتها في غزو العراق والمتمثلة بـ (كذبة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل) وتهديد العراق للأمن الدولي.

من هذا الفهم ، نقول بأن الوصف السليم للوضع في العراق ، إنه في حالة حرب متواصلة ، ففي يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ، انهارت منظومة عراقية (رسمية) ، لتبدأ بعد ٧٢ ساعة فقط منظومة عراقية (شعبية) هي (المقاومة) ففي (١٢/ ٤/ ٢٠٠٣) سقط أول جندي مارينز أمريكي برصاص قناص عراقي مقاوم في حي الأعظمية / راغبة خاتون بجانب الرصافة ، وتواصل التصدي لقوات الغزو ، ومازالت الحرب مستعرة ، وما اعتراف البنتاغون بمقتل جنوده عبر بيانات رسمية موثقة وتعرض قواعدها للقصف وإسقاط طائراته ، إلا تأكيداً قاطعاً ، على أن الحرب متواصلة ، ولا يمكن تسمية الحال في العراق ، بـ (الاحتلال) ، وهذا يقودنا إلى أن جميع المؤسسات التي صنعها الاحتلال غير شرعية ، وليس من حقها أن تبرم أي

اتفاق مع قوات الغزو ، وأن إصرار الإدارة الأمريكية على توقيع الاتفاقية ، وتهديدات الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش ، التي أطلقها قبل التوقيع على الاتفاقية وخاطب بها الحكومة وأقطاب العملية السياسية بقوله (إن قواتنا ستنسحب في حال عدم التوقيع على الاتفاقية) إلا دليلاً قاطعاً على حاجة دولة الغزو الولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية ، وكما يعلم الجميع ، أن الاعترافات بالأخطاء ، قد توالت بعد التوقيع على الاتفاقية وأعلن كل من جورج دبليو بوش ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس ذلك بعد أن ضمنوا الجانب (القانوني) الذي تضمنته الاتفاقية ، والذي يعفي الإدارة الأمريكية من أية تعويضات يطالب بها العراق والعراقيون. ويقدر الخبراء أن العراق قد خسر نتيجة للغزو أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار ، وهذه تتحملها الإدارة الأمريكية بالكامل ، إضافةً إلى جرائم الحرب والإبادة الجماعية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً وانتهاكات حقوق الإنسان.

ونرى أن العمل يجب أن يتواصل وتتظافر الجهود القانونية والسياسية والشعبية العراقية والعربية ، لإلغاء هذه الاتفاقية والعمل على توضيح الأسس غير القانونية التي اعتمدت في التوقيع عليها ، باعتبار أن الحكومة والعملية السياسية ليست شرعية على الإطلاق ، وأنها ليست بأكثر من (منتج) لقوات الغزو ، وأن يكون هناك تحرك عربي على المنظمات والدول والشخصيات المؤثرة في سبيل إلغاء الاتفاقية ، ومن ثم الشروع بالمطالبة بحقوق العراق كاملة ووفق القوانين والمواثيق الدولية.

الجانب الثاني : تكمن خطورة الاتفاقية الأمنية في الإبقاء على قوات عسكرية ضاربة عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بهدف دعم العملية السياسية والحكومة المقبلة بعد انتخابات (آذار ٢٠١٠) ، على أن يتحقق واحد من الأهداف التالية أو الاثنين معاً وهما:

١ – أن تتمكن القوات الأمنية الحكومية من القضاء على جميع الفصائل

المسلحة أو المناوئة للعملية السياسية والحكومة ، ما يفتح الطريق أمام عملية سياسية وفق المقاسات الأمريكية ، ولا يمكن لهذه العملية السياسية والحكومة الاعتراض على (الاتفاقية الأمنية) ، لأن التوقيع قد تم من قبل أطراف العملية السياسية أنفسهم ، وليس من حقهم إلغاؤها.

٢- أن يتم استيعاب القوى المعارضة والمسلحة في داخل العملية السياسية وتذويبهم في ذات الإطار الذي صنعه الأمريكيون ، دون حصول أي تغيير جوهري في العملية السياسية ، وهذا (التذويب) لا يعطي الحق لأي طرف (يذوب) في العملية السياسية ، في المطالبة بإلغاء الاتفاقية الأمنية.

نعتقد أن تأشير هذه الجوانب من صلب العمل الوطني والقومي ، ولابد من الانتباه إليه ، وعدم الانزلاق في مساراته الخفية والظاهرة ، وضياع حقوق العراق ، والانضواء تحت مشروع الاحتلال وإن كان بعناوين ومسميات مختلفة.

ثامناً : المقاومة في العراق

إن عام ٢٠٠٩ يعد مفصلاً مهماً في عمر المقاومة في العراق ، فمن ناحية ، تمكنت فصائل المقاومة من إثبات استمرارها في نهجها القتالي ، بعد أن تردد على نطاق واسع داخل العراق وخارجه ، عن تراجع المقاومة في العراق إلى درجة تقترب من الخواء أو الانكماش التام ، نتيجة لفعل الصحوات ، وكان عام ٢٠٠٨ بمثابة حقبة الرهان الصعب ، ومرحلة تحديات إثبات الوجود وتأكيد استمرار النهج الذي اختارته فصائل المقاومة في الإصرار على هزيمة قوات الغزو الأمريكية . ومن ناحية أخرى ، برز خطاب المقاومة بقوة وثبات خلال عام ٢٠٠٩ ، وأصدرت الفصائل الكثير من البيانات التي تعلن عن هجمات كثيرة تستهدف قوات الغزو الأمريكية ، وبإمكاننا تسليط الضوء على ذلك من خلال المعطيات أدناه:

أولاً : تمكنت المقاومة من تجاوز محنة (الصحوات) ، وما تسببت به من

عرقلة وإعاقة لمشروع المقاومة ، واحتوت فصائل المقاومة ذلك خلال عام ٢٠٠٨ ، لتستعيد قوتها بدرجة كبيرة مع مطلع عام ٢٠٠٩.

ثانياً : أعطى التوقيع على الاتفاقية الأمنية زخماً جديداً لخطاب المقاومة ، إذ أصدرت جميع فصائل المقاومة بيانات اعتبرت الاتفاقية باطلة ، وأنها صفحة من صفحات الغزو ، ووجد إعلام المقاومة هذه المناسبة ، للتأكيد على نهج المقاومة الثابت والرامي إلى مواصلة قتال الغزاة حتى خروج آخر جندي من العراق.

ثالثاً : شهد عام ٢٠٠٩ ظهور جبهة من (١٣) فصيلًا خولت الدكتور حارث الضاري للتحدث باسمها ، وتم الإعلان عنها بتاريخ (٢٠٠٩/٦/١٠) ، وقرأ مراقبون في هذه الخطوة بأنها استقراء لوضع الغزاة المتدهور والبحث عن وسائل للخروج من مأزقهم المتفاقم.

رابعاً : تم الإعلان عن حوار مباشر مع الأمريكيين ، على لسان الأمين العام للمجلس السياسي للمقاومة العراقية الشيخ علي الجبوري (قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢١).

وجاء موقف غالبية فصائل المقاومة برفض الحوار الذي أعلنه الجبوري ، وأكدت بيانات الفصائل على مواصلة قتالها لقوات الغزو.

خامساً : في ٣ تشرين الآخر ٢٠٠٩ تم الإعلان عن اندماج اثنين من جبهات المقاومة ، وهما القيادة العليا للجهاد والتحرير التي يقودها عزة الدوري وتضم (٣٣) فصيلاً مسلحاً ، وجبهة الخلاص الوطني .

سادساً : عاودت الفصائل منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وخلال عام ٢٠٠٩ هجماتها النوعية ضد قوات الغزو ، ولم تتوقف البيانات التي تعلن عن تلك الهجمات والغالبية منها موثقة بالتصوير المرئي (الفيديوي).

أما أهم المآخذ على فصائل المقاومة خلال عام ٢٠٠٩ ، أنها لم توجه ضربات قاصمة إلى قوات الغزو ، ومن الواضح أن فرصة إيقاع أكبر الخسائر بقوات الغزو

قد تكون ضعيفة أو ضئيلة ، بعد (٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩) وهو الموعد الذي حددته الاتفاقية الأمنية للانسحاب من المدن والطرقات إلى قواعد ثابتة. ولم يتم الإعلان عن عمليات كبيرة من شأنها إرغام قوات الغزو على التفاوض والخنوع لمطالب المقاومة. ومن الواضح أن الهجمات الكبيرة تحتاج إلى أسلحة متطورة ، وهذا ما لم يتوفر لفصائل المقاومة في العراق ، التي تعرضت إلى حصار شامل ، ولم تحصل على دعم خارجي منذ بدايتها وحتى الآن.

أما إمكانية الاشتباك الميداني مع القوات الأمريكية ، فيبدو صعباً ، بسبب التضاريس المنبسطة في العراق وصعوبة انسحاب المشتبكين من المقاومة مع وجود الطائرات المروحية التي تحمي القوات الأمريكية وطائرات وأقمار التجسس ، يضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للأجهزة الأمنية الحكومية وعناصر الصحوات.

إن المقاومة في العراق ، تؤمن بأن ضرباتها الموجعة ضد قوات الاحتلال قد أوصلت المشروع الأمريكي إلى الفشل ، وأنها حققت أكثر من تسعين في المائة من أهدافها ، وأنها مصرة على مواصلة استهداف الغزاة داخل قواعدهم العسكرية ، التي لجأت إليها الكثير من قواته ، وتؤمن المقاومة في العراق ، بأن لا سبيل لتحرير البلد إلا بالمقاومة المسلحة ، مع تضافر جهود القوى الوطنية المعارضة للغزو وللعملية السياسية.

ويمكن القول إن الحضور القتالي الواسع من خلال استمرار الهجمات بالهاونات والصواريخ وعمليات القنص واستخدام العبوات الناسفة من قبل فصائل المقاومة في العراق خلال عام ٢٠٠٩ ، قد أكد على قوة هذه الفصائل ، واكتسابها المزيد من الخبرات في ميادين التدريب وتطوير الأسلحة والجهد الاستخباري والتوسع الكبير في التعاطي مع مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

تاسعاً : انتخابات ٢٠١٠:

بدأت أواخر عام ٢٠٠٩ الاستحضارات الخاصة بالانتخابات البرلمانية ، التي تقرر إجراؤها في (٧/ ٣/ ٢٠١٠) ، وهذه الانتخابات هي الثالثة التي تجري في ظل الغزو الأمريكي للعراق الذي شرعت قواته به في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣.

فقد جرت الانتخابات الأولى بتاريخ (٣١/ ١/ ٢٠٠٥) ، والثانية بتاريخ (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) وصولاً إلى انتخابات ٢٠١٠، وتقول القراءة التفصيلية لهذه الانتخابات ، إنَّ تغييراً جوهرياً لن يحصل في الهيكل السياسي في مرحلة ما بعد الانتخابات ، وذلك للأسباب التالية:

أولاً : من الواضح أن هناك إصراراً أمريكياً على الإبقاء على الأحزاب الثلاثة الطائفية (الحزب الإسلامي ، حزب الدعوة ، المجلس الأعلى الإسلامي) والحزبين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) ، ويتضح ذلك من خلال التصريحات التي يدلي بها كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وفي مقدمتهم الرئيس باراك أوباما ، الذي أعلن مرات عديدة ، أن الولايات المتحدة ، ستعمل على دعم الحكومة وإنجاح العملية السياسية.

ثانياً : إنَّ أي تغيير لم يحصل في الدستور الذي قسم العراق على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية.

ثالثاً : أبقت الإدارة الأمريكية على عدد كبير من قواتها لإنجاح الانتخابات ، وتستمر قواتها الضاربة في قواعدها لتأمين الحماية للحكومة التي ستتمخض عن برلمان انتخابات ٢٠١٠.

رابعاً : تملصت الكتل البرلمانية من إصدار قانون للأحزاب ، وتعمدت دخول انتخابات ٢٠١٠ بدون هذا القانون ، الذي يفترض أنه يمنع الأحزاب الطائفية والعنصرية من الدخول في العملية السياسية ، ومن الواضح أن هذه الأحزاب تخطط للاستحواذ على السلطة للسنوات الأربع المقبلة ، وتكريس وتجذير

الطائفية والعرقية في العراق.

إن عرض النقاط أعلاه ، ليس بقصد وجود أمل في انتخابات قد تقترب من النزاهة ، لكن من الضروري تأشير خطورة العملية السياسية برمتها والمتمثلة حالياً بالانتخابات ، التي اشتركت فيها مئات الكتل وهناك آلاف المرشحين ، إلا أن ذلك لا يعني أن هناك أجواءً سليمة لإجراء انتخابات نزيهة ، في ظل الأوضاع الأمنية المتردية ، ووجود أكثر من خمسة ملايين عراقي مهجر داخل وخارج العراق ، واضطرار نسبة كبيرة جداً من النخب العراقية إلى مغادرة العراق خلال السنوات الأربع الماضية ، وتواري عن الأنظار من بقي في الداخل خشية التصفية التي تطال علماء ووجوه العراق البارزة منذ بداية الغزو عام ٢٠٠٣ ، وقبل كل ذلك امتناع عدد كبير من العناوين والشخصيات العراقية من الدخول في هذه الانتخابات باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من مشروع الغزو ، وينظر المعارضون والمقاومون للانتخابات من هذه الزاوية ، ويجدون فيها الأداة الإدارية والسياسية والثقافية لمشروع الغزو الأمريكي للعراق. كما أن سجون الحكومة تغص بستمائة ألف معتقل .

يضاف إلى ذلك عدم ضمان نزاهة الانتخابات في جانب التزوير ، بسبب سيطرة الأحزاب الكبيرة الحاكمة على مفاصل (الأمن والإدارة والموارد المالية) في البلاد، ويمنحها ذلك قدرة على صياغة نتائج الانتخابات وفق مصلحتها ، وبما يضمن استمرار هيمنتها على البرلمان المقبل من خلال التحالفات التي تضع جميع القرارات بيدها .

عاشراً : نظرة استشرافية:

ليس من السهولة ، أن ترسم حدود وإطار ومفاصل المشهد العراقي المستقبلي، سواء للمدى القريب ، أو البعيد ، وما يمكن أن يوصف به الوضع في العراق ، بأنه قابل لجميع الاحتمالات ، وأن (المفاجأة) قد تتغلب على جميع أنماط الاستقراء المستقبلي ، وينطلق هذا التصور من عدم وضوح الأهداف الأمريكية في العراق ، وخلط الخطاب الأمريكي بين الانسحاب الكامل خلال أقل من ٢٤

شهراً ، وتقليل القوات الأمريكية في العراق إلى ٥٠ ألف في آب/ اغطس ٢٠١٠ ، وفي الوقت نفسه الإعلانات المستمرة عن دعم الحكومة والعملية السياسية في العراق، فإذا كان التعويل على جاهزية قوات الشرطة والجيش في ضبط الأمن ، وتوفير الحماية التامة للحكومة ولأقطاب العملية السياسية ، فإن جميع الدلائل تشير إلى استحالة وصول هذه الأجهزة إلى هذه الدرجة ، وسبب ذلك يعود إلى تركيبة هذه الأجهزة ، التي اعتمدت منذ تشكيلها بعد الغزو عام ٢٠٠٣ ، على قيادات تدين بالولاء المباشر إلى مليشيات الأحزاب ، وتقدم هذه القيادات الولاء أولاً وأخيراً لهذه الأحزاب على حساب الولاء للعراق ، ولذلك فإن هذه الأجهزة تحولت إلى القمع والاعتقال وإثارة الفتن الطائفية ، ما انعكس على الموقف المجتمعي منها ، وينظر إليها العراقيون باعتبارها أدوات بيد قوات الغزو وبيد الأحزاب.

ولم تتمكن هذه الأجهزة من خلق قنوات اتصال طبيعية مع الناس ، بل إنها انطلقت منذ بداياتها من مبدأ خلق (التنافر) ، بعد أن سارت على نهج القوات الأمريكية ، التي وضعت جميع العراقيين الذين لم يؤيدوها ويستقبلوها بالورود في خانة (المجرمين والإرهابيين). لذلك فإن نشاطات الأجهزة الأمنية من شرطة وجيش ، لم تخرج عن هذا السياق ، ولم يشعر العراقيون في يوما ما ، بأن الأجهزة الأمنية تتكفل بحمايتهم ، بل الشعور المعاكس هو الذي يعيشه العراقيون.

هذا الواقع ، يجعل من الأجهزة الأمنية في حال من الضعف المستديم ، يشبه حالها المصاب بأمراض مزمنة عديدة متداخلة ، فتزيد من إنهاك هيكلها ، ولاتتمكن من التغلب على أمراضها ، طالما أن العلاج الحقيقي والجذري لم يتم اعتماده.

إذن نحن إزاء قوات أمنية ، لا يمكن أن توفر الحماية التامة للحكومة والعملية السياسية ، سواءً خلال سنة أو عدة سنوات ، ما يعني أن الإدارة الأمريكية ، ستضطر إلى تغيير خططها وتبقي على قوات كبيرة وضاربة في العراق ، ورغم أن هذا الاحتمال وارد جداً ، إلا أن ما يعلنه المسؤولون في البيت الأبيض يناقض هذا الأمر.

أما إذا كانت الإدارة الأمريكية تعول على احتمال قبول القوى المعارضة

والفصائل المسلحة الانضواء تحت عباءة العملية السياسية الحالية ، فنعتقد أن هذا الأمر غير وارد ، على الإطلاق ، ما يعني أن التصدي لجميع هياكل الغزو المباشرة وغير المباشرة ، سيتواصل من قبل الفصائل المسلحة ، ومن الواضح أن عملياتها العسكرية الميدانية تعبر عن جوهر رؤيتها للواقع العراقي ، إذ ترى المقاومة في العراق ، أن الحكومة والعملية السياسية ، واجهة للغزو الأمريكي ، ولا يمكن التراجع أو التوقف عن مشروعها الوطني حتى إنهاء الغزو بالكامل ، وقد أرغمته المقاومة على قبول الانسحاب ، بعد أن كان هذا الأمر مرفوضاً رفضاً قاطعاً ، ويقع تحت الخط الأحمر ، حتى أواخر عام ٢٠٠٥ ، عندما أطلقت للمرة الأولى (كونداليزا رايس نوفمبر ٢٠٠٥) عبارة تتحدث عن احتمال حصول انسحاب من العراق ، ثم توالى الحديث عن الانسحاب ، وحسم الأمر وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس في وقت مبكر ، وقال أمام الكونغرس أثناء استجوابه لتعيينه وزيراً للدفاع خلفاً لدونالد رامسفيلد قال (لانصر في العراق) وكان ذلك بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦ ، وبرؤية تحليلية ومن خلال التدقيق في الإستراتيجية الأمريكية ، يتأكد أن الإدارة الأمريكية أصبحت مقتنعة تماماً بفشل مشروعها في العراق ، وعدم قدرتها على البقاء لفترة أطول ، وإضافة إلى خسائرها في الأفراد بين القتلى والجرحى ، فإن هناك العاهات النفسية المستشرية بين جنودها العائدين من العراق ، وازدادت ظاهرة الانتحار وهناك عشرات الآلاف من المعاقين والمجانين ، كما يقف إلى جنب ذلك وبقوة الوضع الاقتصادي المتدهور ، وخسائرها التي بلغت آلاف المليارات.

إننا نرى ، أن القوى المعارضة والمقاومة للغزو الأمريكي تجد أنها حققت الشيء الكثير ، وأن ضعف عدوها الأمريكي الغازي يقابله ثبات وقدرة عراقية على المطاولة ، والإصرار على مواصلة برنامجها حتى تحقيق أهدافها النهائية ، المتمثلة بإخراج الغزاة أو طردهم بقوة السلاح وإنهاء أي وجود زرعوه في العراق.

من هذه الرؤية ، نجد أن الإدارة الأمريكية ، لم تحسم نوع الاتجاه الذي تسير به ، فإذا كانت متمسكة بالعملية السياسية ، فإن جميع الدلائل والمؤشرات ، تؤكد استحالة

استمرارها في العراق ، بعد أن فشلت في كل جانب ومفصل وزاوية ، ولم تتمكن هذه العملية من إنتاج إيجابية واحدة في العراق ، بل على العكس من ذلك ، جاءت بالخراب الشامل وتدمير هذا البلد. ولتوضيح الصورة نذكر الإحصائيات التي تتداولها مراكز البحوث والمنظمات الدولية.وتتحدث بها وسائل الإعلام العربية والعالمية.

إحصائيات عراق ما بعد الغزو:

١. خمسة ملايين أمي في العراق بعد أن أصبح خالياً من الأمية عام ١٩٩١.

٢. مليونا أرملة.

٣. أربعة ملايين يتيم .

٤. خمسة ملايين عراقي مهجر في الداخل والخارج.

٥. الخدمات تحت الصفر (كهرباء ، ماء صالح للشرب ، غذاء ، دواء ، بيئة).

٦. البلد الأول في السرقات من المال العام ، وبالفساد الإداري(حسب منظمة الشفافية الدولية).

٧. انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (حسب منظمة هيومن رايت ووتش).

٨. فوضى أمنية عارمة في العراق.

فإذا تحقق كل هذا الدمار والخراب ، وتتوقع الإدارة الأمريكية قبولاً من الشارع العراقي لهذه (المؤسسة) ، التي يطلقون عليها العملية السياسية (البرلمان والحكومة) فأن هذا خطأ فادح تقع به إدارة البيت الأبيض ، أو أنها تصر على استمرار الفوضى والدمار في العراق. وهذا مرجح في ضوء النظرية التي تقول ، إن مشروع غزو العراق يبغي الوصول بهذا البلد إلى فاجعة شاملة في مختلف الجوانب.

من الواضح ، أن الإدارة الأمريكية أمام خيارين ، إما الاعتراف بما ارتكبته في العراق ، وتشرع بتصحيح ذلك فوراً ، وتتخلى عن العملية السياسية. بجميع مؤسساتها وأشكالها ، أو أنها تبقى تنتظر لحظة إرغامها على ذلك من قبل الفعل المقاوم الذي يلقى إسناداً من الجهد المعارض. ولا نرى خياراً آخر ، إلا إذا كانت

تخطط لسحب الغالبية العظمى من قواتها التي تزيد عن ١٧٠ ألف وآلياتها الثقيلة (٤٧) ألف والخفيفة ٢٨٣ ألف ، وهذا ما يطلق عليه البنتاغون (الانسحاب المشرف) ، ومن ثم الانسحاب السريع عن طريق نقل ما يتبقى من القوات عن طريق الجو ، ويكون ذلك مشابها لهزيمة فيتنام ١٩٧٥ . التي انتهى آخر مشهد من فصولها من على سطح السفارة الأمريكية في (سايغون).

إن القراءة الدقيقة للأوضاع في العراق ، تذهب باختصار باتجاه الآتي:

١ . ليس هناك أي احتمال لاستمرار العملية السياسية على ما هي عليه الآن.

٢ . ليس بإمكان القوات الأمريكية أن تواصل وجودها في الشوارع ، وأنها اتجهت إلى تقليص ذلك ابتداء من (٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩) ، كما أن هذه القوات غير قادرة على مواصلة تأمين الحماية لحكومة وعملية سياسية غير قادرة على تأمين الحماية لنفسها وشخصياتها.

٣ . ليس هناك ما يشير إلى عجز أو تردد أو تراجع فصائل المقاومة ، بل إن جميع الدلائل تؤكد إصرارهم على تحقيق أهدافها كاملة ، واستناداً إلى مفهوم حرب العصابات ، فإنه كلما ازداد الوهن في مفاصل العدو ، وهو ما يتأكد يومياً عند الحكومة وقوات الغزو الأمريكي ، فإن الطرف الآخر يزداد قوة ، لأن أدوات فعله غير مكلفة ، إضافة إلى أنهم أصحاب قضية مشروعة ، ما يزيد من تماسك عناصره ، ولأن العدو ليس صاحب قضية فإن التفكك واليأس يدب بسرعة في جميع مفاصله ، سواءً كانت قوات وإدارة الغزو الأمريكي أو أقطاب الحكومة والعملية السياسية.

إن هذه النظرة الاستشرافية ذهبت باتجاه طرح الحل الناجح ، انطلاقاً من قناعة تقول إن التوصيف الحقيقي لحال العراق الآن ، أن ما يجري على أرضه ، هو حرب بين طرفين رئيسيين هما ، قوات الغزو الأمريكي من جهة وفصائل المقاومة والقوى المعارضة من جهة أخرى ، وإن جميع الجزئيات الأخرى ، ليس بأكثر من واجهات وأدوات ، وأنها لن تكون طرفاً رئيسياً في الحل ، مهما طال الزمن.

(٢)

العراق بوابة الخلاص

بحث مقدم إلى المؤتمر القومي العربي عن حال العراق ٢٠١٠

إذا كانت البداية الحقيقية للمأزق العراقي قد نشبت بجميع عناوينها وتفرعاتها يوم دخول قوات الغزو الأمريكية العراق في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣ ، فهل تكون بداية الخلاص العراقي بجميع ذؤاباته وأعماقه قد بدأت مع انسحاب القوات القتالية في آب / أغسطس ٢٠١٠ ، على طريق الانسحاب الكامل لهذه القوات في نهاية عام ٢٠١١.

هنا نحاول تقديم قراءة لما يجري في العراق ، في ضوء الإستراتيجية المرسومة لغزو العراق ، وما آلت إليه أوضاع قوات الغزو ، وما بذرته الإدارة الأمريكية خلال ثماني سنوات ، محاولين تلمس تداعيات سحب القوات الأمريكية على الأوضاع في العراق ، ومظاهر الوهن والتصدع التي برزت بصورة جلية في مجمل المشروع الأمريكي في هذا البلد بشقيه العسكري والسياسي.

استمر وجود القوات القتالية الأمريكية في العراق لمدة (٢٦٩٧ يوماً) ، ابتداءً من العاشر من نيسان / أبريل ٢٠٠٣) وهو يوم احتلال العراق حتى فجر الحادي والثلاثين من آب / أغسطس ٢٠١٠ ، عندما تم سحب آخر كتيبة قتالية من القوات الأمريكية باتجاه الأراضي الكويتية سالكة ذات الطريق الذي استخدمته

هذه القوات في غزو العراق منذ أكثر من سبع سنوات من هذا التاريخ ، وشهدت هذه الفترة الكثير من العمل السياسي الأمريكي بغرض فرض آليات أمريكية بواجهات عراقية ، كما تواصلت المعارك الشرسة بين القوات الأمريكية وفصائل المقاومة العراقية ، التي تمخض عنها وهن هذه القوات وإرغامها على الانسحاب.

من هنا نقول: إذا كان يوم احتلال العراق من أهم الأحداث التي مر بها هذا البلد في تاريخه الحديث ، فإن يوم انسحاب القوات الأمريكية تحت جنح الظلام يعد من أهم الأحداث في تاريخ الولايات المتحدة خلال تزعمها القطبية الأحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي ، قبل أن يكون الحدث الأكبر في حياة العراق ، حيث تمكنت المقاومة العراقية وأبناء هذا البلد من إرغام أكبر قوة عسكرية واقتصادية وإعلامية في العالم على الهروب من بلادهم، بعد أن تكبدت خسائر فادحة بالأرواح والمعدات وخسرت أهم مرتكزاتها الاقتصادية ، وقبل كل ذلك انهارت (هيبة) الإمبراطورية الكبرى في العالم ، وإذا تمكنت هذه الإمبراطورية من تحقيق انتصارها على السوفيت (دون حرب) كما وصفه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نكسون في كتابه الشهير (نصر بلا حرب ١٩٩٩) ، وتنبأ فيه هزيمة الاتحاد السوفيتي بعد أربعة عقود من اشتعال الحرب الباردة بين موسكو و واشنطن ، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و البدء بتقاسم العالم وتوزيعه على شكل أتباع للغرب والشرق ، فإن هذه القوة التي أخافت العالم بأسره، انهارت على أرض العراق وهذا ما يعترف به الأمريكيون والبريطانيون قبل غيرهم، والذي ارتسمت أهم ملامحه في يوم انسحاب آخر كتيبة قتالية كما أسلفنا.

بغرض الوصول إلى صلب الموضوع ومناقشته بعمق لا بد أن يكون انسحاب القوات القتالية الأمريكية المحور الرئيسي في العرض لأوضاع العراق عام ٢٠١٠، لأن هذا الحدث الكبير ، لم يأخذ حيزاً يتناسب وأهميته في وسائل الإعلام العراقية والعربية والدولية ، إذ يبقى قرار الإدارة الأمريكية القاضي بسحب القوات القتالية وهو مصطلح يحمل بين طياته الكثير من الغموض والضبابية لأن جميع

القوات الأمريكية في العراق تندرج تحت عنوان القوات القتالية ، وأن الحديث عن سحب القوات القتالية لا يخرج عن إطار تم وضعه لإعطاء صفة غير حقيقية للقوات المتبقية داخل العراق تتماشى وما تحاول ترديده الإدارة الأمريكية من أن مهمة ما تبقى من القوات تنحصر في حدود تدريب القوات الأمنية العراقية ، وتأكد كذب وزيف هذا الادعاء على أرض الواقع في العراق، إذ لم تتوقف القوات الأمريكية في شن عمليات الدهم والاعتقال وحتى قتل العراقيين ما يدلل على أن جميع القوات الأمريكية تمارس مهام قتالية، وإن حاولت التخفيف من ذلك وإسناد الكثير من عمليات الاعتقال والتعذيب والإهانة للقوات العراقية التي صنعها الاحتلال لتكون ذراعه الكبيرة في ارتكاب الجرائم بحق العراقيين.

وإذا كان هناك أكثر من خمسمائة صحفي قد رافقوا القوات الأمريكية التي غزت العراق ربيع عام ٢٠٠٣ ، يمثلون وسائل إعلام أمريكية وعالمية وإسلامية وعربية ، وبدأوا بنقل وقائع الغزو إلى المشاهدين والقراء والمستمعين في مختلف أرجاء العالم وفق ما تريده الإدارة الأمريكية وما يقرره القادة العسكريون الأمريكيون في ميدان الحرب ، فإن أحداً لم يرافق القوات القتالية المنسحبة من أرض العراق في ذلك اليوم ، واكتفت وكالة رويترز و وكالات أخرى بإجراء لقاءات سريعة مع جنود أمريكيين عند صعودهم إلى الناقلات العسكرية من قواعد أمريكية قرب بغداد ، وكان بانتظارهم عدد قليل من الصحفيين داخل الأرضي الكويتية ، وطلب المسؤولون العسكريون الإبقاء على سحب آخر الكتائب القتالية طي الكتمان لحين وصولهم أرض الأمان داخل الأراضي الكويتية ، خشية تعرض هذه القوات إلى هجمات المقاومة العراقية التي لم توقف هجماتها على قواعدهم وأرتالهم ودورياتهم.

بالمقارنة مع القصص التي نشرتها الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية والعربية والدولية منذ اليوم الأول لبدء غزو العراق حتى إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في الأول من مايو من العام ذاته انتهاء العمليات

العسكرية متوهما أن النصر الذي خطط له قد تحقق على أكمل وجه ، قياسا بالقصص الخبرية والتقارير التي نشرت خلال فترة سحب القوات من العراق نجد أنه ليس هناك مجال للمقارنة على الإطلاق ، فقد زخرت الفضائيات ومواقع الإنترنت والصحف والإذاعات بمئات الآلاف من الأخبار والتقارير عند الغزو ، واختفت تلك القصص تماما خلال الانسحاب ولذلك دلالاته المهمة ، التي يمكن القول: إنها معايير النصر والهزيمة.

بهدف الوصول إلى فهم دقيق للعناوين المرتبطة بمشروع الاحتلال الأمريكي للعراق ، والعناوين التي أفرزها الاحتلال وتداعياته ، لابد من التوقف عند قضية الانسحاب (القصة وتحليل جوانبها) ، ومن ثم الذهاب إلى نقاش العناوين والمفردات الأخرى.

في السابع والعشرين من تشرين الآخر / نوفمبر عام ٢٠٠٨ ، ظهر أول إعلان رسمي لانسحاب القوات الأمريكية من العراق ، إذ تم تحديد نهاية عام ٢٠١١ موعداً لذلك ، (الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية). وتم تحديد مواعيد خفض القوات وكانت على مراحل تكون أهمها عام ٢٠١٠ ، ويتم بعد ذلك الإبقاء على خمسين ألفًا من الجيش الأمريكي في العراق ، على أن يتم خفض هذا العدد استناداً إلى ما يراه القادة الميدانيون في الجيش الأمريكي ، وحسب الأوضاع الأمنية في العراق. ويمكن القول إنَّ قرار سحب القوات من العراق قد ارتبط بقناعة راسخة لدى الإدارة الأمريكية باستحالة تحقيق الانتصار الكبير الذي رسمه القادة الأمريكيون في مخيلتهم قبل الغزو ، وأعلنه رسمياً الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في خطابه الشهير في الأول من مايو / ٢٠٠٣ ، أي بعد ثلاثة أسابيع من وصول قواته إلى قلب بغداد في التاسع من نيسان / أبريل من ذلك العام ، إلا أن روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي ، أعلن صراحة في (٦/ ١٢/ ٢٠٠٦) استحالة ما حلم به بوش ، إذ قال ما نصه أثناء استجوابه أمام الكونغرس ليتولى منصب وزير الدفاع خلفاً

لدونالد رامسفيلد (لا نصر في العراق) ، ووجدت الكثير من وسائل الأعلام الأمريكية والعالمية واقعية حقيقية في اعتراف غيتس فأبرزت هذا القول في صفحاتها الأولى وتصدر نشرات الأخبار. إلا أن هذا الإعلان الواضح والصريح بعدم القدرة على تحقيق الانتصار في العراق ، وسط الخسائر البشرية والمادية المتصاعدة بفعل ضربات المقاومة العراقية ، لم يمنع الإدارة الأمريكية من أتباع إستراتيجية (زيادة عديد القوات) ، فقد تم مطلع عام ٢٠٠٧ إرسال خمسة ألوية قتالية أمريكية إضافة إلى قوات داعمة وبما يوازي ٣٦ ألف جندي وضابط وقد استغرق إرسال هذه القوات أربعة أشهر من شباط إلى حزيران عام ٢٠٠٧ ، و رأى المراقبون في عملية تعزيز القوات الأمريكية القتالية ، ليصل تعدادها إلى أكثر من ١٦٠ ألف جندي إضافة إلى ما يقارب هذا العدد من عناصر يعملون في شركات أمنية من أكبرها شركة (بلاك ووتر) ، بأنها محاولة أمريكية للحؤول دون حصول كارثة عسكرية للقوات الأمريكية وهزيمتها بذات الصورة التي هزمت بها في فيتنام والتي مازالت محفورة في ذاكرة العالم والأمريكيين ، وذلك عندما هرب الأمريكيون من فوق سطح السفارة الأمريكية في سايغون (٢٩/ ٤/ ١٩٧٥) وكانت المؤشرات الميدانية تذهب باتجاه مشابه لتلك الواقعة الشهيرة ، إذ ازدادت هجمات فصائل المقاومة العراقية وتحولت إلى ضربات نوعية تستهدف الأرتال والقواعد والدوريات والسفارة الأمريكية داخل المنطقة الخضراء شديدة التحصين.

تكبدت القوات الأمريكية خسائر كبيرة ، نذكر على سبيل المثال أنها قد تكبدت من نيسان عام ٢٠٠٧ إلى حزيران من العام نفسه (٣٢١) جندياً من القتلى استناداً إلى بيانات البنتاغون الرسمية الخاصة بالقتلى بين صفوف القوات الأمريكية في العراق. ومثلت هذه الفترة أكبر عدد من القتلى خلال الحرب في صفوف الجيش الأمريكي (الإحصائية بثتها وكالة رويترز ولم تذكر أعداد الجرحى والمعاقين) ، ولابد من التأكيد هنا على أن هذا الرقم يستند إلى إحصائيات البنتاغون التي طالما شكك بها الكثير من الباحثين والعسكريين والمراقبين ، وفي

الوقت الذي تقول فيه البيانات الأمريكية الرسمية: إنَّ عدد القتلى في صفوف الجيش الأمريكي لم يتجاوز الأربعة آلاف جندي حتى أواخر عام ٢٠٠٨ ، فقد ظهرت دراسات وإحصائيات اعتمدت على بيانات للمحاربين الأمريكيين القدامى توصلت خلالها إلى أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين حتى ذلك التاريخ تجاوز ال٣٢ ألف قتيل وأكثر من ٢٤٢ ألف جريح.

وكان الجيش الأمريكي قد أعلن عن أول سحب لقواته من العراق في (٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨) وجاء في بيان للجيش الأمريكي ، أن آخر كتيبة ضمن خمس كتائب قتالية أضافية أرسلت إلى العراق عام ٢٠٠٧ ، (التي أشرنا أليها) قد تم سحبها ، مما يعني أن حجم القوات في العراق أصبح أقل من ١٤٧ ألف جندي أمريكي ، استناداً إلى بيان صادر من البنتاغون بهذا الشأن.

لا شك أن التعرف على خلاصة التجربة الأمريكية في العراق وتحديداً ما يتعلق بأوضاع الجنود ، وكيف عاشوا أيامهم ؛ ليس صعباً ، فقد قال الكثير من هؤلاء الجنود لوسائل الأعلام ، إنهم تنفسوا الصعداء بعد أن اجتازوا الحدود العراقية في مدينة البصرة (٤٥٠ كم جنوب بغداد) ، باتجاه الأراضي الكويتية ، وقال آخرون (لقد شعروا بأنهم ولدوا من جديد) ، و وصف الكثيرون العراق بـ(أرض الجحيم).

وبثت وكالات الأنباء لقاءات مع جنود أمريكيين قبل ساعات من مغادرتهم العراق ، وقال جنود أمريكيون من الكتيبة الأولى في فوج المشاة ١١٦ في قاعدة جوية بجنوب العراق: (من الصعب على الشعب الأمريكي أن يتخيل ما مر به الجنود والضباط الأمريكيون وشاهدوه على أرض العراق منذ الغزو الذي وقع عام ٢٠٠٣، وقال السارجنت روبرت فوت: (لا يزال المسلحون يشنون الهجمات) . (رويترز ٣٠/ ٢/ ٢٠١٠).

ويقصدون بـ(المسلحين) المقاومة العراقية التي لم تتوقف هجماتها ضد قوات الغزو الأمريكي، ويقول السرجنت مايكل بايتل من مدخل معسكر بالكويت وهو

في طريقة إلى الولايات المتحدة (يغمرنا شعور بالتأثر وأنا سعيد جداً أن كل شيء انتهى). وقال اللفتنانت ديفيد فالتز داخل المعسكر (كامب فرجينيا الواقع على بعد ٧٠ كم شمال العاصمة الكويتية) بأنه (يشعر بارتياح كبير).

إن القراءة العسكرية والسياسية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية قبل غزو العراق، تمحورت حول قضية الهيمنة الأمريكية على المنطقة انطلاقاً من العراق، مع احتمال زحف القوات الأمريكية إلى دول أخرى بعد بسط سيطرتها على العراق، وأن القراءة الدقيقة لحقبة مابعد (الانسحاب الأمريكي) من العراق لا بد من التوقف عندها واستقراء أهم بواطنها ، و تتمحور هذه القراءة حول مسالة أن القوات الأمريكية لم تفكر بالخروج من العراق بعد (إكمال المهمة) التي حاول الأمريكيون الترويج لها ، بل إنها أرغمت على الخروج بسبب الخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات ، والأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بالمجتمع الأمريكي ، وما تلاها من تداعيات منظورة وغير منظورة ، وترتب على خروج القوات تحت وقع ضربات المقاومة العراقية ، وتبديد جوهري لتلك(الصورة) النمطية التي تمت صياغتها قبل الغزو ، باعتبار (القوة الأمريكية) لاتقهر.

يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين انهزموا في العراق ، وهذه الحقيقة تفتح الأبواب على مصاريعها لتأمل جوانب مايسمى بـ(الهيبة الأمريكية) وكيف انهارت المرتكزات الرئيسية لهذه الهيبة ، لأن وسائل صناعة الرأي العام اعتمدت في صياغة الهيبة الأمريكية ، على القوة العسكرية الأمريكية و(الحنكة السياسية) ، إلا أن تراجع الإدارة الأمريكية من التباهي بالانتصار الكبير بعد الغزو مباشرة ، إلى صناعة تجربة ديمقراطية في العراق بعد عام٢٠٠٤ ، وانتقالها عام ٢٠٠٦ إلى ضرورة(إنجاز المهمة) وهو تعبير عائم يدلل على ضعف الأدوات المستخدمة في هذه المهمة ، ثم الإقرار باستحالة تحقيق النصر نهاية٢٠٠٦ ، والانتقال إلى الحديث عن(الانسحاب المشرف عام٢٠٠٧و٢٠٠٨) والإقرار بضرورة الخروج من العراق واللجوء إلى الاتفاقية الأمنية ، وتهديد جورج دبليو بوش

(١٤/ ١١/ ٢٠٠٨) الحكومة العراقية وأطراف العملية السياسية في العراق بالتوقيع على الاتفاقية ، أو الانسحاب الفوريَ للقوات الأمريكية كما قال بوش ، وهو تهديد ينطوي على مسألة في غاية الأهمية ، وفحواها أنه في حال عدم التوقيع على الاتفاقية فإنكم ستواجهون مصيركم المحتوم أمام العراقيين ، إذ أن الطرفين يعرفان تماما ، أن جميع المسؤولين الحكوميين والسياسيين في العراق لا يستطيعون الصمود لعدة ساعات في حال تخلت القوات الأمريكية من توفير الحماية لهم.

إن خلاصة ذلك تشير بوضوح إلى أن الأمريكيين يريدون الخروج(الهروب) على عجل ، وأنهم لم يتمكنوا من صناعة عملية سياسية ترتبط بالشارع العراقي ، وأن جميع السياسيين يدركون أن وجودهم مرتبط بحجم الحماية التي توفرها لهم القوات الأمريكية وبذلك يكون مشروع أمريكا في العراق قد فشل وانهزم على أوسع نطاق .

بينما كانت آخر كتائب القوات الأمريكية تنسحب من الأراضي العراقية ، دون ضجيج إعلامي ودون أن يعرف القائمون على الحكم في العراق أي وكلاء المحتل الأمريكي أي شيء عن عملية الهروب الخفي لهذه القوات ، وكل ما يتناهى إلى أسماع المسؤولين الحكوميين وأقطاب العملية السياسية التي صنعها المحتلون الغزاة ، إن أعداداً كبيرة من القوات التي احتموا بها واستقووا بها على أبناء العراق تواصل الخروج على شكل أرتال ولا تسير إلا تحت جنح الظلام ، في هذا الوقت كانت العملية السياسية التي صنعها الأمريكيون تعيش مأزقا حقيقيا و كانت تعالج بأنفاس متقطعة في غرفة الإنعاش ، بعد أن فشل السياسيون في تشكيل الحكومة رغم مضي خمسة أشهر وثلاثة أسابيع على إجراء الانتخابات (التي جرت في ٧/ ٣/ ٢٠١٠) ، وانسحبت تلك القوات في (٣١/ ٨/ ٢٠١٠) وأخذ هؤلاء القابعون في المنطقة الخضراء يدركون أن القوة التي قدمت الحماية لهم تتدحرج أمام ضربات أبناء العراق الأصلاء الشجعان الأبطال الذين تصدوا للغزاة

المجرمين ، وتعاهدوا على هزيمة الشر والطاغوت الأمريكي مهما كلف ذلك من الأرواح والرجال والجهد والمال ، وهنا يكون الاختلاف في الشعور وفي الموقف فهذا الذي عمل خادما لبسطال الجندي الأمريكي الغازي وارتضى أن يروج للغزاة سواء كان سفيرا أو شرطيا أو وزيرا وما أعلى من ذلك منصبا وما أدنى منه ، وبين المقاوم الشجاع الذي رفض كل إغراءات الغزاة ووضع أمامه العراق وأهل العراق ، فذاك يعيش لحظات الذل والاحتقار لأنه خدم المحتل الغازي، أما رجال المقاومة فإنهم تاج العراق ورمز الوفاء له ولتاريخه وأجياله.

انعكست هزيمة القوات الأمريكية في ميدان الحرب التي اشتعلت بين رجال المقاومة في العراق وهذه القوات على الواجهة الإدارية التي عمل الأمريكيون على صناعتها وفق المقاسات الخاصة بمشروعهم ، والمقصود بها (العملية السياسية) وابتدأت أولى خطواتها في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي(تموز ٢٠٠٣) ، وإقرار قانون إدارة الدولة (آذار/ مارس ٢٠٠٤) ، الذي تناسل عنه الدستور (١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥) ، ومن ثم الانتخابات النيابية الأولى(٢٠٠٥) والانتخابات الثانية عام (٢٠١٠).

ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية لم تتمكن من تحقيق أي من أهداف حملتها العسكرية ، المتمثلة بفرض السيطرة العسكرية على العراق ، و صناعة (ديمقراطية) في هذا البلد ، وأن كل ما حصل في العراق خلال هذه السنوات لم يخرج عن إطار المحاولات التي تصطدم في كل مرة بعوائق كبيرة في مقدمتها إصرار المقاومة العراقية والمعارضة على التصدي لجميع المحاولات التي جرت وإفشال جوهر أي من المشاريع . وبهذا الاتجاه وصفت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية تجربة الأمريكيين في العراق بعنوان اختارته لافتتاحيتها بعد أربعة أيام من انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق ، قالت: (أمريكا أنهت قتالها بالعراق من دون نصر) ، وجاء في الافتتاحية مانصه(أعلن الرئيس أوباما انتهاء العمليات القتالية في الحرب على العراق من دون أن تكون مهمة الولايات المتحدة

في بلاد الرافدين قد اكتملت أو أن تكون قد انتصرت ، وقد أعلن أوباما بشكل رسمي أن احتلال العراق قد انتهى ، وأن المهمات الأمريكية القتالية قد انتهت هناك أيضا ، ورسم أوباما صورة عميقة للحقبة التي أمضوها في العراق قائلا: (إنه آن الأوان لأن نقلب الصفحة) (نيويورك تايمز ٥/ ٩/ ٢٠١٠).

في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى نقطة هامة إذ لم ينتظر الأمريكيون الموعد النهائي لسحب قواتهم من العراق ، الذي تم تحديده سابقا وهو نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٠ ، ومن الواضح أنهم كانوا في عجلة من أمرهم ، فقد انسحبت جميع الكتائب القتالية قبل أسبوعين من الموعد النهائي ، ففي فجر الجمعة الموافق ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠ ، توارت آخر كتيبة قتالية عن الأنظار داخل الأراضي الكويتية ، وكانت الوحدة القتالية (سترايكر الرابع) التابعة لفرقة المشاة الثانية في الجيش الأمريكي ، آخر قوة قتالية تغادر العراق ، واستناداً إلى صحيفة (لوس أنجلس تايمز الصادرة في ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠) ، فإن الجيش الأمريكي أبلغ وسائل الإعلام المحدودة المرافقة لهذه القوة التي غادرت العراق بالحفاظ على السرية لحين وصولها إلى داخل الأراضي الكويتية ، وتم نقل ٣٦٠ مركبة عسكرية و١٨٠٠ جندي من بغداد.

وبدون شك أن التكتم على عملية سحب القوات ، يؤكد المخاوف الكبيرة التي تسيطر على القيادة العسكرية الأمريكية ، وتوقع شن هجمات على هذه القوات ، وإذا كان القادة الأمريكيون قد وصفوا يوم (٩/ ٤/ ٢٠٠٣) عندما وصلوا إلى قلب بغداد باليوم العظيم ، فإن فيليب كرولي المتحدث باسم الخارجية الأمريكية قد وصف هذا الانسحاب بـ(اللحظة التاريخية) في حديث لمحطة (إم إس إن بي سي الأمريكية ١٩/ ٨/ ٢٠١٠)

إن الاستعجال بسحب القوات القتالية يشبه استعجال بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق بعد الغزو ، في هروبه من العراق فقد غادر قبل يومين من الموعد المحدد لتسليمه السلطات إلى إياد علاوي الذي تم تحديده في

الثلاثين من حزيران ٢٠٠٤ ، وفي حفل توديع مرتبك لم يحضره إلا أربعة أشخاص، وغادر بريمر المنطقة الخضراء وسط بغداد في الثامن والعشرين من حزيران ، وكان قد تحدث(لشبكة سي إن إن) الأمريكية قبل أيام من ذلك التاريخ، ورد على سؤال المذيع حول أول عمل يؤديه في الولايات المتحدة ، فأجاب بالنص (سأخلد للنوم) ، ومن المعروف أن المنطقة الخضراء تتعرض إلى هجمات المقاومين العراقيين بصورة شبه يومية بالصواريخ وقنابل الهاون.

ورغم التكتم على المواقف العسكرية التي رفعها القادة العسكريون الميدانيون داخل العراق الخاصة بحجم الهجمات التي تشنها المقاومة العراقية على قواتهم وبالمقابل أوضاع الجنود الأمريكيين الذين يتلقون تلك الهجمات بصورة يومية ، إلا أن كشف هذه الوثائق في يوم ما سيدلل على شجاعة المقاومين العراقيين والتنظيم العالي ودقتهم وعلميتهم في إدارة الحرب ضد قوات الغزو الأمريكية.

انقسم الأمريكيون إلى فئتين يوم الإعلان عن انسحاب آخر قوة قتالية من العراق أواخر شهر آب – أغسطس من عام ٢٠١٠ ، فعوائل الجنود الذين انسحبوا إلى الأراضي الكويتية غمرتهم الفرحة ، وهم يشاهدون التلفزة الأمريكية تعرض لقطات لما وصفه الجيش الأمريكي بآخر لواء مقاتل وهو يغادر الأراضي العراقية، وتصايح الجنود أمام الكاميرات بغبطة: (إن الحرب قد انتهت) في حين شعرت العوائل داخل الولايات المتحدة بالارتياح والطمأنينة على أولادهم وبناتهم ، إذ أدركوا أنهم قد أصبحوا خارج نيران المقاومين العراقيين ، وأن دائرة تواجدهم قد أصبحت بعيدا عن الجحيم العراقي الذي تأجج بوجه الغزاة المجرمين ، وأن اللقاء بينهم أصبح قريبا بعد أن كان للكثيرين شبه مستحيل ، ونقلت بعض وسائل الإعلام الأمريكية احتفالات العوائل معبرين عن فرحتهم بنجاة أبنائهم وبناتهم ، وهذه المظاهر تعكس حجم الخوف الذي زرعته المقاومة العراقية في المجتمع الأمريكي وعلى بعد آلاف الكيلومترات ، وهو رد رجال العراق المقاومين على جنود الاحتلال وعوائلهم.

أما الفئة الثانية فتمثل عوائل الجنود الخمسين ألف الذين مازالوا في العراق ، فرغم الحديث عن وجود هؤلاء الجنود بعيدا عن الأخطار والهجمات ، إلا أن أول خبر كارثي وصل إلى الولايات المتحدة وفجر خوفا لدى عوائل هؤلاء الجنود ، قد حصل بعد أسبوع من سحب القوات القتالية ، ففي السابع من أيلول/ سبتمبر قتل جنديان أمريكيان وأصيب تسعة آخرون ، وازدادت مخاوف الأمريكيين عندما عرفوا بأن الذي فتح النار هو جندي عراقي يشرف على تدريبه الضباط والجنود الأمريكيون ، وهذا يؤكد على أن الخطر مازال يطارد الأمريكيين في العراق ، ومن أفراد داخل الجيش العراقي ، وذكرت وسائل إعلام أمريكية أن قوافل الجيش الأمريكي وقواعده مازالت تتعرض للتفجيرات وإطلاق النار والقصف بالرغم من تغيير اسم المهمة في العراق من عملية (حرية العراق) إلى عملية (الفجر الجديد). وعبر جنود عن مخاوف حقيقية وقالوا لوسائل إعلام أمريكية: إنَّ الأوضاع مازالت خطيرة ، ويؤكد الجندي بايرون ري من قاعدة كامب سيتشر في صلاح الدين(٢٠٠ كم شمالي بغداد) أن تغيير واستبدال التسميات بأخرى لايغير من الواقع الخطير شيئا ، واعترف الجيش الأمريكي أن الإعلان عن سحب القوات القتالية لم يغير من قناعات المقاومة العراقية ، التي تؤكد أن هجماتها لن تتوقف طالما بقي جندي أمريكي واحد على الأراضي العراقية ، وأعلن اللفتنانت كولونيل ديفيد جوتش وهو قائد كتيبة في قاعدة(اناكوندا) شمال بغداد ، أن قواته مازالت تتعرض لهجمات ، وقال: (إننا مازلنا نمثل هدفا للعدو).

من المعلوم أن قضية سحب القوات الأمريكية من العراق كانت العنوان الأبرز في برنامج باراك أوباما الانتخابي ، الذي اعتمده خلال الأشهر التي سبقت الانتخابات وخلال حملته الانتخابية الواسعة ، وبعد توليه سدة الحكم في البيت الأبيض عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما اجتماعا في العشرين من كانون الآخر/ يناير ٢٠٠٩ ، وذكر راديو سوا الأمريكي أن أوباما اجتمع من كبار المسؤولين في الجيش ووزارة الدفاع للمرة الأولى بوصفه رئيسا لمناقشة احتمال

التعجيل بخفض القوات الأمريكية المرابطة في العراق ، وكان أوباما قد تعهد بسحب القوات خلال ٦ أشهر ، ومن الواضح أن ارتباكا قد حصل داخل الإدارة الأمريكية وأن الصورة التي كان يتصورها باراك أوباما وهو خارج البيت الأبيض لم تكن بالسهولة التي رسخت في ذهنه ، إذ قدم له المستشارون حقائق لا يعرفها كثيرون ومختصر مواده أن أي إخلال ببرنامج سحب القوات سيتهدد الخطر من المقاومة العراقية التي تتصيد هذه القوات بصورة يومية وأن سحب القوات يجري بحماية قوات الحكومة وتحت جنح الظلام.

وقالت وسائل إعلام أمريكية إنهُ قد تم تحديد أواخر نيسان ٢٠١٠ موعداً لسحب القوات القتالية ، إلا أن هذه القوات واجهت صعوبات في نقل عدد كبير من الآليات وقطع السلاح والأفراد ، وكانت تختار ساعات الليل خلال فرض التجوال للتنقل من قواعدها في مختلف مناطق العراق باتجاه الحدود الكويتية ماتسبب بتأخير موعد سحب القوات لمدة أربعة أشهر إضافية ، وبرزت تساؤلات في الأوساط الأمريكية خلال شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بعد أن تلكّأت عملية سحب القوات ، وقال مسؤولون أمريكيون في بغداد بينهم أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية إنّ دواعي القلق إزاء أحداث العنف أرغمت القادة العسكريين الأمريكيين على إعادة النظر في سرعة تنفيذ عملية كبيرة لسحب القوات من العراق، وإنه قد تم مؤخراً إعادة التركيز مرة أخرى على العراق وأخذ جميع الخيارات بعين الاعتبار ، بما فيها إبطاء عملية الانسحاب ، وأن تتم عملية سحب القوات في أفضل طريقة ممكنة وعدم تقييدها بجدول زمني محدد (وكالة أسيوشيتدبرس ١٢/ ٥/ ٢٠١٠).

شغلت القوات الأمريكية في العراق منذ بداية الغزو ٥٠٥ قواعد عسكرية موزعة في مختلف مناطق العراق ، من بينها قواعد عسكرية ضخمة من أهمها (قاعدة البكر الجوية في بلد ، وقاعدة التاجي ، وقاعدة عين الأسد ، وقاعدة الإمام علي بالناصرية ومطار بغداد والمنطقة الخضراء وقاعدة الحبانية واللواء الثامن في

الأنبار، وقاعدة الفالوجة وقواعد في كركوك وديالى والحلة).

أما القواعد التي أعلن الجيش الأمريكي أن قواته ستبقى بداخلها بعد سحب القوات القتالية فتبلغ مائة قاعدة كما أعلن المتحدث باسم القوات الأمريكية ستيفن لانزا.

وبالتزامن مع عمليات سحب القوات القتالية الأمريكية من العراق، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) إلغاء قيادة كبرى بالجيش الأمريكي، وقال وزير الدفاع روبرت غيتس: إن الظروف العصيبة التي تمر بها بلاده تتطلب إغلاق قيادة كبرى توظف خمسة آلاف شخص، وتقليص عدد المتعاقدين مع الجيش والبدء في إلغاء عدد من الوظائف فيه، وقالت وسائل الإعلام الأمريكية، إن هذا الإعلان يمثل الخطوات الرئيسية التي سيتخذها روبرت غيتس لادخار ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وأن توفير هذا المبلغ ضروري لإنفاقه في مجالات دفاعية أخرى تمهد لإحداث إصلاح في الجيش الأمريكي الذي أنهكته ودمرته سنوات متتالية من الحرب، وذلك لتحضير قواته لأي معركة قادمة على حد قوله (الجزيرة ١٠/ ٨/ ٢٠١٠)

وقدم قائد القوات الأمريكية في العراق تقييما لغزو بلاده العراق، وأهمية هذا التقييم تتأتى من طبيعة الفترة التي أعلن فيها الجنرال ريموند أوديرنو وهو الأيام الأخيرة لسحب القوات القتالية الأمريكية من العراق، قال: (إننا بكل بساطة لم نكن نفهم العراق) ورغم أن الجنرال الأمريكي لم يقدم توضيحا لهذه العبارة إلا أن المراقبين والمحللين من المهتمين بالأوضاع في العراق، فهموا ما ذهب إليه أوديرنو بقوله ذلك، وهو عدم إدراكهم أن مقاومة شرسة ستخرج في العراق وتقلب الطاولة على رؤوس الأمريكيين داخل قواعدهم وفي المنطقة الخضراء وداخل المكتب البيضاوي وفي البنتاغون ما انعكس على الرأي العام الأمريكي الذي أعلن مناهضته لغزو العراق وبقاء القوات العسكرية فيه. (تصريحات أوديرنو نشراتها نيويورك تايمز آب/ أغسطس ٢٠١٠)

في هذه الأثناء قال رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير أبرز حلفاء الولايات المتحدة في غزو العراق (لم نكن نتوقع أن نعيش كابوساً في العراق) وبعد ستة أسابيع من تاريخ انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق عرض قائد عسكري أمريكي رفيع المستوى لأسباب الفشل في العراق، وقال الرئيس السابق لهيئة الأركان الأمريكية الجنرال (هيوغ شلتون) في مذكراته التي صدرت بعنوان «بلا تردد» : إن الحرب على العراق لم يكن لها أي مبرر، وأن بوش وفريقه اقتحما العراق بذريعة تفتقر إلى أي نوع من الذكاء وتستند إلى سلسلة من الأكاذيب، من ضمنها ادعاؤهم بحماية الولايات المتحدة من تهديد عراقي لأمنها القومي، وأن حَبكْ تُهمة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل والتهديد الذي تمثله على الولايات المتحدة كانت- برأي شيلتون- استخفافا بعقول الأمريكيين.(صحيفة الخليج الإماراتية عدد يوم ١٦/ ١٠/ ٢٠١٠).

رغم أن أحداً لم يتوقف عند الرؤية الإسرائيلية لقضية سحب القوات الأمريكية من العراق، إلا أن واقع الحال يقول : إنه لابد من التعرف على رؤية الإسرائيليين لهذا الانسحاب، وأفضل من عبر عن ذلك ماقالته صحيفة (إسرائيل اليوم في عددها الصادر ٩/ ٨/ ٢٠١٠ ونقلت ترجمته صحيفة القدس العربي بعددها الصادر ١٠/ ٨/ ٢٠١٠) وجاء فيه:

الخطر يأتي من العراق، إن قضية سحب القوات الأمريكية من العراق واضحة وتثير التفكير عند إسرائيل، (الجبهة الشرقية) التي كان هنالك من ظنوا خطأ أن حرب الخليج لبوش الأب وحرب بوش الابن قد صرفتها عن العالم إلى الأبد، قد تصبح في المستقبل أشد تهديداً مما كانت حتى في فترة صدام حسين، (القدس العربي-صحف عبرية- الثلاثاء ١٠أغسطس/ آب/ ٢٠١٠)، وفي افتتاحيتها ليوم (١٧/ ٨/ ٢٠١٠) حذرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية من خطورة الانسحاب الأمريكي وتداعياته في العراق، وتوقعت أن يدخل العراق في عملية انهيار سريع.

هذا بعض ما قيل في وسائل الإعلام الإسرائيلية، أما الأهم من ذلك فبالتأكيد قيل داخل اجتماعات الزعماء الإسرائيليين وفي الدراسات والبحوث والتقارير الخاصة بأصحاب القرار في إسرائيل ، ويعلم الجميع أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش كرر مرات عدة أمام وسائل الإعلام أن الأمريكيين غزوا العراق لحماية إسرائيل.

حاولنا رسم صورة لأهم جوانب الانسحاب الأمريكي من العراق ، وقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن تجري عملية سحب القوات بعيداً عن الأضواء، ولم تتوفر تفاصيل كثيرة عن الآليات التي تم اعتمادها في سحب هذه القوات ، إلا أن المعلومات المتوفرة لدينا ، تؤكد أن الانسحاب بدأ أولى مراحله أواخر صيف عام ٢٠٠٧ ، وتم تخصيص طائرات شحن ضخمة باشرت بنقل عشرات الآلاف من أطنان الوثائق الخاصة بالجيش الأمريكي والاستخبارات ووكالة المخابرات المركزية ، وجرت عمليات الشحن من قاعدة البكر الجوية (٨٠ كم شمالي بغداد) وأطلقت عليها القوات الأمريكية اسم (قاعدة أناكوندا) ، وتتميز هذه القاعدة بامتدادها على مساحات شاسعة ، وتم بناء أطول مدرج بداخلها ، ومن هذه القاعدة يتم نقل القتلى والجرحى إلى القاعدة الأمريكية في ألمانيا ، كما تجري عمليات الدعم اللوجستي الخاص بالمعدات والأجهزة التي تحتاج إليها القوات الأمريكية على وجه السرعة ، أما المكان الثاني الذي تم تخصيصه لنقل أطنان الوثائق فهو (مطار بغداد) ، وتم استخدام طائرات شحن بعضها تعود لشركات طيران(عربية) لنقل الوثائق ، وجرت عمليات الشحن أثناء ساعات حظر التجوال خلال ساعات الليل ، واستمرت تلك العملية حتى أواخر عام ٢٠٠٧ ، ومن الواضح أن القواعد الأمريكية البالغ عددها (٥٠٥) قاعدة في مختلف أرجاء العراق قد أرسلت الوثائق الخاصة بها إلى هاتين القاعدتين ، ليتم التخلص من الوثائق السرية الخاصة بالمعلومات والأسرار والقوائم التي تضم أسماء المتعاونين والعملاء والجواسيس ، إضافة إلى أصحاب العقود والمقاولات الذين

تعاملوا مع قوات الغزو الأمريكية ، يضاف إلى ذلك محاضر التحقيقات التي أجراها ضباط الجيش والاستخبارات ووكالة المخابرات المركزية مع المعتقلين، وصور فوتوغرافية وتسجيل مرئي لعمليات التعذيب الوحشية التي مارستها القوات الأمريكية بحق العراقيين.

المرحلة الثانية من سحب القوات بدأت مطلع عام ٢٠٠٨ ، وتم تشكيل غرفة عمليات للإشراف على هذه العملية ، وبوشر بسحب الآليات الثقيلة المهمة ، وتم الإعلان عن وجود ٤٧ ألف آلية ثقيلة داخل العراق ، وصنفت هذه الآليات إلى فئتين ، الأولى (الهامة) من بينها كاسحات ألغام متطورة جدا كلفت مبالغ طائلة جدا ، وعربات نقل مدرعة خاصة بتنقلات كبار القادة والمسؤولين ، إضافة إلى معدات الكترونية خاصة بالرصد والتجسس على العراقيين.

جرت عمليات النقل البري في مرحلتها الأولى بهدوء ، وكانت تخرج أرتال عسكرية في ساعات الليل المتأخرة من القواعد العسكرية الأمريكية ، وتتجه إلى القاعدة الكبرى في مطار بغداد (٣٠ كم غرب بغداد) ، ومن هناك يتم تسيير قوافل إلى الكويت عبر المنطقة الجنوبية من العراق.

كما تم نقل معدات عسكرية عن طريق تركيا ، حيث تسلك أرتال القوافل الطريق المؤدي إلى كركوك مروراً ببعقوبة مركز محافظة ديالى (٥٠كم شمال شرق بغداد) ، إلا أن القوات الأمريكية اضطرت إلى تقليص قوافلها عبر هذا الطريق ، بعد تعرض تلك الأرتال إلى هجمات عنيفة من قبل رجال المقاومة العراقية ، وخسرت القوات الأمريكية بسبب تلك الهجمات واحدا من أفضل الطرق بسبب قصر المسافة التي تقطعها الأرتال المنسحبة ضمن المناطق الساخنة ، إذ تحتاج هذه القوات إلى ساعتين ونصف فقط لاجتيازها ، فبعد عبورها منطقة كركوك(٢٥٠ كم شمال بغداد) تدلف إلى منطقة المحافظات الشمالية (سليمانية – أربيل) التي توفر القوات الأمنية هناك الحماية التامة للقوات الأمريكية في طريقها إلى قاعدة (أنجرليك) في جنوب تركيا ، ولم تنجح الصحوات في تأمين الطريق

لانسحاب القوات الأمريكية عبر طريق بغداد – كركوك رغم كثرة أعداد الصحوات في منطقة ديالى شمال شرق بغداد ، وكانت واحدة من واجباتهم تأمين الحماية لقوات الاحتلال خلال تنقلاتها عبر هذا الطريق.

تم وضع خطة تنسيق بين الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية المرتبطة برئيس الوزراء نوري المالكي وبعض (مجالس الإسناد) التي شكلها رئيس الوزراء لتامين الطريق الممتد من العاصمة بغداد حتى الحدود العراقية-الكويتية والتي تمتد لما يقرب من ٦٠٠ كيلومتر ، وتوزعت نقاط التفتيش بكثافة في هذا الطريق ، وتنحصر مهمة الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية للقوافل الأمريكية التي تنقل المعدات والناقلات والأسلحة والأجهزة الإلكترونية باتجاه الأراضي الكويتية خلال ساعات الليل.

أطلق الأمريكيون على عملية سحب القوات ب(الانسحاب المسؤول) ، في تأكيد واضح ، على أن عملية نقل القوات تجري بصورة آمنة ، وألا تتعرض هذه القوات إلى هجمات خلال تنقلها داخل العراق بين القواعد ، وخلال رحلة الخروج باتجاه الأراضي الكويتية ، وتم الاستعانة بالأجهزة الأمنية الحكومية العراقية لتوفير الحماية من قبل هذه الأجهزة لقوات الغزو.

ورغم أن البيانات الأمريكية تتحدث عن بقاء ٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق لأغراض تدريب القوات العراقية ، إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن العدد تناقص إلى ٣٥ ألف مع بداية عام ٢٠١١ ، وأن هذه القوات تمارس دوراً قتالياً ، وليس كما قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكبار المسؤولين في البيت الأبيض والبنتاغون ، من أنها قوات لتدريب الأجهزة الأمنية العراقية ، ونفذت هذه القوات عمليات دهم وتفتيش وإنزال جوي بحضور قوات عراقية ، وتقوم بدوريات داخل المدن والقرى ، وخير دليل على ذلك تعرض هذه القوات لهجمات المقاومة العراقية واصطياد الجنود الأمريكيين بالعبوات الناسفة والأسلحة الخفيفة والقنص ، إضافة إلى الهجمات الصاروخية التي تطلق على

القواعد العسكرية.

استكمالاً للانسحاب(المسؤول) الذي سارت عليه الإدارة الأمريكية ، فإن خطة الانسحاب في المرحلة النهائية قد وضعت من قبل الخبراء وكبار المسؤولين في البنتاغون والبيت الأبيض وتم وضع خيارين اثنين وحسب الظروف الأمنية في العراق هما:

الأول: الانسحاب التقليدي

وتجري بموجبه سحب القوات بنفس الآليات المعتمدة في سحب القطاعات عن الطريق البري باتجاه الأراضي الكويتية ، الذي أشرنا إليه واعتماد ذات الآليات والطرق في سحب بقية القطاعات قبل نهاية ٢٠١١.

الثاني: الانسحاب السريع

هذا الانسحاب يتم عن طريق الجو ، في حال حصلت اضطرابات في العراق ، بحيث يتعذر على هذه القوات سلوك الطريق البري ، ولتأمين الخروج الآمن للجنود الأمريكيين ، يتم اعتماد خطة (الطوارئ القصوى) وينقل بموجبها الجنود والعاملين معهم إلى ثلاث قواعد رئيسية قريبة من بغداد هي(قاعدة المطار ، التاجي، البكر الجوية). ويتكفل أسطول من المروحيات مجهز لهذا الغرض بنقل الجنود والمدنيين إلى الأراضي التركية وإلى الأسطول الأمريكي في الخليج العربي.

تتضمن الخطة الأمريكية(خطة الطوارئ القصوى) تجهيز الوثائق الخطيرة والأجهزة الإلكترونية الحساسة لنقلها مع الجنود ، أما الآليات والأسلحة الثقيلة فتترك في القواعد العسكرية الأمريكية.

ومن الواضح أن هذا الخيار هو الأخير ، إلا أن القيادة العسكرية الميدانية ، لا تستبعد اللجوء إليه ، وهو يشبه هروب الأمريكيين من العاصمة الفيتنامية سايغون أواخر نيسان/ أبريل ١٩٧٥ ، في عملية الهروب الشهيرة من سطح السفارة الأمريكية.

إن مقارنة دقيقة بين الاستحضارات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق منذ أواخر٢٠٠٢ ، والهجوم على العراق في١٩/ ٣/ ٢٠٠٣ ، ومن ثم الانتشار في مختلف الأراضي العراقية بعد(٩/ ٤/ ٢٠٠٣) ، ومقارنة ذلك بعملية سحب القوات الأمريكية من العراق ، وقبل ذلك انسحاب القوات البريطانية والأسترالية واليابانية والبولونية وقبلها القوات الإسبانية والقوات الأخرى ، التي شاركت في غزو العراق.

هذه المقارنة بين صفحة (الغزو) وصفحة(الانسحاب) تكشف بوضوح أعماق الأزمة التي يعيشها العراق بعد الغزو ، وبسهولة يمكن التوصل إلى قناعة تامة بأن العراق دخل بوابة الخلاص من هذا المأزق الخطير مع بدء الانسحاب الأمريكي من العراق.

وصف الكثير من المراقبين والمحللين والسياسيين(الانسحاب الأمريكي) بالطريقة التي عرضناها ، بأنه عبارة عن هزيمة كبيرة لهذه القوات التي تمتلك جميع عناصر القوة ، ابتداءً من الأسلحة الفتاكة والسيطرة المطلقة على أجواء العراق ، واستخدام الطائرات المسيرة المتخصصة بالرصد والتجسس ، يضاف إلى ذلك توظيفها لجيوش من الجواسيس والعملاء ، وقبل ذلك وضع الأجهزة الأمنية التي يقدر عددها بأكثر من مليون ونصف المليون عنصر وضابط في خدمة القوات الأمريكية ، ورغم ذلك لم تتمكن القوات الأمريكية من البقاء في العراق ، ولجأت إلى سحب قواتها على وجبات وبسرِّية تامة وبحراسة كاملة من الأجهزة الأمنية الحكومية العراقية.

ورغم إقرارها بالهزيمة في العراق واتخاذ الإدارة الأمريكية قرارها بسحب القوات العسكرية على مراحل ووفق جداول وتوقيتات ، حرصت فيها على الخروج من العراق ببقايا من ماء الوجه كما يقال ، إلا أن الأمريكيين حاولوا التشبث ببعض صفحات ومفاصل مشروعهم في العراق ، وتمثل ذلك من خلال العمل على تكريس الواجهة الإدارية للاحتلال وصناعة عملية سياسية عسى أن

تصمد بوجه التحديات الكبيرة التي تواجهها في العراق ، وعلى الطرف الآخر وضعت إستراتيجية دقيقة للسلطات العراقية فيما يتعلق بالمناوئين والمعارضين للغزو الأمريكي والعملية السياسية التي صنعها في العراق ، وذلك من خلال اعتماد الحكومة سياسة(إرهاب العراقيين) واعتقال الناس وزجهم في السجون السرية والعلنية وممارسة أبشع أنواع التعذيب والإهانة والإذلال إضافة إلى ابتزازهم وعوائلهم بغرض إنهاكهم ماديا ومعنويا ، ولاكتمال هذا المشروع فقد أوعزت لأدواتها في العراق للاشتغال في حيز خطير آخر ، وهو قضية الأقاليم ودعوات الانفصال ، وهو ما يمكن تسميته بالعناوين المرتبطة بمشروع الاحتلال الأمريكي في العراق.

ترتبط قضية الانتخابات في العراق بقمة هرم المشروع الأمريكي ، الذي طالما روجت له في وسائل الإعلام ومن خلال منظمات ومراكز أبحاث وشخصيات وهو ما أطلقت عليه(مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط) وسعت الإدارة الأمريكية من خلال ذلك تحقيق هدفين رئيسيين هما:

الأول: الإيحاء بأن ماحصل في العراق ينحصر في حدود(بناء الديمقراطية) ونشرها في المنطقة ، وأنه ليس هناك أية أهداف أخرى ، وهذا الطرح يتماشى ومسوغات غزو العراق التي طغت على سطح المزاعم بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل ، وما أن تبين كذب هذه المزاعم ، حتى سارعت الآلة الإعلامية الأمريكية للترويج بصورة ممجوجة إلى قضية(الديمقراطية).

الثاني: العمل على تثبيت الأشخاص والواجهات السياسية التي جاءت مع الغزو الأمريكي والتي ارتضت العمل تحت إمرته وانصاعت لتوجيهاته وأوامره ، من خلال صناعة إطار إداري أسمته(الانتخابات) ليتم الإبقاء على أدوات الغزو الأمريكي في العراق من خلال هذا العنوان ، الذي يمكن التلاعب به وفق مشيئة الإدارة الأمريكية ، والتنقل بمفرداته حسب مقتضيات مشروعها في العراق.

من هذا المنطلق حرصت الإدارة الأمريكية على إجراء ما أسمته

بـ(الانتخابات)، وربطت ذلك وحسب مقتضيات مشروعها بما أطلقت عليه(السيادة) فتم الإيحاء أن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي(تموز٢٠٠٣) بأنه اللبنة الأولى للديمقراطية، في حين يعرف الجميع أن هذا المجلس تم تشكيله من قبل قوات الغزو الأمريكية بزعامة الحاكم المدني بول بريمر، وأعضاؤه من الشخصيات والأحزاب المشاركة في الاجتماعات التي جرت بإشراف وكالة المخابرات الأمريكية قبل الغزو الأمريكي، ومن خلال شخص زلماي خليل زاد ومن أشهر تلك الاجتماعات ما حصل في مؤتمر لندن٢٠٠٢، والذي تم خلاله الاتفاق على تقاسم السلطة وتمزيق العراق تحت عنوان الفدرالية وتخريب الأواصر المجتمعية بالعبث بمقدراته ومحاولة تفتيت أواصر الترابط المجتمعي العراقي.

أمّا الأساس الذي تم اعتماده في عملية الانتخابات التي تتناغم تماما وما تم الاتفاق عليه قبل الغزو فقد جاء في(قانون إدارة الدولة المؤقت) الذي تم طرحه في تشرين الآخر ٢٠٠٣، وأقره مجلس الحكم في(٦/ ٣/ ٢٠٠٤). وهذا القانون وضعه البروفيسور اليهودي الأمريكي من أصل عراقي نوح فيلدمان المستشار القانوني لبول بريمر، وهو متخصص بما يسمى بـ(الإرهاب)، واعتمد على مواده الأساسية الدستور الذي تم إقراره في(١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥)، ومن أهم بنوده إلغاء هوية العراق العربية، وتقسيم العراق واعتماد المحاصصة الطائفية والعرقية.

المحطة الأولى في قضية(الانتخابات) فكانت في عام٢٠٠٥، عندما أصرت الإدارة الأمريكية على إجراء أول انتخابات بتاريخ(٣١/ ١/ ٢٠٠٥) رغم الظروف الأمنية المتردية والسيئة، وبعد ذلك جرت الانتخابات الثانية بتاريخ (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥)، وبدلاً من جني ثمار الانتخابات من قبل العراقيين، فقد اشتعل أوار الفتن مطلع عام٢٠٠٦، بعد تفجيرات سامراء(٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦)، التي أعقبت الانتخابات بشهرين وأسبوع واحد، وتأكد بالأدلة والبراهين القاطعة أن الأمريكيين والسلطات الحكومية نفذوا تلك التفجيرات بهدف إثارة الفتنة

الطائفية بين مكونات الشعب العراقي ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ، وكان المخطط يرمي إلى إشغال العراقيين فيما بينهم بدلاً من تصديهم لقوات الغزو الأمريكي ، وبعد أن تصاب جميع الأطراف بالإنهاك مع تغذية الجهات التي تعمل لصالح أمريكا في العراق لإدامة زخم الفتنة ، يصل الجميع إلى الارتماء بحضن قوات الغزو والتوسل بها لتوفير الحماية من الآخرين.

إلا أننا نقول وبثقة تامة : إنَّ العراقيين كانوا على درجة كبيرة من الوعي، وإذا انغمس نفر قليل في هذه الزاوية الخطيرة ، فإن غالبية الشعب العراقي أدركت أبعاد هذا المخطط ، وأفشلت المشروع قبل نهاية عام٢٠٠٦.

وحصد العراقيون من انتخابات(١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) التي جاءت بنوري المالكي الكثير من الماسي الكثير وعاشوا أياماً سوداء ، فقد قتل خلال السنوات (من ٢٠٠٦الى ٢٠١٠) وهي فترة الحكم لتلك الانتخابات مايزيد عن مليون عراقي ، كما اعتقلت قوات الغزو الأمريكي والقوات الحكومية ما يزيد عن مليون عراقي ، وهناك مئات الآلاف في سجون الحكومة.

وعند إجراء الانتخابات الثانية(٧/ ٣/ ٢٠١٠) لم يتم الإفراج عن هؤلاء المعتقلين وغالبيتهم بدون محاكمات ويتعرضون للتعذيب الوحشي(تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان).

أما على صعيد الخدمات فقد انحدرت إلى ما هو أسوء وسرقت مبالغ وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات دون أن يكون هناك أي نوع من الخدمات، رغم المبالغ الطائلة التي دخلت ميزانية الحكومة(على سبيل المثال ميزانية عام٢٠٠٨ فقط بلغت مائة مليار دولار).

وسط هذه الظروف وما آلت إليه أحوال العراق ، جاءت الانتخابات الثانية ، التي تقرر إجراؤها في شهر تشرين الآخر ٢٠٠٩ ، ومن ثم أُرجأت إلى (٧/ ٣/ ٢٠١٠) وعاش العراق بعد إجراء هذه الانتخابات مسرحية هزلية لا مثيل

لها ، فالناس الذين ذهبوا للانتخابات أملاً منهم في تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية ، واجهوا صراعا بين سياسيي العملية السياسية ، فتم ضرب الدستور الذي اتفقوا عليه ، وتناحروا طويلا.

بعد مرور عام كامل لم تتشكل الحكومة بكامل وزرائها ، في حين أعلن إياد علاوي الشريك الرئيسي مع نوري المالكي عن تخليه عن منصب استحدثوه بهدف لملمة فضيحة الانتخابات التي ألقت بظلال الخيبة على جمهور العراقيين من الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع ، وهم يرددون شعارا لم يشهده العالم من قبل ، ولم تتعرف عليه علوم السياسة ، وهو المشاركة في الانتخابات عسى أن يأتي(أحسن السيئين)!!!.(تصريح إياد علاوي بالتخلي عن منصب رئيس السياسات الإستراتيجية٣/ ٣/ ٢٠١١).

وبعد مرور عام كامل على الانتخابات لم يتم تسمية وزراء(الداخلية والدفاع والأمن الوطني) ، ما يؤشر حقيقة هذه الانتخابات والمأزق الذي تعيشه أقطاب العملية السياسية ، التي تمت صناعتها في أقبية الغزو الأمريكي ووفق مقاسات فرضتها حالة كبيرة من الارتباك والفوضى التي تعيشها الإدارة الأمريكية في العراق ، وإدراك أصحاب القرار بالهزيمة إن عاجلاً أم آجلاً من العراق.

وفي الذكرى الأولى للانتخابات الذي صادف (٧-٣-٢٠١١)خرج العراقيون في مظاهرات كبيرة في غالبية المدن العراقية وأطلقوا على مظاهرات هذا اليوم (تظاهرات يوم الندم) في تعبير عن رفضهم للانتخابات وتأكيد عدم اعترافهم بالعملية السياسية والحكومة التي نتجت عن الانتخابات ، ووزع المتظاهرون صوراً لإصبع مقطوع وإصبع آخر وقد طلي باللون الأحمر بدلا من اللون البنفسجي الذي استخدم أثناء الانتخابات.

وخلاصة القول إن الانتخابات التي أرادها المشروع الأمريكي الممر الأوسع والأهم لعبور مفاصل مخططه في العراق ، قد عبر عنها العراقيون في التظاهرات

الاحتجاجية الواسعة التي خرجت في جميع مناطق العراق ضد الحكومة والعملية السياسية قبل أن يمر عام واحد على الانتخابات التي شارك فيها الكثير من العراقيين ، فكان يوم الغضب العراقي بتاريخ(٢٥/ ٢/ ٢٠١١) عنوان الرفض لهذه الحكومة ولمجمل العملية السياسية ، إذ امتدت التظاهرات من البصرة إلى السليمانية ودهوك مروراً ببغداد والنجف وكربلاء والناصرية والرمادي وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك بعد ذلك كانت (جمعة الشهداء والكرامة)بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠١١ ومن ثم جاءت تظاهرات (يوم الندم) في ٧/ ٣/ ٢٠١١ .

لقد حسمت الاحتجاجات العراقية الواسعة الموقف من العملية السياسية والانتخابات وجميع نوافذها وبواباتها ، وفوجئ الكثير من المراقبين بتظاهرات العراق ، ففي الوقت الذي كان فيه الكثيرون يشعرون أن المجتمع العراقي قد دخل خانة التقسيم الفعلي على أساس طائفي وعرقي تماشيا مع السياقات المتبعة في العملية السياسية وماتسير عليه الحكومة ، فقد أثبت العراقيون في هذه التظاهرات أنهم بعيدون كل البعد عن هذا التخندق ، وخرج الجميع في حشود عراقية واحدة ، ولم يظهر أي ملمح طائفي أو عرقي في ثورة الغضب العراقي ، التي اختار العراقيون لها عنوان(ائتلاف ثورة ٢٥ شباط) وهو يوم انطلاق هذه التظاهرات(المصدر -الجزيرة ٢/ ٣/ ٢٠١١).

إن التظاهرات العراقية التي قادها الشباب مع بقية فئات الشعب العراقي تمكنت من الإطاحة النهائية بمشروع أمريكا وإسرائيل في العراق الذي تم التخطيط له على مدى سنوات طويلة ، وتم استخدام عدة عوامل لتنفيذه في مقدمتها القوة العسكرية الأمريكية المفرطة خلال حرب عام١٩٩١ والحصار الطويل القاسي وبعد ذلك الغزو٢٠٠٣ ، ومن ثم الأحزاب والشخصيات التي عملت تحت قبعة المارينز الأمريكي ، وبذلت ما وسعها لتنفيذ مشروع تقسيم العراق وتفتيت المجتمع.

عند الحديث عن الأوضاع في العراق ، لابد من التوقف عند قضية المعتقلين في السجون ، التي تقول المعلومات إنها طالت أكثر من مليون ونصف المليون عراقي خلال السنوات الممتدة منذ بداية الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، وتتأتى خطورة قضية المعتقلين من زاويتين أساسيتين هما:

الأولى: إنَّ الاعتقال شمل جميع شرائح المجتمع العراقي ، بما في ذلك كبار السن والأطفال والنساء ، وحصلت شريحة الشباب على حصة الأسد من حملات الاعتقال ، ويمكن الجزم أن هؤلاء جميعا تعرضوا للإهانة والإذلال والتعذيب إضافة إلى الابتزاز المادي ، وأن الأطراف التي نفذت الاعتقالات (الأمريكية والحكومية) اتبعت برنامجا واحدا ، يهدف إلى كسر شوكة المواطنة عند المعتقلين ومحاولة سلخهم عن المبادئ التي يتمسكون بها ، ولابد أن نذكر هنا ، أن الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين والمعتقلات ، متهمون بـ(المقاومة) أو دعمها أو أن يكونوا بيئة حاضنة لها ، وبما أن الغزاة الأمريكيين وبعد ذلك أدواتهم في السلطات الحكومية والأمنية ، يجدون في هذه الشريحة العراقية (أعداءً لهم) ، فإنهم لم يتوانوا أو يترددوا في استخدام مختلف أنواع التعذيب الوحشي بحق هؤلاء.

الثانية: إنَّ أحد أهداف التعذيب بالوحشية المعروفة في العراق هو إشاعة حالة من الخوف لدى المجتمع العراقي ، ما يؤدي إلى دفع الكثيرين منهم لمغادرة العراق ، أو الانكماش على أقل تقدير ، وبعد أن أدرك الأمريكيون ، أن الذين يتعرضون للاعتقال والتعذيب لا تتأثر مبادئهم بذلك ، والدليل أن الكثير من المعتقلين دخلوا السجون دون أن يكونوا قد مارسوا نشاطا ضد قوات الغزو الأمريكي ، وخرجوا من خلف القضبان ومن أتون الجحيم ، ليتوجهوا إلى ساحات القتال ، ويلتحقون بفصائل ورجال المقاومة ، وهذا ما أبلغته القوات الأمريكية إلى السلطات الحكومية ، التي أخذت على عاتقها تأدية الدور الأمريكي الذي بدأ مع أيام الغزو الأولى في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، ونتيجة لذلك فقد اتبعت السلطات الحكومية أسلوب الاعتقالات الجماعية بهدف إفراغ المناطق من

المناوئين لها ، والإبقاء على المعتقلين في السجون لفترات طويلة ، ويقبع في المعتقلات مئات الآلاف دون محاكمات منذ عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ والسنوات اللاحقة.

أخذت الاعتقالات التي تنفذها القوى الأمنية الحكومية وقوات الاحتلال الأمريكية أكثر من اتجاه ، فهناك الاعتقالات العشوائية والقصد منها إثارة أكبر قدر ممكن من الرعب الجمعي بين أفراد المجتمع العراقي ومحاولة زرع الخوف في نفوس الصغار والشباب خشية التفكير بالانضمام إلى فصائل المقاومة العراقية ، كما أن الاعتقالات شملت الذين يحتمل احتضانهم للمقاومين أو تقديم الدعم لهم ، يضاف إلى ذلك استخدام أسلوب الإنهاك اليومي للعوائل الذين يتم اعتقال أبنائهم سواء بإذلالهم خلال الاستفسار عن أولادهم أو بطريقة الابتزاز المالي الذي سجل قصصا لا شبيه لها في دول العالم على الإطلاق.

خصصت القوات الأمريكية أكثر من أربعمائة مكان للاستجواب والاعتقال في مختلف أنحاء العراق ، حيث تنتشر القواعد والمعسكرات الأمريكية ، وبعد ذلك تم تخصيص سجن (أبو غريب) ومن ثم سجن (بوكا) في البصرة و(كروبر) واحد و(كروبر) اثنان في مطار بغداد ، أما السلطات الحكومية ، فقد أنشأت سجنا واحدا على الأقل في جميع النواحي والأقضية و مراكز المحافظات ، يضاف إلى ذلك السجون التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية وسجون أخرى تابعة لوزارة العدل ، والسجون الخاصة بالقوات الأمنية المرتبطة برئيس الوزراء(تسلم نوري المالكي هذه القوات مطلع ٢٠٠٩ من القوات الأمريكية وتسمى بالقوات القذرة – سوات-) وحصل تسلمها دون أخذ رأي مايسمى بـ(البرلمان) في دورته السابقة ، وهناك سجون خاصة بما يسمى مكافحة الإرهاب وتنقسم هذه المؤسسة القمعية إلى واحدة مرتبطة بوزير الداخلية ، والثانية مرتبطة برئيس الوزراء.

كما أن هناك الكثير من السجون السرية ، التي تمارس السلطات الأمنية بداخلها أبشع أنواع التعذيب والإهانة والإذلال بحق رجال ونساء العراق ، وتم

الكشف عن أول سجن سري خلال حكم إبراهيم الجعفري بتاريخ (١٥/ ١١/ ٢٠٠٥) والذي عرف بفضيحة ملجأ الجادرية ، وكانت عمليات تعذيب تجري بحق المعتقلين حتى الموت ، ومازال هناك ١٧ شخصا وجدت أسماؤهم ضمن سجلات (ملجأ الجادرية) ولا أحد يعرف مصيرهم على الإطلاق.

أما السجن الثاني الذي تم اكتشافه هو سجن (المثنى السري) الذي يقع بجانب الكرخ من بغداد ، ويشرف عليه بصورة مباشرة نوري المالكي رئيس الوزراء ، وتم تخصيصه لكبار ضباط الجيش العراقي السابق وللطيارين العراقيين الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

واعتقلت قوات(سوات) التابعة لرئيس الوزراء هؤلاء وغالبيتهم من الموصل إضافة إلى محافظات العراق الأخرى ومن بينها صلاح الدين وكربلاء والسماوة والكوت وبغداد ، وبعد اكتشاف هذا السجن ، تحدث بعض الذين تم إطلاق سراحهم قائلين إن التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له على أيدي الجلادين لكونهم من الضباط والطيارين ، وأن الذين مارسوا التعذيب بحقهم ، قالوا لهم: إنهم مجرمون، بسبب مشاركتهم في الحرب العراقية-الإيرانية.

إن خارطة السجون في العراق تمتد من أقصى جنوب مدينة البصرة إلى أبعد ناحية في الشمال ، وهناك معتقلات تقع ضمن مايسمى بـ(إقليم كردستان) في أربيل ودهوك والسليمانية ، ويتم احتجاز الآلاف من العرب والأكراد ودون توجيه تهمة محددة لأغلبهم.

الأشخاص الذين يضطرون تحت ظرف صعب أو طارئ أو تحت تهديد ما للانتقال من مناطق سكناهم إلى أماكن أخرى داخل بلدهم يصطلح على تسميتهم بـ(النازحين) أما الذين يضطرون لذات الأسباب لمغادرة بلدهم فيطلق عليهم بـ(المهجرين) (تعريف المنظمات الدولية من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر).

لقد تصاعدت هجرة العراقيين إلى الخارج بعد أشهر من الغزو الأمريكي

للعراق وأولى الفئات التي باشرت الهجرة عوائل الكفاءات من الأطباء وأساتذة الجامعات والطيارين، الذين تعرضوا إلى نوعين من الاعتداءات ، النوع الأول من قبل عصابات إجرامية ، نفذت عمليات اختطاف والمطالبة بفدية وصلت إلى عشرات الآلاف من الدولارات ، ما اضطر الكثير منهم إلى مغادرة العراق ، أما النوع الثاني فقد شمل كبار الضباط وتحديدا الطيارين ، وتعرض هؤلاء إلى عمليات اغتيال منظمة ، وهناك فئة العلماء العراقيين في التخصصات العلمية النادرة ، وتم استهداف هؤلاء من قبل جهات غير معروفة ، وتبين أن الموساد الإسرائيلي قد وضع قائمة تضم خمسمائة عالم عراقي لتصفيتهم ، وسقط المئات من هذه العقول العراقية قتلى ، في حين اضطر الآخرون إلى مغادرة العراق.

ومن المؤكد أن هناك مخططا دقيقا ، بدأ تنفيذ صفحاته مع دخول قوات الغزو الأمريكي العراق ، يهدف إلى تصحير العراق ثقافيا و معرفيا ، من خلال استهداف العلماء ، ووقف أية برامج تنموية في هذا البلد ، وفي الوقت عينه ، استهداف الرمزية العسكرية من خلال قتل الضباط والطيارين ، بهدف هزيمة الروح العسكرية المرتبطة بالشجاعة والمواطنة العالية لدى الشباب العراقي.

كانت هذه البوادر الأولى للهجرة خارج العراق ، وشملت هذه الموجة البعض من التجار ورجال الأعمال الذين تعرضوا إلى عمليات اختطاف وتهديد.

أما عمليات النزوح داخل العراق فلم تسجل في عموم مناطق العراق خلال السنة الأولى من الغزو ، بعد ذلك حصلت أولى عمليات النزوح المؤقت في مدينة الفلوجة أثناء العدوان الأمريكي الأول على المدينة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤/ وفي مدينة النجف إبان العدوان الأمريكي عليها صيف ٢٠٠٤ ، وحيث نزح غالبية سكان مدينة الفلوجة قبيل العدوان الأمريكي الثاني(تشرين الثاني ٢٠٠٤) بعد أن وجهت القوات الأمريكية تهديدات صريحة بتدمير المدينة والقضاء على السكان ، وحصل ذلك بالفعل عندما استخدمت القوات الأمريكية أسلحة محرمة دوليا في قصف الفلوجة من بينها الفسفور الأبيض (فضحت ذلك وسائل إعلام إيطاليا

عام ٢٠٠٥).

واشتدت عمليات النزوح في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ في عهد إبراهيم الجعفري بسبب عمليات الاعتقالات العشوائية التي تنفذها الأجهزة الأمنية والتعذيب الوحشي الذي تنفذه هذه الأجهزة، حتى وصل الأمر إلى استخدام(المثقب الكهربائي) في التعذيب وقتل المعتقلين وتشويه جثثهم ورميها في المزابل.

أما أوسع عمليات نزوح داخلية وهجرة خارجية فقد اشتدت بعد تفجيرات سامراء بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦).

ومن الجدير بالذكر أن مخططاً قد رسم بدقة لتقسيم العراق(جغرافيا) على أساس طائفي، حيث شنت الأجهزة الأمنية ومعها عصابات منظمة حملات في مختلف المناطق (اعتقالات، اختطاف، تهديد، اغتيالات) كما تشكلت عصابات في الوقت ذاته في مناطق أخرى لتنفيذ حملة اغتيالات واختطاف مشابهة، وتبين أن الجهتين مرتبطتان بالحكومة وفوق ذلك بقوات الغزو الأمريكي.

نتيجة لهذه الأعمال التي عقبت تفجيرات سامراء، نزح أكثر من ثلاثة ملايين عراقي داخل المدن العراقية، وفي حدود أربعة ملايين إلى دول مجاورة وباتجاه أوروبا.

إن الهدف من الحملات التهجيرية المنظمة التي نفذتها السلطات الحكومية وبدعم وإسناد مباشر من قوات الغزو الأمريكية كان التحقيق الآتي:

أولا: إعادة صياغة الكتلة المجتمعية العراقية، بطريقة جديدة تتلائم ومخطط تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي، ووجد القائمون على هذا المشروع أن الخطوة الأولى في التقسيم وتهيئة العراقيين للاقتتال الداخلي. تبدأ بجعل العراق ضمن كتلتين جغرافيتين، إذ أن تداخل المناطق والعلاقات الاجتماعية يعد من أهم العوامل الكابحة للحرب الطائفية، وعلى هذا الأساس تم تنفيذ مخطط النزوح داخل العراق على أسس طائفية وعرقية.

الثاني: خلق بيئة طاردة داخل العراق ، تعمل على خلق اضطرابات كبيرة داخل الأفراد والعوائل وزرع المخاوف في دواخلهم لإجبارهم على مغادرة العراق على وجه السرعة ، وشمل ذلك الكفاءات والعوائل وشخصيات المجتمع من مختلف الفئات ، بهدف إفراغ العراق من العقول الوطنية ، التي من شانها أن تؤدي دوراً في التوعية الوطنية الرافضة لمخطط تفتيت المجتمع ، وإفراغ الساحة السياسية لتبقى الأحزاب والقوى التي جاء بها الغزو، والتي عملت على تنفيذ خطوات تمزيق العراق وتخريبه.

إلا أن ما حصل ضمن جزئيات هامة أثبت أن البنية الاجتماعية العراقية أقوى من مخطط كالذي وضعه الغزاة الأمريكيون وحاولت تنفيذه الحكومة وأجهزتها والأحزاب والشخصيات التي عملت تحت مظلة الغزو الأمريكي ، فعلى سبيل المثال نزح أكثر من مائتي ألفٍ من العراقيين العرب إلى المحافظات الشمالية (الكردية). وعاشوا هناك وسط استقبال وحفاوة كردية بالغة ، كما تبادل الكثير من العراقيين المنازل للسكن فيما بينهم بعد اضطرارهم لمغارة هذه المنطقة أو المدينة الفلانية بسبب الضغوطات أو ممارسات إثارة الفتنة الطائفية ، وتأكد فشل هذا المخطط بفعل قوة التماسك وتصدرت روح المواطنة على أي اعتبار آخر.

من هذا المنطلق لابد من النظر إلى قضية النازحين والمهجرين من زاوية أخرى بعيدا من النظرة(الإنسانية) التي طالما يرددها الكثيرون ، ولكي نتمكن من التغلب على مخطط كبير كالذي أشرنا إليه ، لابد من دراسة أبعاده وأخطاره المستقبلية والتأكيد على ضرورة المحافظة على العوامل الكابحة والرادعة للفتنة وفي مقدمتها التداخل الجغرافي وزيادة التمازج الاجتماعي وتقوية هذه العوامل. والحرص على عودة العراقيين من الخارج حال توفر الحد الأدنى من ظروف المناسبة للعودة.

لا يخفى على الكثيرين أن خلاص العراق يرتبط ارتباطا جوهريا بالتخلص من

الوجود الأمريكي ، الذي جاء بجميع السموم والأدوات التخريبية والتدميرية للعراق والعراقيين ، وأن هذا الخلاص قد وصل إلى مرحلة متقدمة بعد أن أجبر العراقيين قوات الغزو الأمريكي على الرحيل تجر وراءها الهزيمة والخيبة والخذلان ، وأن التخلص من أدران الغزو الأمريكي وذؤاباته ليس بالأمر الصعب، لأنه ارتبط بالوجود الأمريكي واستقوى هؤلاء بالقوة الأمريكية ، ولم يتمكنوا من خلق أية وشائج مع المجتمع العراقي ، وكشفوا عن أنيابهم حينما عبروا عن رغبتهم في تدمير العراق وتمزيقه ونهب وسرقة ثرواته ، واكتشف العراقيون أن ما يسمى ب(الانتخابات) ليست بأكثر من بالون تستخدمه الأحزاب وسيلة لتسلم السلطة ، ما يوفر لها سبل نهب الثروات وسرقة المال العام ، وانكشف ذلك من خلال تناحر الأطراف السياسية لمدة زادت عن العام دون أن يتم تشكيل حكومة بكامل وزاراتها ، وقال العراقيون رأيهم بوضوح بالحكومة والعملية السياسية خلال المظاهرات التي عمت المدن العراقية ، ورددوا خلالها هتافات تصف الحكومة والسياسيين بـ(السراق والكذابين)وطالبوا بإزاحة الحكومة وتغيير الدستور ، كما خصص المتظاهرون يوما كاملا للتظاهر أطلقوا عليه (يوم الندم) تعبيرا عن ندم العراقيين لمشاركتهم بالانتخابات الماضية ، وخرج آلاف العراقيين يوم(٧-٣-٢٠١١) معلنين ندمهم على المشاركة بالانتخابات في الذكرى السنوية الأولى لإجرائها ، وموقف العراقيين هذا يشير إلى أن العملية السياسية التي صنعها الأمريكيون دخلت غرفة الإنعاش في طريقها إلى الخواء والذبول ، وما يتعلق بالمعتقلين فإن الدعوة موجهة إلى منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية لفضح الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها الأجهزة الأمنية بحق مئات الآلاف من المعتقلين ، ومطلوب تحرك واسع من اتحاد الحقوقيين العرب للدفاع عن هؤلاء المعتقلين ، وفضح الممارسات التي تحصل بحقهم ، على أن يكون هناك تحرك من القوى الوطنية العراقية والعربية يتم فيه شرح أبعاد الإصرار الحكومي على إبقاء المعتقلين لسنوات دون أية تهمة أو

محاكمات ، وعزل شريحة الشباب بهذه الأعداد الكبيرة عن المجتمع العراقي ، والتأكيد على أن ثمة أهدافا خطيرة تتعلق ببرامج تفتيت المجتمع العراقي وخلق حالة رعب جمعي بين العراقيين ، وفتح العمل في مفاصل الدولة الحيوية والحساسة أمام المزورين وأصحاب الولاءات الحزبية ، وإبعاد الكفاءات العراقية الحقيقية أما بالاعتقال أو بالترهيب واضطرارهم مغادرة العراق ، وأن خلاص العراق من مأزق الغزو الأمريكي سينعكس على مختلف تداعياته ، بما فيها أوضاع النازحين والمهجرين ، على أن يكون هناك حرص واسع على تنفيذ برنامج يضمن عودة جميع النازحين إلى مناطقهم ، لإفشال برنامج التقطيع الجغرافي للعراق ، وعودة المهجرين إلى بيوتهم وممارسة أعمالهم التي كانوا عليها قبل اضطرارهم للهجرة ، وفي نهاية المطاف فإن جميع ما صنعه الغزاة وأدواتهم سيلفظها المجتمع العراقي لأنها صنعت لتفتيت هذا المجتمع وتدميره ، وأنها عبارة عن أجسام غريبة عن الجسد العراقي الذي لن يقبل بها أبداً ، وأن انهيار المشروع الأمريكي وخروج قواته من العراق سينعكس بقوة على أدوات هذا المشروع المتمثلة بأقطاب العملية السياسية ، وهزيمتها السريعة معه ، وعودة البنية الحكومية والاجتماعية إلى وضعها الطبيعي ، بعيداً عن مؤثرات الغزو ومسانديه التي بدأت قوية بعد الغزو عام ٢٠٠٣ وأخذت بالترهل والتراجع على طريق تلاشيها تماما.





(٣)

المقاومة العراقية وحجم المنجز

محاضرة في مركز الأمة للدراسات دمشق ٩ نيسان ٢٠١١م

بعد خمسة أيام من دخول القوات الأمريكية مدينة بغداد في ربيع عام ٢٠٠٣ ، جلس الكاتب والصحفي البريطاني المشهور روبرت فيسك إلى حاسوبه في أحد فنادق العاصمة العراقية ، وكان قد انتهى من جولة في عدة أحياء بغدادية ليخلص إلى قناعة ضمنها مقاله الذي اختار له عنوانا هو (الحرب العراقية في مواجهة الاستعمار) وانطوى هذا العنوان على مسألتين لم يتطرق إليهما أحد من الكتاب والصحفيين في ذلك الوقت المبكر ، هما عبارة (الحرب العراقية) وجاءت هذه العبارة في وقت اختفت فيه المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية ، ومن الواضح أن فيسك قد قرأ انبثاق حرب أخرى رغم انه لم يتلمس بعد رائحة البارود العراقي ، أما المفردة الثانية فهي(الاستعمار) وهنا يربط الحرب العراقية بالاستعمار الأمريكي، وفي مدخل المقال اختار الكاتب سطرين لابد من ذكرهما ، إذ يقول :قد تكون الحرب الأمريكية «لتحرير العراق» قد انتهت ، لكن الحرب العراقية للتحرر من الأمريكان قد بدأت. (المصدر صحيفة الإندبندت البريطانية ١٧/ نيسان - أبريل ٢٠٠٣).

أعتقد أن الغالبية العظمى من الذين قرؤوا مقال فيسك وهم بمئات الآلاف من القراء ومن مختلف المستويات العلمية والفئات الاجتماعية ، لم يستوعبوا ما ذهب إليه ، أن لم تكن قناعاتهم قد ذهبت باتجاه يقول إنَّ الكاتب يحاول اختيار عبارات وموضوعات لاتتجاوز حدود (الإثارة) ، أو طرق زوايا بعيدة عن الواقع ، لأن الصورة التي رسمتها وسائل الإعلام للعراق لم تكن سهلة ، بسبب الانهيار السريع ووصول القوات الأمريكية إلى بغداد خلال أقل من ثلاثة أسابيع(دخلت فرقة مدرعة أمريكية مطار بغداد مساء الخميس المصادف الثالث من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣) ، وانقسم الرأي العام إلى فئتين الأولى تتألف من الذين يحبون العراق ويدافعون عنه ، ويكرهون أمريكا ، هؤلاء أصيبوا بإحباط شديد ، وهيمن اليأس على غالبيتهم ، في حين غمرت الفرحة أعداء العراق ومحبي أمريكا، ورددوا بأعلى أصواتهم أنها أمريكا التي لن يستطيع أحد الوقوف بوجهها ، وأنها صاحبة أكبر وأقوى جيش في العالم ، وبين إحباط أولئك وفرحة هؤلاء تقدم إطار الصورة على فحواها ، وأيقن الكثيرون أن العراق لن يرتفع رأسه بوجه الغزاة ، وإنْ حصل ذلك فقد يستغرق سنوات طويلة.

إن الحقيقة التي اعتمد عليها روبرت فيسك في قراءته للأوضاع في العراق والتي خالف فيها الكثيرين من الإستراتيجيين والمراقبين والخبراء في السياسة وشؤون الحرب قد استندت إلى عاملين رئيسيين هما:

الأول: معرفة الكاتب(فيسك) بتاريخ الشعب العراقي ، الذي يمتد إلى آلاف السنين والزاخر بالمعرفة والثقافة ، وبقصص التصدي للغزاة وعدم الرضوخ لهم ، ولايمكن أن ينسى كاتب ومثقف بريطاني مثل (روبرت فيسك) ثورة العراقيين ضد الاحتلال البريطاني مطلع القرن الماضي ، وما فعله ثوار (ثورة العشرين) بالقوات البريطانية.

الثاني:تجول فيسك في العديد من مناطق بغداد ، ووسط ركام الغزو والخراب والدمار والرعب الذي بثه القصف الأمريكي الهائل بين العراقيين ، فإنه شاهد —

كما يذكر- كيف ينظر العراقيون بحقد وازدراء إلى قوات المارينز الأمريكيين ؟ وأن تلك النظرات الحادة لايمكن أن تلين ، وأنها سرعان ماتتحول إلى برنامج (حرب ضد هذه القوات) ، لأن الشعوب الحية لا يمكن أن تستكين وتقبل بذل الغزاة ، وهكذا ولدت (المقاومة في العراق) واختتم فيسك مقاله بالقول ، إن حرب «التحرير» العراقية من الأمريكيين توشك أن تبدأ ، وبمعنى آخر ، يقول: أرى (القصة الحقيقية والمروعة قد بدأت الآن) المصدر (الجحيم الأمريكي في العراق ، ترجمة مها سلمان سعود ، مكتبة فرح دمشق ٢٠٠٨ ، ص٢٠٥)

بعد سنتين وخمسة أشهر ينشر أحد الكتاب الأمريكيين المعروفين وهو (مايك وتني) مقالاً يختار له العنوان الذي يقول (الضباط الأمريكيون يشعرون بالإعجاب والاحترام سراً بعمليات العدو) ويقصد بذلك المقاومة العراقية ، ويكثف وصفه للمنجز السريع والكبير لرجال المقاومة باستشهاده بالمقولة التالية: (كما قال ماوتسي تونغ- يجب على المقاومة أن تتحرك وسط الناس ، كما تسبح السمكة في البحر ، وقد أجادت المقاومة العراقية هذه المهارة بحذق لم يتوقعه أحد)- المصدر-موقع إنفورميشن كليرنج هاوس بتاريخ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥-.

هذا ما أكده الكاتب مايك وتني ولم يقل ذلك من فراغ ، وإنما من خلال اللقاءات والحوار والنقاش مع قادة كبار في الجيش الأمريكي ، ووصفه يتطابق تماما مايجري على أرض العراق ، حيث تخوض المقاومة العراقية حربا شرسة ضد قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية والأسترالية واليابانية والبولونية وغيرها من الحشود الكبيرة التي تجمعت على أرض العراق للتصدي للمقاومين في العراق والقضاء عليهم ، وهذا كان الحلم الأمريكي الذي سرعان ما تحول إلى كابوس لا مثيل له في تاريخ أمريكا ، وهو ما يعترف به الضباط والجنود وغيرهم من الذين خدموا في العراق وعاشوا الجحيم العراقي بكل تفاصيله وأهواله.

إن الحديث عن فاعلية الإنجاز وتحديد مستوياته ، يحتاج إلى قراءة تفكيكية

لفعاليات المقاومة الحربية ضد القوات الأمريكية ، وهذا لم يعد خافيا على أحد فالذي عاش في العراق شاهد الكثير من الهجمات أو على أقل تقدير سمع الانفجارات العنيفة والكثيرة ، التي استهدفت أرتال ومعسكرات وقواعد الأمريكيين وسواهم من دول الغزو والعدوان ، وهذا بحد ذاته منجز هائل ، يعبر عن حجم الرد العراقي المقاوم الذي اتسم بالسرعة الفائقة ، وبالقدرة على المناورة والمطاولة ، لكنني ارتأيت أن استشهد برايين لكاتبين ينتميان إلى دولتي الغزو الرئيسيتين ، (الولايات المتحدة وبريطانيا) ، الأول أعلن بصراحة عن بدء حرب تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي ، وهذه هي حرب المقاومة ، وهي بمثابة رد الفعل الطبيعي على الغزو والاحتلال ، وكان ذلك في الأيام الأولى للغزو ، وحاولت التفتيش عن رأي أو قراءة تذهب إلى انبثاق مقاومة بهذه السرعة في الكثير من تجارب المقاومة في دول العالم (المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي ، والمقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الأمريكي ، والمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي) ، فلم أجد من الصحفيين والمفكرين والإستراتيجيين من توقع انبثاق مقاومة بهذه السرعة كما حصل في العراق ، ولم يحصل أن وصلت قناعة قوات الاحتلال في أي من التجارب إلى درجة تبدي فيها إعجابا عميقا برجال المقاومة وشجاعتهم وخططهم ، كما قال الباحث الأمريكي بعد سنتين من انطلاقها ، كما حصل في تجربة المقاومة العراقية، ونحن على ثقة تامة بأن إعجاب العدو بالمقاومة العراقية قد سبق ما قاله الكاتب الأمريكي بفترة طويلة ، إذ تفاجأ الأمريكيون بزخم المقاومة العراقية ، وقال أنتوني زيني قائد القوات الأمريكية أثناء زيارته إلى العراق في تموز ٢٠٠٣ : إن القوات الأمريكية تتعرض إلى (٢٥) هجوما في اليوم الواحد ، في حين اعترف بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي وأحد كبار مهندسي الحرب على العراق بقوله: (لم نتوقع أن تطلق على قواتنا إطلاقة واحدة في العراق) – تموز ٢٠٠٣ أثناء زيارة له إلى بغداد.

يمكن القول إنَّ فاعلية الانجاز في تجربة المقاومة العراقية قد تكرست من خلال عدة عناوين سنبحث بها ونبدأ بسرعة الانطلاق ، إذ لم يذكر التاريخ الحديث انبثاق مقاومة ضد قوات الغزو والاحتلال خلال أسابيع أو أشهر ، في حين شن المقاومون العراقيون أولى هجماتهم ضد قوات الغزو الأمريكية بعد أربع وعشرين ساعة أو اقل من ذلك ، ليسجل العراقيون سابقة مهمة في تاريخ الكفاح الشعبي ضد الغزاة ، ولا بد من التأكيد على العوامل التي تقف وراء ذلك وفي مقدمتها الإرث الحضاري والثقافي الذي يمتد إلى آلاف السنين ، والتجارب الطويلة عند العراقيين في التصدي للاحتلالات الكثيرة التي تعرض لها هذا البلد عبر تاريخه الطويل ، وهناك عامل مهم دفع بالمقاومين إلى الانطلاق المبكر ، ويتمثل هذا العامل بإدراك العراقيين أن أحدا لن يقف معهم لا من العرب ولا في غيرهم ، فالذي لم يشارك في برنامج غزو العراق منهم جلس القرفصاء والعصا الأمريكية تتأرجح فوق رأسه ، فما كان من رجال المقاومة إلا النهوض بالمسؤولية بأنفسهم، لأنهم أدركوا في وقت مبكر خطورة المشروع الأمريكي بالعراق ، وتمت قراءته من الزاوية الجوهرية وليس من القشور التي حاول الكثيرون الترويج لها ، فجوهر المشروع استهداف الأمة من خلال تدمير العراق وتمزيقه ووضعه لقمة سائغة بين أنياب أعدائه والطامعين به والحاقدين عليه وعلى إرثه الحضاري والتاريخي ، ولا علاقة بالسيطرة على النفط بهذا المشروع الخطير ، وما ترديد التحليلات والتفسيرات التي تضع جميع أهداف المشروع الأمريكي في زاوية النفط، إلا لعبة أريد من خلالها تغييب الوعي وتقديم المطامع الاقتصادية على جوهر المشروع ، وبذلك –كما اعتقدوا– فإن العراقيين سيقعون في وهم انتظار خيرات الأمريكيين، على أنهم سيرحلون في نهاية المطاف ، وإذا انطلى هذا الأمر على البعض ، فإن عقول العراقيين النبهة لم تقتنع بكل ذلك ، فوجدت أمامها عدوا مجرما ، وأيقنت ألاّ سبيل لهزيمة هذا العدو سوى القتال ، فأسرعت تستلُ الرماح قبل بلوغ الغزاة جميع غاياتهم وأهدافهم.

وإذا نجح الأمريكيون في كسب المعركة الأولى في الحرب باستخدام (الصدمة

والترويع) الأمريكية التي اعتمدوها ووضعوا لها مختلف سبل النجاح ، فإن المقاومة العراقية تمكنت من تسديد ضربة قوية بسرعة انطلاقتها بـ (صدمة وترويع عراقية)استخدمت فيها الإرادة والتصميم على التصدي للغزاة بعد ساعات من بداية حقبة الاحتلال.

لم تكن سرعة الانطلاق العامل الوحيد من عوامل نجاح المقاومة العراقية بل هناك عامل التخطيط المبكر واقصد بالتخطيط الميداني المبكر ، استجابة العقل المقاوم للظروف الطارئة واتخاذ جميع الإجراءات والاستحضارات المطلوبة لمشروع المقاومة ووضع الأولويات في الحسبان ، ولم يكن هذا النوع من التفكير والتخطيط سهلا ، خاصة أن العراقيين عاشوا تحت وطأة كابوس الانهيار السريع، وكان في مقدمة الاستحضار والتخطيط المبكر ، الاستفادة من سلاح الجيش العراقي بكل صنوفه ، ولا بد من رواية بعض جوانب هذه القصة التاريخية العظيمة ، ففي الوقت الذي كانت فيه الأرتال الأمريكية تنتشر في الأراضي العراقية وتبدأ حملة تثبيت تواجدها ، انشغل رجال المقاومة الأوائل في وضع اللبنة الأولى للمشروع المقاوم في العراق ، وبدلا من الجلوس إلى الطاولات والبدء بالنقاشات والحوار ، وندب الحظوظ والبكاء وذرف الدموع على بلد تمت استباحته من قبل الغزاة ، توجهوا إلى حيث توجد قطع السلاح ، إدراكا منهم أن أدوات الحرب ضد الغزاة تبدأ بتوفر الرصاص والبارود ، ولم يدر بخلد الأمريكيين وسواهم أن خلايا المقاومة الأولى منشغلة بتجهيز عدة الحرب الضروس القادمة ، وأن ثلة من الرجال قد شرعوا بتنفيذ أكبر حملة لجمع الأسلحة ، في الوقت ذاته كانت العقول تتدارس آليات الحرب ضد الغزاة ، وتواجد بسرعة كبيرة الرجال المتخصصون في خزن الأسلحة ، وما تحتاج إليه من إدامة وصيانة ، وخلال أيام وأسابيع قليلة كان المدفون تحت الأرض من السلاح لا يتخيله أحد ، وبهذا الاتجاه قال الفريق أول ركن سيف الدين الراوي قائد الحرس الجمهوري العراقي أثناء الغزو : إنَّ سلاح الجيش العراقي يكفي المقاومة العراقية لمدة تصل إلى خمسين

عاما.(المصدر قناة الجزيرة الفضائية – مقابله مع الراوي بثت على حلقتين يومي ٧و٨ نيسان ٢٠٠٧ –أجراها الإعلامي عبد العظيم محمد).

لقد كان للتخطيط المبكر الأثر الأكبر في إدامة زخم المقاومة ، وازدياد الفعل الميداني واتساع رقعة هجمات المقاومين ، وإيقاع اكبر الخسائر بالعدو ، وساهم خزن السلاح بكميات كبيرة في استقلالية المقاومة وعدم حاجتها إلى الآخرين ، رغم أنه لا توجد جهة أو دولة واحدة مستعدة لدعم المقاومين في العراق بالسلاح، ولا بد هنا من الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية في هذا الإطار ، فلو تأخرت المقاومة العراقية في الإقدام على التخطيط المبكر خاصة ما يتعلق بجمع الأسلحة وخزنها ، لتبدد السلاح وتم تهريب كميات كبيرة منه إلى الخارج ووقعت الكميات الأخرى بيد العصابات والقوات الأمريكية ، عندها لم يعد هناك مصدر للحصول على الأسلحة.

يضاف إلى العاملين الذين أشرنا إليهما عامل ثالث هو الخبرات العراقية ، إذ لم يؤثر الانهيار العراقي على أصحاب الخبرات ، ولم يحبط هؤلاء ، فقد وجدت المقاومة العراقية من يضع خبرته في التخطيط العسكري الميداني في خدمة مشروعها ، وهناك من ساهم في تدريب المقاومين على استخدام أسلحة المقاومة وفي مقدمتها الآر بي جي سفن وقذائف الهاون ومنصات إطلاق الصواريخ ، واستخدام العبوات الناسفة ، وتطويرها من عبوات ناسفة يتم التحكم بها عن بعد وعن طريق سلك موصول ببطارية إلى التفجير الإلكتروني عن بعد ، وساهمت الخبرات العراقية في جميع ميادين العمل المقاوم ، سواء كان ذلك في الجانب العسكري أو في استخدام تقنيات الإعلام الحديثة وتوظيفها لصالح المقاومة ، وأثارت القدرات الفنية والقتالية والإلكترونية ذهول العدو الأمريكي ، كما أذهلتهم شجاعة العراقيين وإصرارهم على منازلة الغزاة وإلحاق المزيد من الخسائر بهم.

لقد نقل الكثير من العراقيين خبراتهم في مختلف المجالات إلى حقل المقاومة،

وأصاب هذا الفعل مقتلا في قوات الغزو الأمريكية ، إذ تفاجؤوا بحرب واسعة تشن على قواتهم ، واكتشفوا أن أفرادا كثيرين يقاتلون قواتهم ولم يكونوا تحت أي تنظيم ، فهؤلاء الذين حصلوا على أسلحة الهاون وهم على معرفة باستخدامها من خلال خدمتهم في الجيش الوطني العراقي ، سارعوا إلى استخدامها ضد الأمريكيين ، ومثل هؤلاء أصحاب الخبرة في استخدام أسلحة (الآر بي جي) وفي المتفجرات ، وفي مرحلة مبكرة شارك أصحاب الخبرات الاستخبارية في اختراق الكثير من المفاصل الأمنية والعسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية وغيرها ، وأثار هذا الاختراق من قبل أصحاب الخبرات الوطنية العراقية الهلع بين قوات الغزو ، وأدركوا حجم الاختراق من خلال استهداف قواعدهم أثناء التجمعات للعسكريين اذ تتعرض هذه التجمعات إلى القصف بالهاونات والصواريخ ، واصطياد كبار الضباط الذين يخرجون ضمن دوريات عسكرية ، حيث ينتقي المقاومون العجلة العسكرية التي يتسقلها كبار الضباط ، ورغم أن الجهد الاستخباري غير منظور إلا أنه بدأ في وقت مبكر جدا ، وكانت له تأثيرات كبيرة على قوات الغزو الأمريكية والبريطانية وغيرها.

لقد اجتمعت هذه العوامل الثلاثة لتصنع تجربة فريدة من نوعها في تجارب المقاومة في العالم ، فجاءت فاعلية الانجاز متكاملة وحققت الكثير من أهدافها في وقت مبكر ، وتواصل الطريق لتحرير العراق كاملا ، والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا.

ليس من السهولة العرض بالتفصيل لجميع أوجه وأبواب منجز المقاومة العراقية ، ولايجوز أن نحصر هذا المنجز في حدود الفعل العسكري الذي أرغم الإدارة الأمريكية على اتخاذ قرار سحب قواتها من العراق ، وتم تحديد الحادي والثلاثين من آب/ اغسطس ٢٠١٠ موعدا نهائيا لسحب آخر كتيبة قتالية ، وقبل ذلك التاريخ بعشرة أيام تم اكتمال سحب القوات القتالية ، واجتازت آخر مجموعة قتالية من الجنود الأمريكيين الحدود العراقية باتجاه الأراضي الكويتية

يوم(٢٠/ ٨/ ٢٠١٠) ، وأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن نهاية عام٢٠١١ ، سيتم فيها سحب جميع القوات الأمريكية من العراق ، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد اعترفت بهزيمتها أمام المقاومة في العراق ، في حين جاء اعتراف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بالهزيمة في وقت مبكر جدا ، عندما قال أمام الكونغرس الذي استجوبه قبيل تعيينه وزيرا للدفاع خلفا لدونالد رامسفيلد ، عندها قال عبارته الشهيرة(لا نصر في العراق وذلك بتاريخ ٦/ ١٢|٢٠٠٦)ومنذ ذلك التاريخ اقتنع القادة الأمريكيون أن ليس هناك حل أمامهم إلا مغادرة العراق وتم اتخاذ قرار الانسحاب في وقت مبكر ، وكانت لجنة بيكر – هاملتون التي زارت العراق في تموز عام ٢٠٠٦ ، قد خلصت إلى هذه النتيجة ، ولا يستطيع أحد إنكار أو تجاهل حقيقة أن المقاومة العراقية المسلحة هي التي أجبرت القادة الأمريكيين على اللجوء إلى الانسحاب ، بعد أن يأسوا من إمكانية القضاء على المقاومة التي أخذت بالتصاعد والاتساع ، ومن الملاحظ أن جميع الخطط التي وضعتها البنتاغون تندرج تحت الوصول إلى ما أطلقوا عليه ب(الانسحاب المسؤول) وهو في واقع الحال عبارة عن مصطلح يعني أن تحافظ قوات الغزو الأمريكية على الحد الأدنى من ماء الوجه ، وألا تتعرض إلى كارثة في ميدان الحرب بالعراق ، بعد أن تحدث محللون ومراقبون عن احتمال تنفيذ المقاومين العراقيين هجمات كبيرة يتم خلالها السيطرة على قواعد عسكرية كبيرة ، وبسبب التضاريس المنبسطة في العراق التي تعني أن حركة المقاومين تبقى مكشوفة ، وسيطرة المروحيات الأمريكية تسهم بقوة في إعاقة تنفيذ هجمات كبيرة ، إلا أن حصول المقاومين على سلاح مقاومة الطائرات بكميات كبيرة يتكفل بتحييد المروحيات وعند ذلك لم يعد صعبا اقتحام القواعد العسكرية ، التي تأكد أن الجنود والضباط بداخلها يرتعدون خوفا عند سقوط صواريخ أو هاونات ، وعندما تحصل انفجارات قريبة من أماكن تواجدهم.

ذكرت الحقائق التي تؤكد حالة الرعب والهلع التي يعيشها الجنود والضباط

الأمريكيين أثناء تعرض قواعدهم إلى هجمات من قبل المقاومين العراقيين إلى باحثة أمريكية طلبت اللقاء معي في عاصمة عربية عام ٢٠٠٨ ، تبين لاحقا أنها زوجة نائب السفير الأمريكي ببغداد ، وقلت لها إنَّ الحراس في القواعد الأمريكية يرمون سلاحهم ويهربون إلى الملاجئ عند سقوط القذائف والصواريخ ، أجابتني لقد رأيت هذا بنفسي إلا أنهم كانوا يأخذون سلاحهم معهم إلى داخل الملاجئ (تفاصيل الحديث معها منشور بمقال كتبته في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بعنوان – هكذا رفضت الجلوس مع الجنرال بترايوس) والذي كان يشغل حينها منصب قائد القوات الأمريكية في العراق وعرضت الأمريكية حوارًا مع بترايوس في أحد الفنادق بعاصمة عربية فرفضت ذلك وقلت لها: إنه مجرم يقود جيش إجرامي يحتل بلدي ، نشر المقال بتاريخ ٦-٥-٢٠٠٨ – صحيفة الشرق الأوسط) .واعترفت الباحثة الدبلوماسية الأمريكية أنهم انهزموا في العراق وأن صورتهم قد دمرت أمام العالم نتيجة لحجم الخسائر التي تكبدوها في العراق.

وبهذا الاتجاه حذر باحث إستراتيجي أمريكي من خطورة إسقاط المروحيات الأمريكية في العراق ، ويقول ويليم فاف: (يعيش كبار المسؤولين الأمريكيين في البنتاجون والمنطقة الخضراء وسط بغداد بلا رباطة جاش وبلا ثقة بالنفس ، وذلك على خلفية إسقاط خمس طائرات هليكوبتر أمريكية خلال أسبوعين من قبل المقاومين ، ويعترف الأمريكيون أن سقوطها كان نتيجة تعرضها لنيران العدو ، وأن الأضرار التي لحقت بالمروحيات الأمريكية مؤخرا ، تشير إلى أن المقاومين العراقيين باتوا يتوفرون اليوم على صواريخ تهدد المروحيات ، وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية ، لأن القوافل الأمريكية المختلفة تعتمد على المروحيات في مراقبة الطرق والرد على المتمردين ، والواقع أنه في حال تمت عرقلة هذه القوافل ، فإن من شان ذلك أن يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للقوات الأمريكية بالعراق. (المصدر صحيفة بوسطن غلوب بتاريخ ٤-٣-٢٠٠٧) ونود أن نشير إلى أن زيادة عديد القوات الأمريكية حسب توجيه بوش قد بدأت قبل إأسبوع من وجهة نظر

الكاتب الأمريكي الخاصة بعملية إسقاط المروحيات الخمس خلال أسبوعين من قبل المقاومة في العراق)وفي نهاية المطاف أرغمت المقاومة في العراق الإدارة الأمريكية على اتخاذ القرار النهائي القاضي بسحب القوات من العراق ، وكانت القوات الأمريكية تعيش أسوأ الأوضاع في نهاية عام ٢٠٠٦ ، ما أرغم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على زيادة عديد قواتهم في العراق بداية عام ٢٠٠٧ وقرر إرسال ٣٦ ألف جندي إلى الجحيم العراقي الذي أشعلته المقاومة العراقية في مختلف مناطق العراق.

وصل الأمر بالقيادة الأمريكية إلى اتخاذ قرار بسحب قواتهم من العراق تحت ضربات المقاومة العراقية المؤثرة والعنيفة ، لذلك فإن الخبراء العسكريين الأمريكيين قد شبهوا خفض عديد قواتهم في العراق إلى ٥٠ ألف جندي بالعمليات اللوجستية الكبرى في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وتم إخراج معدات من العراق بلغت قيمتها مليار ومائتان وخمسون مليون دولار ، وبين حزيران ٢٠٠٩ وآب ٢٠١٠ تم سحب أكثر من أربعين ألف مركبة ودبابة وأكثر من مليون ونصف المليون قطعة من المعدات المختلفة ، واستخدمت طائرات النقل (سي ١٣٠)في نقل عدد كبير من الجنود والمعدات الحساسة.

ورغم وجود هذا العدد الكبير من المركبات والمعدات والأسلحة المختلفة، إلا أن المقاومة العراقية تمكنت من تحقيق هدفها الكبير المتمثل بإحالة هذه الأسلحة والمعدات الكبيرة والضخمة إلى التقاعد ، بعدما أحالت الكثير منها إلى دمار ورماد نتيجة للهجمات الصاروخية وبالقنابل التي استهدفت خلالها هذه القوات ، ولا بد من الإشارة هنا إلى الغالبية العظمى من الأمريكيين الذين يستقلون العربات والدبابات التي تكون هدفا للمقاومين في العراق إما يسقطون قتلى وتتفحم أجسادهم أو معاقين أومجانين ما زالوا يعيشون في ولاياتهم ويندبون وعوائلهم حظهم العاثر الذي أرسلهم إلى الجحيم الذي صنعه المقاومون العراقيون للغزاة المجرمين صباح مساء .

ومثلما اندفعت القوات الأمريكية بقوة فجر التاسع عشر من آذار/ مارس ٢٠٠٣ صوب العراق لتغزو هذا البلد فإنها هربت يحيطها الخوف والحذر تحت جنح الظلام، وكان أربعة عشر خبيرا وإستراتيجيا قد توصلوا في دراسة خاصة عن الانسحاب نشرها مركز(وذر هيد للشؤون الدولية في جامعة هارفرد عام ٢٠٠٨) إلى أن الانسحاب الكامل ليس مرغوبا فحسب بل إنه أمر جوهري.

لم يترك المقاومون العراقيون خيارا أمام الغزاة الأمريكيين سوى خيار الانسحاب، بعد أن اضطرت جميع دول الاحتلال المساندة للقوات الأمريكية على سحب قواتها بما فيها قوات الغزو والاحتلال البريطانية ثاني دول الاحتلال بعد الأمريكيين.

إن خيار الانسحاب ينطوي على الكثير من الحقائق أولها أنه بالمفهوم العلمي الدقيق لا يمكن وصفه بالانسحاب، لأن حجم الإرغام على الإقدام على هذه الخطوة كبيرا، وأنه يشمل صفحتي الخسائر البشرية الهائلة والخسائر الاقتصادية إضافة إلى انهيار الروح المعنوية للقوات الأمريكية الغازية، لهذا فإن الوصف العلمي الدقيق هو استخدام عبارة الهزيمة الأمريكية أمام المقاومة العراقية.

بهذا الاتجاه لابد من الحديث عن موضوع الخسائر البشرية بين صفوف قوات الغزو الأمريكية، التي تؤكد الدراسات والأبحاث أنها قد تجاوزت الخمسين ألف قتيل، واعترفت جمعية المحاربين القدامى بأن الجرحى تجاوز عددهم الربع مليون، من بينهم أكثر من خمسين ألفًا من المجانين، الذين يصفهم البنتاغون عليهم(ذوي الإصابات الشديدة بالرأس) ولتوضيح ذلك، فالمقصود به، الجنود والضباط الذين تستهدف العبوات الناسفة مدرعاتهم ودباباتهم، فالذي لا يلفظ أنفاسه الأخيرة بفعل الانفجار، يصاب بالجنون من شدته ونتيجة لارتطام رأسه بالهمر أو الهامفي)، ومثلما يسخر العراقيون في الميدان من بيانات الجيش الأمريكي الخاصة بقتلاهم، والتي لم تصل بعد إلى الخمسة آلاف قتيل مع بداية عام ٢٠١١، فإن الأمريكيين وقادة الجيش والقادة الميدانيين يعرفون الأعداد

الحقيقية للقتلى والجرحى ، إذ تسجل يوميًا عشرات الهجمات ضد هـذه القـوات الغازية، ونسبة عالية جدا من تلك الهجمات تتسـبب بقـتلى وجرحـى ، ومارسـت الإدارة الأمريكية تعتيما تاما على خسائر قواتها وأصدر الرئيس السابق جورج دبليو بوش قرارا منع بموجبه تواجد وسائل الإعلام في المطـارات التـي تنقـل جثـامين القتلى والتي تصل عبر القاعدة الجويـة الأمريكيـة في ألمانيـا ثـم تصـل إلى قاعـدة (دوفر) بأمريكا الخاصة باستقبال جثامين القـتلى ، ويـذكر الكاتـب الأمريكـي (براين هاريج)في إحـدى مقالاتـه التـي نشـرها بعنـوان(السـيد الـرئيس لمـاذا لا تنسحب؟) أن الرئيس بوش طلب شخصيا عدم التقاط أو نشر أية صـور للنعـوش العائدة من العراق ، وأن أي مدني أو عسكري يلتقط صورا لتلك النعوش يـتم سـجنه ومحاكمتـه عـلى الفـور. وأكـدت صـحيفة(إنترناشـيونال هيرالـد تريبيـون)أن الإدارة الأمريكية ترفض عرض النعوش على التلفزيون أو حضور الرئيس لجنـازات الجنـود القتلى لأن ذلك يقوض دعم الجمهور الأمريكي للحرب ، وكان النائـب الـديمقراطي (جاك ميرتا) قد طالب الخروج من العراق خلال سـتة أشـهر (صـرح بـذلك بتـاريخ ١٧-١١-٢٠٠٥)وطالـب أيضـا باسـتقالة الـرئيس بـوش، واعتـرف وزيـر الـدفاع الأمريكي روبرت غيتس بأن أسوأ اللحظات إليه عندما يجلس مساء كل يوم في مكتبـه ليوقع رسائل التعزية والمواساة لعوائل الجنود القتلى ، وأنه يتمنى أن يتوقف عن توقيع برقيات التعزية فهو أمر رهيب والناس يعانون منه كثيرا ، لكننا لا نسـتطيع قلب الأمـور بين ليلة وضحاها ، وقـال: إن أعـداء العـراق (يقصـد المقـاومين) يتصـرفون بـذكاء وبوتيرة أسرع ويملكون تكنولوجيا معقدة (المصدر –وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٧ ، كما أذاع نص التصـريح راديـو سـوا الأمريكـي الـذي تخصـص بمهمة الترويج للحرب على العراق وإخفاء حقائق الخسائر الأمريكية).

يرصد العراقيون أكثر من ثلاثين طريقا رئيسيا تتحرك فيها القـوات الأمريكيـة ذهابا وإيابا بين القواعد والمعسكرات ، وغالبية هذه الطرق في المنـاطق الريفيـة ، وتنتشر في محيط مدينة بغداد ومناطق الكوت ، وجميع مناطق ديالى وصلاح الـدين

والأنبار والموصل ومناطق جنوب كركوك ونادرا ما يمر يوم من دون استهداف تلك الأرتال ، كما تتحرك القوات البريطانية في مناطق البصرة والعمارة والناصرية ومناطق أخرى وتتعرض هذه الأرتال إلى هجمات متواصلة يشنها المقاومون العراقيون في غالبية هذه المناطق ، العربة العسكرية التي تتعرض لهجوم إذا لم تتناثر أشلاء ، فإنها تتحطم ولا ينجو إلا القلة من الجنود بداخلها ، ورغم أنه ليست هناك إحصائيات مناطقية ترصد فيها إعداد الهجمات التي تشن ضد القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها من قوات الغزو ، إلا أن الذاكرة العراقية تحتفظ بإحصاءات هائلة عن تلك الهجمات التي حصلت أمام أعين الناس في الكثير من المناطق منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣ وحتى الآن ، إذ لم تتوقف هذه الهجمات رغم تقليص عديد القوات الأمريكية إلى أقل من خمسين ألف عسكري بعد قرار سحب القوات الذي اتخذته الإدارة الأمريكية مرغمة ، وتحرص القوات الأمريكية على تنظيف المكان الذي تتعرض فيه قواتهم إلى هجمات مميتة ، إذ يتم قطع الطرق لمسافات بعيدة ويمنع فيها العراقيون من الاقتراب من مكان الهجوم ، وبعد أن تنقل المروحيات القتلى والجرحى ، يتم نقل حطام الدبابات والهمرات في ناقلات مخصصة لهذا الغرض ، ويمنعون خلالها أي شخص من التصوير ، إلا أن أغلب هذه الهجمات يتم تصويرها من قبل رجال المقاومة الذين يتوزعون بين منفذ للهجوم وموثق له بالتصوير السينمائي والفوتوغرافي.

وتركز على هذه القضية صحيفة بوسطن غلوب ، تقول في افتتاحية لها بتاريخ ١٤-٢-٢٠٠٧ ، يجب توفير المزيد من الحماية للجنود القابعين في سيارات الهامفي من الهجمات التي تنهال عليهم يوميا من جوانب الطرق والمعروف أن ٧٠ في المائة من خسائرنا تحدث من جراء هذه الهجمات ، ويقول الكاتب والباحث الأمريكي (اندرو كوكبورن)إن القنابل المزروعة على جانبي الطريق تمثل مصدر رعب حقيقي للقوات الأمريكية(المصدر لوس أنجلس تايمز بتاريخ ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧).

ولا شك أن الإحصائيات الحقيقية لأعداد القتلى والجرحى والمجانين ستكون مذهلة للعالم أجمع عند الكشف عنها ، وسيحصل ذلك في يوم ما ، وبهذا تكون المقاومة العراقية قد حققت منجزا عسكريا كبيرا ونادرا في تاريخ المقاومات في العالم ، في ضوء إمكانيات الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية وحشد الدول الكثيرة التي دعمتها ضد المقاومة العراقية ، يضاف إلى ذلك القدرات التقنية الحديثة المتطورة في الرصد والمتابعة ، والإمكانيات الإعلامية والاقتصادية.

هناك منجز لايمكن إغفاله على الإطلاق ، إذ تمكنت المقاومة العراقية من التسبب بنخر أهم مرتكزات القوة الأمريكية وهو الاقتصاد ، وللتعريف بهذا الجانب الهام ، نشير إلى ما كتبه الخبير المالي الأمريكي(لورنس ليندزي) ، الذي كان مستشارا خاصا للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لشؤون الاقتصاد والمال، ففي شهر تشرين الأول٢٠٠٢ ، وقبل خمسة أشهر من بداية الغزو الأمريكي على العراق ، كتب مقالا جاء فيه: (إن إقدام أمريكا على غزو العراق سيتسبب بخسارة تتراوح بين(١٠٠ الى ٢٠٠ مليار دولار)، وسارع بوش إلى إقالته من منصبه، وفسر مراقبون قرار بوش بأنه خشي من اهتزاز الثقة بالاقتصاد الأمريكي ، إلا أن الذي حصل ، أن الخسائر تجاوزت ذلك الرقم بأضعاف مضاعفة ، وعاد(ليندزي) ليصدر كتابا عام٢٠٠٨ اختار له عنوانًا يقول: (الذي رفض أن يتفهمه الرئيس أرغمه العراقيون على تعلمه) ، وتضمن الكتاب تفاصيل مروعة عن الخسائر الاقتصادية الأمريكية في العراق ، وخلص إلى أن الولايات المتحدة تكبدت ثلاثة آلاف مليار دولار حتى صيف عام٢٠٠٨ ، وبعد صدور هذا الكتاب بشهرين حصل أكبر انهيار في الاقتصاد الأمريكي منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ ، وتم الكشف عن الأزمة الاقتصادية الحادة ، وانهار أكبر مصارف الولايات المتحدة(ليمان براذرز) وتوالت بعد ذلك سلسلة إفلاس المصارف الأمريكية وحصلت الأزمة الاقتصادية العالمية وهي الأكبر منذ آخر أزمة اقتصادية في أواخر عشرينيات القرن الماضي.

أما دور المقاومة العراقية في هذا الانهيار الكبير في الاقتصاد الأمريكي ، فيمكن إجمالها بالجمل القصيرة التالية ، هناك ٤٧ ألف آلية عسكرية أمريكية تتحرك داخل العراق ، تحتاج إلى محروقات وأدوات احتياطية ، وتم تدمير عشرات الآلاف منها، ولا شك أن ذلك يكلف مبالغ طائلة ، وكانت التحركات اليومية تتواصل على مدار الساعة ، وكانت مهمة هذا العدد الكبير من الآليات تعقب رجال المقاومة ومطاردتهم ، وكان المقاومون يوقعون الخسائر بأعدائهم من الأمريكان ، وهناك رواتب تدفع بمبالغ كبيرة لأكثر من ٣٥٠ ألف جندي وضابط أمريكي ومنتسب إلى الشركات الأمنية العاملة في العراق ، ويصرف نصف مليون دولار للقتيل وعشرات الآلاف من الدولارات للجرحى ، وتكفل البنتاغون بعلاج المجانين حتى وفاتهم ، واعترف البنتاغون أواخر عام٢٠٠٥ ، بأن التكاليف الخاصة بالمصابين بالرأس (المجانين) تصل إلى ١١٢ مليار دولار ، وهناك جوانب كثيرة أرغمت الإدارة الأمريكية على تخصيص مبالغ طائلة ، على سبيل المثال تم رصد مبالغ إضافية عندما اضطر الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى زيادة عديد قواته في العراق ، وتم إرسال ٣٦ ألف جندي بين شهري شباط/ فبراير وتموز/ يوليو عام ٢٠٠٧ .

خلال عام ٢٠٠٥ تم تشكيل لجنة خبراء تتألف من ١٢٠ خبيرًا وضعوا خططا لتجنب العبوات الناسفة التي توقع بالقوات الأمريكية الكثير من الخسائر ، وتم رصد مبلغ عشرة مليارات دولار لذلك صرفت خلال عام ٢٠٠٦ ، وخلاصة القول عن دور المقاومة العراقية في نخر وإنهاك الاقتصاد الأمريكي ، يتلخص بطرح سؤال بسيط جدا ، إذ لو لم تكن هناك مقاومة في العراق ، فهل تحتاج الإدارة الأمريكية لهذا العدد الهائل من الآليات الثقيلة (٤٧ ألف) وقطع السلاح الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وبلغ عددها (٢٨٣ ألفًا) وخدم في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٩ مايصل إلى مليوني عسكري ومدني أمريكي ، وبدون المقاومة العراقية لن يكون هناك قتلى ومعاقون ومجانين.

لقد فاجأت المقاومة العراقية الإدارة الأمريكية ، بهذا الزخم غير المتوقع على

الإطلاق ، وانسحب ذلك على مجمل الخطط الموضوعة لمرحلة ما بعد الغزو ، ومن أهم تلك المفاصل مسالة صرف الأموال الطائلة في ميدان الحرب بالعراق التي خرجت عن السيطرة ، ما نتج عنه نخر سريع للاقتصاد الأمريكي ، وبهذا تمكنت المقاومة العراقية الانتقال بتأثيرات الفعل إلى داخل الولايات المتحدة وأصاب الشلل الكثير من المرافق الاقتصادية والاجتماعية هناك.

يذكر خبراء أمريكيون أن اقتصادهم يتكبد أكثر من مليار دولار يوميا في العراق نتيجة لوجود القوات الأمريكية في هذا البلد ، هذه الإحصائيات كانت ضمن المدة المحصورة بين الأشهر الأولى من الغزو وتحديد بداية عام ٢٠٠٤ عندما ازدادت هجمات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال وأواسط عام ٢٠١٠ حيث اضطر الأمريكيون إلى سحب العدد الأكبر من قواتهم من العراق ، أي نحن إزاء ما يقرب من سبع سنوات تتواصل فيها هذه الخسائر الهائلة ، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن هذه الخسائر تواصلت لمدة ٢٥٥٥ يوما ، يضاف إلى ذلك الخسائر التي سبقت هذا التصاعد بالخسائر والحقبة اللاحقة التي ما زالت متسمرة ، وإذا أجرينا إحصاءً لجميع الخسائر نجد أنها تفوق تقديرات الخبراء ولا شك أنها ستصل إلى أربعة آلاف مليار دولار أمريكي ، وفي حال استمرت الإدارة الأمريكية في الإبقاء على جزء من قواتها داخل العراق فإن مسلسل الخسائر المالية سيتواصل ، ما ينعكس سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة ، ويعزو كبار الخبراء الاقتصاديين الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٨ إلى الخسائر الباهظة التي تكبدتها في العراق ، وإذا أردنا أن نفتش عن الجهة التي تقف وراء كل هذه الخسائر الاقتصادية فبدون أدنى شك أنها المقاومة العراقية التي قتلت عشرات الآلاف من الغزاة ودمرت عشرات الآلاف من الآليات والمدرعات وأسقطت عشرات الطائرات ، يضاف إلى ذلك الجرحى والمعاقون والمجانين والمنتحرون.

من منجزات المقاومة العراقية الكبيرة ، أنها تمكنت من إسقاط (الهيبة

المرعبة) للولايات المتحدة ، إذ بدأ العالم وفي كل مكان يتلمس ذلك بوضوح ، من خلال إجبار المقاومة العراقية أكبر قوة عسكرية في العالم على الخروج من بلدهم ، وأشعل هذا الانتصار روح التحدي عند شباب الأمة ، وما أن انهار السد الأمريكي الكبير ، فإن الجدران والهياكل القابعة تحت الحماية الأمريكية أخذت تتضاءل وتبين أنها واهنة ، وهذا ما أحدثه شباب التظاهرات في تونس ومصر وما يحصل في أماكن أخرى في الوطن العربي والعالم.

ويتساءل الكثيرون عن سبب بزوغ هذا النوع من القوة والإرادة والإصرار على الثورة والتحدي ، ومهما قيل عن ذلك ، فإن الواقع والتحليل العلمي ، يذهب إلى أن الولايات المتحدة صنعت(بريقا وهيبة لها) تأكد للقاصي والداني أنها زائفة ومنحت جزءا من هذا البريق الكاذب إلى الحكومات والأنظمة التي ترعرعت تحت عباءتها ، وما أن تمكنت المقاومة في العراق من إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة ، حتى أشاع هذا النصر الكبير روح التحدي وأعاد الحسابات بقوة الأنظمة ، التي تبين أنها مرتبكة ورخوة ، وأن سيدتهم الكبرى (الولايات المتحدة) لم تعد قادرة على تقديم الحماية لهم ، والمجازفة بالدخول في جحيم جديد كالذي جرى في العراق وأفغانستان.

قد لا تكون الهيبة لأي قوة أو إمبراطورية ودولة حالة مادية ملموسة ، يستطيع المرء قياس حجمها ومدى تقدمها أو تراجعها ، إلا أن المقياس في كل ذلك يعتمد بالأساس على عناصر هذه الهيبة والكيفية التي تم فيها بناء تلك الهيبة ، وهو ما نستطيع تطبيقه على الهيبة الأمريكية التي بدأت بالصعود بداية القرن الماضي إلا أنها تعثرت اثناء الاحتلال الأمريكي لفيتنام وتجربتها القاسية في أول عقدين من النصف الثاني من القرن العشرين ، حتى هروب قواتها نهائيا أواخر نيسان عام ١٩٧٥ ، عندما كان سطح السفارة الأمريكية في العاصمة الفيتنامية سايغونا آخر مكان أعدوه لهروب آخر جندي من جنودهم ، إلا أن أمريكا دخلت في حرب باردة طويلة مع الاتحاد السوفيتي حتى انتصرت عليه بدون حرب مطلع تسعينيات

القرن الماضي، وتزامن ذلك مع تدمير الكثير من القوات والمنشآت العراقية إبان حرب الخليج الثانية بداية عام ١٩٩١ ، وخلال عقد ونصف العقد بقيت أمريكا تمسك بالقطبية الواحدة للتفرد بالقرار الدولي ، ولم يتصور أحد أن أمريكا ستنهار في العراق وتنهزم أمام المقاومة العراقية ، لذلك فإن مقياس الهيبة الأمريكية يشير إلى أنها انهارت في العراق ولم يعد هناك من يخشى القوة الأمريكية بعد أن هزمها المقاومون في العراق وأجبروها على سحب قواتها بعد أن تكبدت الكثير والكثير.

إن مراجعة بسيطة للأحداث القريبة ، تكشف عن حجم الحماس الذي بثته المقاومة العراقية في نفوس المقاومين وبالأخص الشباب في أماكن ودول أخرى ، وبقدر ما تخلخلت أنظمة وحكومات واعتراها الخوف ليلة احتلال بغداد من قبل القوات الأمريكية ، وأصبح خطابها محسوب بالدقة المتناهية ، وخشيتها من تحرك القوات الأمريكية إلى عواصمها انطلاقا من العراق يمثل هاجسها الأول والأخير ، فإن الفعل المقاوم قد تأثر بانهيار العراق وخاصة في فلسطين وأفغانستان وتراجعت عمليات المقاومين الفلسطينيين والأفغان ، إلا أن بزوغ فجر المقاومة العراقية وفي وقت مبكر جدا ، ووصول نتف ضئيلة جدا من المعلومات إلى وسائل الإعلام ، ورغم قلتها القليلة وحجم الحصار الكبير المفروض على نشاطاتها ، فقد استعاد المقاومون في فلسطين وأفغانستان ، نشاطاتهم التي تصاعدت بالتناغم من اتساع رقعة الهجمات اليومية والكثيرة والنوعية للمقاومة في العراق ، فأصبح أحد جوانب المنجز المهم للمقاومة العراقية ، الخروج من الأرض العراقية إلى حيث يتواجد الغزاة والمحتلون ، وإشعال الحماس في قلوب المقاومين ، بعد أن تأثر البعض بغزو العراق وأصابهم الوهن ، متصورين أن الهيبة الأمريكية لايمكن ثلمها أو التحرش بها أو تجاوزها.

لقد أدى سقوط (الهيبة الأمريكية الخادعة والفارغة) إلى اهتزاز العروش الكاذبة ، وانتعاش روح التصدي والمقاومة ، ولاشك أن تداعيات الهزيمة الأمريكية في العراق على أيدي المقاومين ستتواصل ، ولن تقف عند حدودها الحالية.

لا بد من القول إن ماحصل في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ، يذهب باتجاه يقول إن الولايات المتحدة استطاعت أن تكسب معركة اجتياح العراق ، كما أضاف هذا الإنجاز العسكري الكثير من الهيبة للقوة الأمريكية ، وتحقق في ذلك الظرف بالدقة ماقاله المفكر الأمريكي الشهير فرانسيس فوكاياما صاحب كتاب (نهاية التاريخ) من أن عصرا جديدا قد انبثق ، وكان يتحدث خلال الحرب الأمريكية على العراق بتاريخ(١٣/ ٢/ ١٩٩١) ، قال: لقد تمكنا من هزيمة الاتحاد السوفيتي ودمرنا العراق ، وبهذا الكلام يضع فوكاياما العراق في مرتبة متقدمة جدا من حيث الموقع كقوة عسكرية ، وبعد مرور ثلاثة عشر عاما على هذا الحديث ، زحفت القوات الأمريكية ، وحققت انتصارا عسكريا ، يشبه بسيناريوهات أفلام هوليوود ، إلا أن ما حصل ، لم يكن فيلما سينمائيا ، بل حربا واقعية ، ولايستطيع أحد إنكار أن أمريكا انتصرت والعراق انهزم في هذه المعركة.

إلا أن الأمريكيين اعتقدوا أنهم كسبوا الحرب ، في حين أكدت الوقائع ومجريات الأحداث ، أن الأمريكيين كسبوا معركة في هذه الحرب الضروس ، التي تأكد خلال سنواتها أن أمريكا قد خسرت الحرب بأكملها ، في حين تمكنت المقاومة العراقية من تحقيق النصر في هذه الحرب التي مازالت معاركها متواصلة، حتى يتحقق النصر النهائي.

تحدثنا عن الإنجازات التي حققتها المقاومة العراقية في جوانبها المتعددة ، الداخلية منها والخارجية ، إلا أن منجزا مهما آخر قد حصل ، لايمكن تجاهله ، وهو انعكاسات الحرب على المجتمع الأمريكي من خلال الخوف والهلع الجمعي الذي بثته هجمات المقاومة في العراق في دواخل الجنود والضباط الأمريكيين ، وقيل كلام كثير بهذا الخصوص وظهرت أفلام عديدة تتحدث عن الهوس والرعب وحالات الانتحار بين الجنود العائدين من الناجين من الموت في العراق إلى الولايات الأمريكية ، والمشاكل الاجتماعية الأسرية والعائلية ، التي تفاقمت بسبب الأوضاع النفسية السيئة لغالبية الجنود الأمريكيين العائدين من

العراق ، واعترف البنتاغون في تقرير لـه ، أن ٧٠٪ مـن الجنـود الـذين خـدموا في العراق يعانون من اضطرابات نفسية بنسب متفاوتة.

ويقدم كتاب stories iraq soldiers (suriving) أي(النجـاة مـن العـراق) لمؤلفه الأمريكي (إليز فوربز تريب) ، صورا دقيقـة تكشـف عـن تـأثير هجمـات المقاومة العراقية على الجنود الأمـريكيين ، مـن خـلال شـهادات جنـود التقـاهم المؤلف وتحدثوا عن الحرب في العراق ، وفي أول اعتراف بقوة المقاومة وسـرعة انطلاقها ، يقول المؤلف: (لقد خاض الجنود الأمريكيون قتـالا ضـد تمـرد كبيـر انطلقت شرارته الأولى بعد يومين من اندلاع الحرب ، ويذكر عدد مـن الجنـود في القصص التي سردوها مواقف وتصرفات مدنية معادية لهـم ، ووجـدوا أن ازديـاد التمرد (المقاومة) يثبط من عزيمتهم(ص٢٠). وفي الصـفحة ذاتهـا يقـول: (بـات التنقل أو تسيير الـدوريات في العـراق مهمـة خطيـرة بسـبب العبـوات المفخخـة المزروعة على جنبات الطرقات والسيارات المفخخة ، وبات تناول الطعام وحتى النوم في أي مكان في العراق محفوفا بالمخاطر بسبب قذائف الهاون والصواريخ). وإن الجيش الأمريكي يواجه شعبا يختلج في صدره الشعور بالكراهية.

ويصف الكاتب أحوال الجنود بعد عودتهم مـن العـراق ، يقـول: (إن الجنـود يعودون إلى منازلهم حاملين معهم ما يدعى بالرقاقة الذهنية ، التي تطلـق الخـوف من الأصوات). وإن (العالم سيتذكر حرب العراق كالحرب التي يستحيل الانتصار فيها) ص٢٥.

لا شك أن للنصر معيارًا ثابتًا وواضحًا ، وجميع عناصر هذا المعيار لا تتوفر على الوضع في العراق ، في حين يفترض بمن يتحدث عن هذه القضـية مغـادرة مفـردة النصر نهائيا والركون إلى الموضوعية والاعتراف بالهزيمة التي تعيشـها أمريكـا في العراق أمام صمود وثبات المقاومة العراقية ، وأن يقول الجميع الحقيقة التي يبدو أنها تؤذي الأمريكيين وتزرع في دواخلهم الهلع والخوف.

أول شهادة في الكتاب الذي أشرنا إليه في مقالنا السابق كانت ل(سكوت بالمر) الذي قال : (إنني أبكي من دون سبب ، وهذا الشعور لن يضمحل أبدا) يقول نايثان موررني-خدم في الفلوجة من ٢٠٠٤-إلى آذار ٢٠٠٥ : (وضعنا الجرحى في مؤخرة الشاحنة التي كنت أقودها والقتلى في الهامفي ، لانضع القتلى والجرحى معا أبدا ، فإذا كسرت رجلك أو انفجرت عبوة وجرحتك ، لاتريد أن تكون بالقرب من القتيل) ص٩٠ ويقدم رئيس الرقباء أندرو ماك كونيل الذي خدم في منطقة (المسيب)عام ٢٠٠٤ شهادة من الميدان بحق المقاومة العراقية ، يقول ما نصه : كان العراقيون يكتشفون التكتيك الذي نعتمده وردة فعلنا ، استحدثوا شبكة استخبارات عن قدراتنا في كل المناطق ، فارتفع بالتالي مستوى خبرتهم للدرجة بات بإمكانهم إيقاع ٧٠ بالمائة من الضحايا من القوات الأمريكية في العراق بسبب المتفجرات المحسنة) ص٩٧.

أنقل هنا تعريف الإرهاب كما ورد على لسان الأمريكي أندروكونيك ، يقول (نطلق على العراقيين المحاربين «المقاومين» صفة الإرهابيين ، أكره استعمال هذه الصفة لأنني لا أعتبرهم إرهابيين ، أتذكر الثورة الأمريكية وأتذكر أن البريطانيين وصفونا بالإرهاب ، نستخدم عبارة إرهابي للدلالة على العراقي الوطني المقاوم) ص١٠١ .

في شهادته يقول العريف في المارينز سولومون بلاك الذي كان قد خدم في حديثة والفلوجة عامي ٢٠٠٤و٢٠٠٥(أمضيت سبعة أشهر ونصف الشهر كانت مرعبة ، وقتلت كتيبتي أكثر من ٩٠٠ مقاوم في الاعتداء على الفلوجة ٢٠٠٤ ، وأن قواعد الاشتباك وفتح النار على كل من يتحرك لم تشهد هذا التحرر منذ حرب فيتنام)ص١١٨ .

من شهادة راسل جونيور- رقيب درجة أولى ، خدم عام٢٠٠٥ ، يقول: (كانت تراودني الكوابيس ولم تتوقف إلا بعدما أخذت الدواء ، كنت أعاني من نوبات قلق، وأخشى الأصوات المرتفعة) ص١٥٤ .

وشهادة أخرى تقول: (ذهب صديقي مع قافلة ولم يعد ، كُثرٌ لم يعودوا إلى ديارهم، لا نعرف متى تحين ساعتنا؟)ص١٦١ (كان جنودنا يرتدون خوذاتهم أثناء

النـوم أيضـا)ص١٩٤، وأن التجربـة برمتهـا في العـراق لاتصـدق(ص٢٠٠).
(المصدر- النجاة من العراق- الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة ميشيل دانـو ط١، ٢٠٠٩ لبنان).

من الأفلام التي سلطت الضوء على البقعة التي حاول الأمريكيون جعلها معتمة ولا يعرف الناس عنها شيئا، وهـو الواقـع الـذي يعيشـه الجنـود الأمريكيـون في العراق، ويطلق عليه الغالبيـة العظمـى مـنهم (الجحـيم العراقـي)بسـبب حـرب المقاومة المتواصلة ضد الغزاة، هذا الفيلم عنوانه(الطريق الأيرلندي)من إخـراج كين لوتش وهو بريطاني، والطريق الأيرلندي أطلق على طريق مطار بغداد والممتد إلى المنطقة الخضراء، وهو من أكثر الطرق التـي حـرق فيـه المقـاومون نـاقلات الأشخاص والهمرات الأمريكية، رغم التحصينات الشديدة التي أحيطت به، إلا أن الهجمات العنيفة عليه لم تتوقف نظرا لوجود صيد ثمين بـه باسـتمرار، ويقـول المخرج: إن الفيلم يستكشف الظروف النفسية السيئة التي يعيشها الجنود الـذين يعملون في هذا الطريق، والغموض الذي يلف دواخلهم حيث يتخيلون الموت في كل دقيقة، ولا يعرفون من أين يخرج عليهم أعداؤهم، الذين ينفـذون هجمـاتهم بسرعة البرق ويتوارون عن الأنظار؟

لم يقتصر تناول موضوع الجحيم العراقي على الكتاب والسينمائيين الأمريكيين والبريطانيين، فهذه الكاتبة البلجيكية(آيملي نوتومب)تتناول هـذا الجحـيم الـذي صنعه المقاومون العراقيـون في روايـة عنوانهـا(نـوع مـن الحيـاة) صـدرت العـام الماضي ٢٠١٠ وترجمت إلى عدة لغات من بينها الهولندية، تتحدث الروايـة عـن رسـائل تصـلها مـن جنـود أمـريكيين في العـراق، مـن بـين تلـك الرسـائل هـذا المقطع(أنا جندي من الرتبة الثانية في الجيش الأمريكي، اسمي ميليفن مابل، منذ بداية هذه الحرب القذرة وأنا هنا في العراق، أكتب إليك لأنني في الجحـيم، ردي على رسالتي أرجو أن أتلقى ردًا منك) وفي مقطع آخر يحكي عن انقسـامه النفسـي الذي يشعر به كل يوم يقضيه داخل هذه المنظومة غير العادلة ، أنه مصاب بصدمة

من الحرب ، صدمة جعلته يبدأ ممارسة العقاب الذاتي على نفسه ، بأن يغرق بالتهام أي شيء من الأطعمة ، يأكل ويأكل ويأكل ، ولكي يعاقب الجيش الأمريكي الذي دفع به إلى هذا الجحيم يبدأ في سرقة الطعام من حصص زملائه الجنود الآخرين (المصدر –الجزيرة نت ١٤-١٢-٢٠١٠).

يتضح من النتف القليلة التي اجترءناها من كتاب هو واحد من عشرات الكتب من أكثر من مائتي فيلم تسجيلي ووثائقي وروائي أنتجتها السينما الأمريكية عن الحرب في العراق ، أن الجنود الأمريكيين ومن عاد منهم إلى وطنه ، قد دخلوا في أزمات نفسية كبيرة ، في حين لم يتم تسجيل أية حالة نفسية أو اضطراب عند مقاوم عراقي واحد ، وحتى الذين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب داخل المعتقلات الأمريكية ، لم يتأثروا بتلك البشاعة ، وخرجوا أكثر تصميما وإصرارا على مقاومة الغزاة والاستمرار حتى هزيمة أعدائهم .

يقرأ البعض هذه الانعكاسات الكبيرة على المجتمع الأمريكي من الزاوية النفسية والسلوكية ، دون أن يمحص أبعادها الأخرى ، وأهمها التأثير السلبي الكبير على مشاريع أمريكا في العالم ، خاصة بعد تفردها بالقطبية الواحدة ، وإصرارها على إخضاع دول العالم لسلطانها ، فقد ظهرت أولى النتائج السلبية أواخر عام ٢٠٠٧ ، عندما تراجع عدد الراغبين في التطوع في صفوف الجيش الأمريكي .

إن عزوف الشباب عن الانخراط في مهنة العسكرية التي تعد واحدة من أفضل المهن بسبب المردود المالي الكبير ، جاء نتيجة للصور المرعبة التي يتناقلها المجتمع الأمريكي عن القتلى في العراق وأفغانستان ، والجرحى والمجانين ، وحتى الذين يعودون أحياءً ، فإنهم يبقون أقرب إلى المهووسين والمجانين ، ونتيجة لذلك نظم البنتاغون أوسع حملة إعلانات ودعايات جاذبة للشباب الأمريكي للانخراط في الجيش الأمريكي ، من بينها منح هدايا تصل قيمتها إلى مئات الدولارات لكل شاب يقبل تسلم استمارة التطوع فقط ، وتم نشر آلاف المروجين لهذه الحملة في محطات الوقود وفي محلات التسوق الكبرى في جميع الولايات الأمريكية ، إلا أن المراقبين

أكدوا عزوفا تاما من قبل الشباب برفضهم التطوع في صفوف الجيش خشية عودتهم إما جثث متفحمة ، أو عقولاً مخبولة.(مشاهدات شخصية رواها إعلامي عراقي مقيم في أمريكا الشمالية للباحث).

بلا شك أن السينما تعكس الكثير من جوانب المجتمع ، وتحاول الأفلام الأمريكية تصوير بعض الجزئيات في حياة الأمريكيين العائدين من الجحيم العراقي ، ورغم أن غالبية هذه الأفلام تحاول اللعب على الوقائع وتصور الجنود الأمريكيين بغير ما شاهدهم به العراقيين ، فهؤلاء الوحوش المجرمون الذين يقتلون ويعذبون ويمارسوا مختلف أنواع الإهانة والإذلال بحق العراقيين ، تظهرهم الأفلام الأمريكية بصورة الحمل الوديع الذي يعاني كثيرا لأنه قتل عراقيا بالخطأ ، وهذه توظيف لهوليوود لخدمة الإمبراطورية الأمريكية ، وإذا تم تسويق هذه الأكاذيب على الرأي العام العالمي، فإن العراقيين يعرفون وحشية أعدائهم من الأمريكيين.

هناك نوعان من متطلبات المرحلة ، يتعلقان بالعمل العسكري في الميدان ، وقبل ذلك كيفية المحافظة على المنجز الكبير الذي حققته المقاومة العراقية خلال سنوات حربها الضارية ضد الغزاة ، بالنسبة لمتطلبات الميدان ، فإن ما نستطيع الحديث عنه لا يخرج عن الأطر العامة ، أما التفاصيل الدقيقة والخطط الفورية والطويلة ، فبدون شك أنها من اختصاص هيئات الركن في الفصائل وجيوش المقاومة المباركة ، إلا أن ما نراه مناسبا في الإشارة إليه ، أن تجري قيادات الفصائل العليا والقيادات الميدانية دراسة تفصيلية لكميات السلاح وأنواعه ، وأن يتم وضع برنامج دقيق للأهداف التي تصوب نحوها هذه الأسلحة ، وبما يضمن دفق فاعلية العمل الميداني ، وتدرس قدرات العدو ومرتكزات هذه القوة ، والعمل على شل قدرات العدو ، وبعث رسالة للقوات الأمريكية ، تؤكد لها أن التفكير بالبقاء في العراق يعني أنها تغرق جيشها في جحيم متصاعد اللهب والقتل والفتك بهم ، ويستوجب هذا إعادة صياغة للخطط العسكرية ، ونوعية السلاح المستخدم في الهجمات ، وبما يتناسب والتحصينات القوية التي وضعوها

للقواعد التي ما زالت تتواجد فيها قواتهم ، وعلينا أن ندرك أن الإسراع بهزيمة الغزاة الأمريكيين يعني تخلص العراق وشعبه من كل الشرور التي بثها الأشرار في بلدنا وبين شعبنا ، ويستحسن أن تشكل الفصائل مجموعة من الخبراء العسكريين يضعون خططا تعتمدها الفصائل كل حسب تواجد مقاتليه في رقعته الجغرافية ، وأن يتدارس الخبراء والمختصون في هيئات الركن الشروع بخطط جديدة وتنفيذ عمليات لم يسبق التعاطي معها ، على أن تنطوي هذه العمليات على فعل ميداني قوي ، وتقضي على أي أمل لدى الأمريكيين للبقاء في العراق ، كما يمكن تشكيل فريق عمل متخصص بتطوير الأسلحة وابتكار وسائل جديدة لم تستخدم من قبل ، والاعتماد على أدوات بسيطة وسهلة ورخيصة الثمن في تنفيذ الهجمات ، وأعتقد أن مراجعة لنصائح المفكر الصيني (صن تزو) التي ضمنها كتابه الشهير (فن الحرب) أمر ضروري ، كذلك دراسة الخطط التي وضعها (هوشي منه) لمقاتلي (الفيتكونج) في فيتنام ، وقبل ذلك مراجعة الهجمات والأساليب التي اعتمدها شيخ المقاومين عمر المختار والتمسك بمقولته (الضربة التي لا تقصم ظهر عدوك تقويه) ، ومن متطلبات المرحلة أن تولي قيادات المقاومة اهتماما استثنائيا للإعلام المقاوم على صعيدي التعبئة والوصول إلى الرأي العام العراقي والعربي والدولي ، إضافة إلى موضوع أرشفة العمليات والبيانات وحفظها بأكثر من مكان وبأكثر من نسخة ، لأنها من تراث هذا الشعب ، وقد يكون من أهم صفحات تراثه الحديث.

أما كيفية الحفاظ على المنجزات الكثيرة التي أشرنا إليها ، نعتقد أن كل فعل مقاوم يحرص على تفادي أرواح العراقيين ، ويفضي هذا الفعل المقاوم الجبار إلى توحيد العراقيين ورص صفوفهم ، للمحافظة على منجزات المقاومة وتتويجها بالنصر النهائي.



انسحاب بعد ٢٢٧١ يوم احتلال

في الثلاثين من حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ، تكون القوات الأمريكية ، قد أمضت في بغداد ومدن العراق الأخرى ٢٢٧١ يوماً ، قبل أن تنسحب إلى قواعد ثابتة ، استناداً إلى الاتفاقية الأمنية التي تم التوقيع عليها بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨ ، وحددت نهاية حزيران من هذا العام موعداً للانسحاب من المدن ، بعد أن أمضت بداخلها أكثر من ست سنوات ، منذ دخول العاصمة بغداد في التاسع من أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٣ ، حيث بسطت هذه القوات سيطرتها على العاصمة ، بعد ثلاثة أسابيع من بداية الغزو الأمريكي ، الذي انطلق في التاسع عشر من آذار / مارس ٢٠٠٣ ، وبعد ثلاثة أسابيع من احتلال بغداد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ، خلال كلمة ألقاها في حشد من الجنود والضباط الأمريكيين في الأول من مايو/ مارس عام ٢٠٠٣ ، إلا أن الرئيس الأمريكي لم يكن موفقا في إطلاق ذلك الإعلان ، إذ شهدت السنوات الست اللاحقة معارك وهجمات وفوضى أمنية في العراق لا مثيل لها.

فما الذي ستخلفه القوات الأمريكية في المدن العراقية ، وكيف سيكون شكل الأمن في هذا البلد ، الذي عصفت به مختلف أنواع العواصف ، وأنهكت أهله الصراعات

الحزبية والطائفية ، وضربت الفوضى في مختلف مفاصل الحياة اليومية؟

لا شك أن العامل الأهم في تحديد مصير العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية خارج المدن ، هو المفصل الأمني ، الذي يقرره أداء الأجهزة الأمنية الحكومية ، التي تواجه ثلاثة تحديات رئيسية يمكن إجمالها بالآتي:

التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من المدن.

أولاً : عدم جاهزية القوات الأمنية .

ثانياً : عدم الثقة بالأجهزة الأمنية .

ثالثاً : اختراق الأجهزة الأمنية .

إذا كانت المراهنة الرئيسية على ضبط الأوضاع في العراق خلال الأشهر القادمة ، تعتمد على قدرات الأجهزة الأمنية ، فإن هذه المراهنة يجب أن تخضع إلى تقييم دقيق، فتلك القوات التي تم تشكيلها في زمن السفير الأمريكي بول بريمر ، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤ و خضعت منذ أولى لبناتها ، للمحاصصة الطائفية، التي بنيت عليها العملية السياسية ، وكان بول بريمرقد أصدر قراره الأول في مايو ٢٠٠٣ و حل بموجبه الجيش الاحترافي العراقي ، ليأتي بمعارضين سابقين لنظام صدام حسين ، وضباط غير كُفئين ، ليشكلوا الجيش الجديد ، الذي أطلقوا عليه تسمية (الحرس الوطني) محاكاة للتسمية الأمريكية ، واستناداً إلى مبدأ المحاصصة الطائفية ، فقد تم تصنيف وزارة الداخلية من حصة الأحزاب الشيعية (حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الإسلامي الأعلى) ووزارة الدفاع من حصة (الحزب الإسلامي العراقي) . وقوات البيشمركة من حصة الحزبين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني) .

لقد كانت أولى ردود الأفعال الغاضبة للشباب الذين أرادو الانخراط في الحرس الوطني ، عندما وجدوا خانة في استمارة التقديم تسأل عن طائفة المتطوع(سني أم شيعي؟) ، ما دفع بالعديد من المتطوعين إلى تمزيق تلك

الاستمارة ، وحصل ذلك أواخر عام ٢٠٠٣ في معسكر مطار المثنى بجانب الكرخ من بغداد ، وفي معسكر النهروان شمال شرق بغداد .

إلا أن هذا الرفض الشعبي ، لم يوقف الخطوات المرسومة في بناء الأجهزة الأمنية بأسس طائفية وعرقية ، ومنذ وصول السفير نيغروبونتي منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ، بعد فشل القوات الأمريكية في اقتحام مدينة الفلوجة أثناء المعركة الأولى ، شرع في تكثيف خطوات بناء الأجهزة الأمنية ، وبذلت حكومة الدكتور إياد علاوي جهوداً كبيرة في التأسيس للأجهزة الأمنية وفق المخطط الأمريكي، وجاءت حكومة د. إبراهيم الجعفري بعد انتخابات (٣٠/ ١/ ٢٠٠٥) لتبدأ مرحلة الممارسات الطائفية للأجهزة الأمنية . وإذا كانت الاتهامات قد وجهت إلى الأجهزة الأمنية خلال السنتين الأولى من حكم نوري المالكي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) بدعمها للميليشيات الطائفية في عمليات الاختطاف والتعذيب والقتل ، فإن هذه الأجهزة انتقلت خلال عام ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ ، لتنفيذ أوسع مخطط للاعتقالات وممارسة أبشع أنواع التعذيب الذي طال جميع الذين يشتبه بانتمائهم لفصائل المقاومة ، أو الذين قد ينخرطون مستقبلاً ، إضافة إلى الاعتقالات العشوائية المخيفة ، ونتج عن ذلك اعتقال مئات الآلاف من الشباب العراقي وشمل ذلك الاعتقال النساء أيضًا. وما نريد قوله ، إنَّ الأجهزة الأمنية لم تتمكن من صناعة جسور ثقة مع المواطن العراقي ، فقد ابتدأت بخطوات المحاصصة الطائفية ، وعززت ذلك بحملات الدهم والاعتقال الواسعة ، وتقديم مختلف أنواع الدعم والإسناد لقوات الاحتلال الأمريكي .

وبعد ٢٢٧١ يوماً من وجود القوات الأمريكية ، على الأراضي العراقية وتحديداً داخل المدن ، وحرصها على صناعة أجهزة أمنية تنفذ ما تريد وتكون البديل في الميدان ، فإن تقييم هذه الأجهزة ، يتحدد في الأطر الثلاثة التالية :

أولاً : عدم جاهزية القوات الأمنية .

رغم إطلاق التصريحات من قبل كبار المسؤولين في الحكومة العراقية ، حول قدرات الأجهزة الأمنية ، إلا أننا نجد أن ذات المسؤولين ، كانوا قبل تهديد

الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بسحب قواته في حال عدم التوقيع على الاتفاقية الأمنية أواخر العام الماضي ، كان هؤلاء يطالبون بضرورة بقاء القوات الأمريكية ، بسبب عدم جاهزية القوات الأمنية ، إلا أنهم جوبهوا بإصرار أمريكي على الانسحاب ، فسارعوا إلى إطلاق تصريحات أخرى ، تتحدث عن (جاهزية) الأجهزة الأمنية ، في تسلم الملفات الأمنية في المحافظات العراقية ، وكان أمام الحكومة أكبر التحديات هو محافظة الأنبار ، التي شهدت معارك طاحنة بين المقاتلين المقاومين والقوات الأمريكية ، طيلة أكثر من أربع سنوات ، لكن ظهور مجالس الصحوة ، ساعد القوات الأمريكية على أن تتنفس الصعداء قليلاً في الأنبار ، حتى سلمت هذه القوات السلطات العراقية الملف الأمني في الأنبار في (١/ ٩/ ٢٠٠٨) ليتوالى مسلسل تسليم ملفات الأمن في المحافظات الأخرى .

إن العديد من الخبراء والمراقبين ، قد أعلنوا أن القوات الأمنية العراقية ، لم تتجاوز جاهزيتها العشرة في المائة ، وأن عمليات الدهم والاعتقال ، التي تنفذها ، تتم بدعم كامل من قبل الأسلحة البرية الأمريكية (دبابات وهمرات ودروع ومدافع ودوريات راجلة أحياناً) ، يضاف إلى ذلك الإسناد الجوي ، حيث ينفذ سلاح الطيران الأمريكي عمليات إنزال جوي على بيوت المطلوبين ، كما تقصف المقاتلات بيوت المشتبه بهم أخرى .

ولا ينظر إلى الجاهزية من ناحية الأسلحة الحديثة التي تم تجهيز قوات الأمن بها ، ولا الهمرات والدروع والمدافع وحتى المروحيات ، بل ينظر إليها من زاوية القدرات القتالية في التصدي لهجمات المسلحين ، الذين يستخدمون أساليب متطورة في حرب العصابات ، عجزت القوة الميدانية الأمريكية وتكنولوجيا الرصد والمراقبة المستخدمة على أوسع نطاق في العراق ، من إيقاف هذه الهجمات ، خاصة استخدام العبوات الناسفة ، والهجمات بالقنابل الحرارية والعبوات اللاصقة ، وسلاح القنص ، الذي يواصل استهداف الجنود الأمريكيين، حتى الأيام الأخيرة لتواجدهم في المدن والطرقات .

ثانياً : فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية

لايمكن إهمال أو تجاهل العامل الاجتماعي عند تناول الجوانب الأمنية ، انطلاقاً من المقولة المعروفة ، التي تؤكد أن الأمن ، قبل كل شيء ، يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع وقوات الأمن ، وللأسف الشديد هذا الأمر شبه مفقود في العراق ، فمن ناحية ينظر الكثير من العراقيين إلى هذه الأجهزة من الزاوية التي تشكلت على أساسها ، أي الجانب الطائفي ، ومن جانب آخر ، لا تغيب عن أذهان الكثيرين قضية (الوطنية) ، التي لا يمكن فصلها عن الشعور المجتمعي ، وينظر الكثيرون إلى هذه الأجهزة من زاوية الخدمات الكثيرة التي قدمتها للمحتل الأمريكي ، ومن المعروف أن هذه النظرة تضع الكثيرين من المتعاونين مع الاحتلال في خانة (الدونية) التي قد تصل حد العمالة والجاسوسية وحسب نوع وحجم الخدمات المقدمة لقوات الاحتلال الأمريكية.

وهناك زاوية أخرى ، ينظر من خلالها المجتمع العراقي إلى هذه الأجهزة، تبدأ من الممارسات البشعة لقوات الأمن (شرطة وجيش) أثناء عمليات الدهم والتفتيش ، وضربهم للعوائل من نساء وشيوخ وأطفال ، وإهانة الرجال وإذلالهم أمام عوائلهم ، يضاف إلى ذلك الأحاديث الواسعة عن سرقات موجودات البيوت من حلي ذهبية وأموال ، وصولاً إلى عمليات التعذيب الوحشية التي تمارسها هذه الأجهزة ضد مئات الآلاف من الشباب العراقي ومن الذكور والإناث على حد سواء ، وهذا مايتحدث بتفاصيله البشعة جميع العراقيين ، وتبث نُتفاً منه بعض وسائل الإعلام .

لاشك أن الثقة بمهنية ووطنية والتزام الأجهزة الأمنية ، تبقى الأساس في التعاون معها ، والإبلاغ عن المجرمين والسراق والخارجين عن القانون ، أما إذا تلاشت هذه السمة نهائياً أو حتى نسبياً ، تبقى أجراس الخطر تدق باستمرار .

ثالثاً : اختراق الأجهزة الأمنية

تكتمل سلسلة الأمراض التي تعشعش في أعماق الأجهزة الأمنية العراقية ، بعمليات الاختراق الواسعة التي تعرضت لها الأجهزة الأمنية العراقية ، ومازالت،

والمشكلة العويصة ، أن عمليات الاختراق نفذتها ميليشيات مسلحة بترتيب مع المسؤولين عن هذه الأجهزة ، و إلا فمن غير المعقول ، أن يعلن وزير الداخلية عن طرد ٦٢ ألف منتسب لانتمائهم إلى الميليشيات والعصابات من الذين كانوا ضمن تشكيلات وزارته ، إذ أن هذا العدد لوحدة يشكل جهازاً أمنياً واسعاً ، ولا يقتصر الحال على الميليشيات والعصابات ، بل يتحدث مسؤولون كبار في الداخلية والحكومة والبرلمان عن اختراق العبثيين (وتنظيم القاعدة) وفصائل مسلحة للأجهزة الأمنية ، وهنا تبرز مسألة عدم الثقة أو اهتزازها وفقدانها بين مفاصل ومراتب الأجهزة الأمنية ذاتها ، فهي من جانب تجعل المخاوف تعشعش باستمرار عند الكثيرين من الضباط والمراتب ، خشية اعتقالهم أو تصفيتهم بذريعة (الاختراق) ، كما أن قيادات الأجهزة الأمنية لديها مخاوف وشكوك واسعة من عدم الثقة بالكثيرين .

في المحصلة نحن أمام صورة مفككة لأجهزة أمنية ، تواجه وضعاً شديد الصعوبة والتعقيد .

الأمن وكف العفريت

بدون أدنى شك ، إن الحقبة التي تبدأ من نهاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ ، ستكون حاسمة وهامة ، إذ يرقب الكثيرون ، ما ستؤول إليه الأمور ، في بلد مازالت أوضاعه الأمنية تقف على كف عفريت منذ أيام الاحتلال الأولى وحتى الآن ، ولا أحد يعرف من الذي سيعلن بيان انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق ، على شاكلة ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في الأول من مايو ٢٠٠٣ ، أم أن الأمور ستعود إلى المربع الأول .



(٤)

مطلوب بيان موحد للمقاومة

نشر صحيفة الوطن العمانية ٣١ آب ٢٠٠٧

ألا تدرك فصائل المقاومة في العراق ، بأنها بحاجة إلى إحصائيات شهرية بخسائر العدو الأميركي ، الذين تقتلهم المقاومة في عملياتها اليومية ، التي تشنها ضد قوات الاحتلال الأميركي.

أنا اعتقد بأن هناك ضرورة ملحة لمثل هذه الإحصائيات ، فالرأي العام ، لا يسمع إلا البيانات الأمريكية ، التي لا تذكر إلا الجزء الضئيل اليسير من خسائرها ، وتكتفي بعض الفصائل إلى نشر بيانات على شبكة المعلومات الدولية ، توثق فيها خسائر القوات الأميركية ، وتدعم ذلك بتسجيلات مصورة موثوقة ، لكن هذه البيانات لا يعرف تفاصيلها الرأي العام في كل مكان ، لأنها تبقى مبعثرة هنا وهناك.

فإذا بدأنا من هذا الشهر ، أي أغسطس الحالي ، حيث بادرت جميع الفصائل إلى تكليف كوادرها المتخصصة في مجال المعلوماتية والإعلام ، إلى تقديم حصيلة نهائية لعدد القتلى من القوات الأميركية والبريطانية وقوات والاحتلال ، وأعداد الجرحى ، وعدد الآليات التي تم تدميرها وإعطابها ، مع توثيق ذلك بالتواريخ والأماكن ، ويمكن توزيع البيان لكل فصيل من فصائل المقاومة على ثلاثة أقسام تكون على الشكل التالي:

الأول: يتضمن الخسائر البشرية من جنود الاحتلال ومن الجرحى ، الذين تم التأكد من أعدادهم بالدقة ، سواء بالعين المجردة أو المعلومات الاستخبارية ، التي تحصل عليها الفصائل من مصادرها الخاصة.

الثاني: يتضمن تقديرات تقريبية لخسائر المحتلين ، استنادا إلى تقدير أعداد الآليات التي يتم تدميرها بالكامل ، ويؤخذ معدل عدد الجنود والضباط الذين بداخل تلك الآليات ، وهنا يؤكد البيان على أن دقة أعداد القتلى والجرحى في هذا القسم تصل إلى تسعين بالمائة ، وهو ما يعطي صدقية للبيان.

الثالث: يتضمن تقديرات لخسائر العدو نتيجة للقصف الذي يستهدف قواعد قوات الاحتلال ومعسكراته ، والتي يمكن تخمينها وفق المعلومات العسكرية والاستخبارية.

إن صدور بيان تفصيلي لكل فصيل في نهاية كل شهر وابتداء من شهر أغسطس/ آب الحالي ، والمبادرة إلى جمع هذه البيانات وتوحيد أعداد القتلى والجرحى وخسائر قوات الاحتلال بالأفراد والآليات ، سيعطي صورة حقيقية لعمل المقاومة في ميدان الحرب الدائرة بين الجيش الأميركي وفصائل المقاومة ، وهذه الأرقام ستكون معتمدة من قبل بعض وسائل الإعلام المحايدة ، التي ما زالت تبث وتنشر الأرقام الأميركية ، التي تعلنها وزارة الدفاع ، ومن حسنات مثل هكذا بيان ، أنّهُ سيعرف العالم في كل مكان حجم القتال الجمعي ، الذي تخوضه المقاومة في العراق ضد قوات الغزو المحتلة ، ويوضح ذلك جزءا من الصورة الضبابية ، التي تحاول الإدارة الأميركية ومن معها تكثيف عتمتها لكي لا يرى الرأي العام حقيقة عمل المقاومة في العراق ، ويحاولون إلصاق الأعمال الإجرامية التي تستهدف المدنيين الأبرياء بالمقاومة.

وأنا على استعداد لتلقي النقاشات والأفكار العملية لنشرها ومناقشتها من هذا المنبر مع القراء والمختصين ، لبلورة آلية وأسلوب عمل يحقق الأهداف الوطنية الصادقة ، التي نتوخاها ، ولنقطع الطريق على الغزاة المحتلين بجميع ألوانهم وأشكالهم ، ويمكن تطوير تلك البيانات لتصبح أسبوعية أو عند الضرورة.

(٥)

المقاومة في العراق: الجيل الثالث

منشور في صحيفة الشرق الأوسط –لندن في ١١/٣/٢٠٠٨

يمكن تقسيم المقاومة في العراق إلى ثلاثة أجيال ، رغم التداخل الكبير بين هذه الأجيال إلى درجة يصعب فيها الفرز فيما بينها ، وهذه الأجيال الثلاثة هي:

١ـ الجيل الأول: جيل الاندفاع الوطني العاطفي.

٢ـ الجيل الثاني: جيل التنظيمات المسلحة.

٣ـ الجيل الثالث: جيل القتال والكتمان.

في الواقع ، أن ظهور هذه الأجيال الثلاثة ، خلال فترة قياسية ، لا تزيد عن الخمس سنوات ، دليل على التطور الكبير في البنية الهيكلية والتنظيمية للمقاومة في العراق ، ووصولها إلى مرحلة النضج في وقت مبكر جدا، قياسا بالفترات الزمنية ، التي استغرقتها المقاومات الأخرى في العالم مثل المقاومة في الجزائر وفلسطين وفيتنام ، ولا بد من وقفة مكثفة لتوضيح مراحل التطور التي تشهدها المقاومة في العراق ، من خلال تسليط الأضواء على الأجيال الثلاثة.

أ- جيل الاندفاع الوطني والعاطفي

وهو الجيل الذي انطلق منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، وبينما اندفع الكثير من الشباب لتهيئة مستلزمات مقاتلة الاحتلال ، من خلال جمع الأسلحة من مخازن الجيش العراقي السابق حيث كانت هناك آلاف المخازن (١٨٠٠ مخزن عائدة للحرس الجمهوري) إضافة إلى مخازن الجيش النظامي ومخازن الحرس الخاص ومخازن الأمن الخاص ومخازن جيش القدس والتشكيلات الأخرى، وتم تخزين الأسلحة في عشرات الآلاف من المخازن تحت الأرض وفي أعماق الصحراء ، وشارك خبراء التخزين في تلك العمليات للمحافظة على صلاحية تلك الأسلحة ، وعدم تعرضها للتلف إذا ما تم خزنها بطريقة بدائية ، وعن كميات تلك الأسلحة ، قال الفريق أول ركن سيف الدين الراوي (المطلوب رقم ٧ على قائمة الـ ٥٥ الشهيرة) وهو قائد الحرس الجمهوري في مقابلة تلفزيونية: إنّ أسلحة الجيش العراقي السابق تكفي المقاومة في العراق لخمسين سنة، وهذا كلام خبير وقائد وعسكري مطلع على دقائق الأمور ، في ذات الوقت الذي بدأت فيه عملية تكديس وخزن السلاح ، انطلق بعض الشباب المقاوم وبدون عملية تنظيم واسعة إلى استهداف القوات الأمريكية ، فسقط أحد جنود المارينز بنيران مقاوم في منطقة الأعظمية ، بعد ثلاثة أيام من الاحتلال أي في يوم (١٢/ ٤/ ٢٠٠٣) ، وفي ١٨/ ٤/ ٢٠٠٣ ، نفذ مقاومون هجوما واسعا على دورية أمريكية في منطقة نفق الشرطة بجانب الكرخ من بغداد في الحي الغربي منها ، وتم إحراق همر أمريكية وقتل جميع من كانوا بداخلها . وتبنى هذا الهجوم في وقت لاحق جيش الراشدين في أدبياته المنشورة على الإنترنت.

بعد ذلك ازدادت أعداد هذا الجيل وانخرط الكثيرون في تنظيمات ومجاميع لتشكل النواة الأساسية للكثير من الكتائب والفصائل ، ويمكن القول إن هذا الجيل ، لم يكن منظما بصورة جيدة ، لكن الدافع الوطني كان أكبر من التنظيم

الإداري والعسكري ، وإصرار المقاتلين على مقاومة المحتل وطرده من العراق عجل في ظهور الجيل الأول بهذه السرعة الفائقة ، رغم الانكسار النفسي الكبير الذي لحق بالعراقيين بعد احتلال بغداد.

٢ـ جيل التنظيمات المسلحة

يمكن القول: إن الجيل الثاني هو جيل التنظيمات المسلحة ، ويمثل الأساس الرصين للمقاومة في العراق ، وهو المرحلة المتطورة للجيل الأول ، فقد تشكلت هيئات ركن لغالبية الفصائل ، واستفادت هذه الفصائل من معركة الفلوجة الأولى التي حدثت في ابريل ٢٠٠٤ ، وخرجت بدروس كبيرة ، من أهمها وضع الخطط العسكرية المتكاملة ، والشروع ببرامج لتطوير الأسلحة المتوفرة في مخازن الجيش العراقي السابق ، وشمل التطوير والتحوير الأسلحة التي تستهدف المروحيات الأمريكية ، وتطوير الأجهزة المتحكمة بالعبوات الناسفة ، وتمكن خبراء بعض الفصائل من إسقاط طائرات التجسس المسيرة بدون طيار من خلال تطوير الإمكانات الإلكترونية ، ووصل الأمر إلى أعلى درجاته ، عندما تغلبت إمكانات المقاومة على قدرات البنتاغون ، وتمثل ذلك بالقدرة على التمويه بدقة كبيرة على أكبر وأضخم وأهم كاسحات الألغام المتطورة ، التي لم تتمكن من اكتشاف وجود الألغام ، ما جعل هذه الكاسحات هدفا مباشرا للعبوات ، كما أن العديد من كبار قادة الجيش الأمريكي قتلوا بعد أن ظنوا أن الكاسحات ستحميهم، لكن المقاومة تجاهلت الكاسحات ، لتستهدف القائد الأمريكي . (هناك عمليات وبيانات مصورة على الإنترنت توثق لتلك العمليات) وبث بعضها الفضائيات العربية.

لم يتوقف الأمر عند التدريب العسكري المتقدم وتطوير الأسلحة ، بل برز الجهد الاستخباري الذي اخترق قوات الاحتلال ، واتضح ذلك من استهداف العربات المصفحة التي تقل كبار القادة من بين رتل طويل من العربات وقد قتل

بهذه الطريقة العديد من قادة الجيش الأمريكي (من بينهم قائد منطقة شمال بغداد ، وقائد منطقة جنوب بغداد قتل عام ٢٠٠٧).

كما خرجت الفصائل إلى وسائل الإعلام من خلال مواقع على الإنترنت وظهور متحدثين باسم بعض الفصائل في وسائل الإعلام (د.إبراهيم الشمري باسم الجيش الإسلامي ، د.عبد الله سليمان العمري متحدث باسم كتائب ثورة العشرين ، أبو الوليد العراقي الناطق الإعلامي لـ-جيش الراشدين-وقد قتل أواخر عام ٢٠٠٧ في معركة شرسة مع قوات الاحتلال الأمريكي ، ود. خضير المرشدي المتحدث باسم حزب البعث إضافة إلى متحدثين آخرين باسم بعض الفصائل ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور جبهات تضم العديد من الفصائل والكتائب والجيوش).

إن ما يميز هذا الجيل من المقاومين ، هو الانتشار الواسع في مختلف مناطق العراق وتكثيف الهجمات ضد القوات الأمريكية (وصلت في بعض الأحيان إلى مائتي هجوم في اليوم الواحد) ، والقدرة على المناورة العسكرية والدقة في إصابة أهدافها.

٣ـ جيل القتال والكتمان

وهذا يعني أن هذا الجيل (القتال والكتمان) ، يمثل أهم مراحل المقاومة في العراق ، لأن الجيلين السابقين ، لم يعتمدا الكتمان ، رغم وجودها في جميع الجوانب ذات الطبيعة الأمنية ، إلا أن الأفراد المنضوين تحت لواء الفصائل والجيوش والسرايا والكتائب ، لم يهتموا بالأمن الشخصي ، لأن غالبية المناطق التي تنشط فيها فصائل المقاومة ، لم تكن مخترقة من قبل إدارة الاحتلال، بسبب الطبيعة الاجتماعية لأبناء العشائر والقرى ، مع وجود رغبة للتفاخر الشخصي ، وهذا خطأ فادح ، وقد ساهم هذان العنصران ، في معرفة بعض المقاتلين في الكثير من المناطق ، واتضحت خطورة ذلك ، بعد أن أنشأت قوات الاحتلال ما يسمى

بـ(مجالس الصحوات) مستغلة ضعاف النفوس ، وسرعان ما قدم البعض من العاملين في هذه المجالس (المكلفة لإسناد قوات الاحتلال) المعلومات عن رجال المقاومة ، فأصبحوا هدفا مباشرا لبعض عناصر الصحوات وللقوات الأمريكية.

لا شك أن ذلك قد أوقع خسائر بين المقاومين ، لكن في الوقت نفسه ساهم في التنبيه إلى خطورة الشرخ الأمني ، الذي رافق الجيلين الأول والثاني من المقاومة في العراق ، وأعطى درسا ، لا بد أن قادة الفصائل والجيوش والسرايا قد وضعوه في الأولويات ، لتبدأ مرحلة الجيش الثالث ، الذي اعتقد أنه سيتشكل باتجاهين ، الأول سيكون عبارة عن انبثاق فصائل جديدة تعتمد الكتمان التام والسرية المطلقة في العمل الميداني ، والثاني سيكون من حصة الفصائل الفاعلة في الميدان، التي ستشكل جيلا جديدا يتحرك ويعمل بسرية وكتمان ، مع توفر جميع المستلزمات الأخرى من تدريب وهيئات الركن وتطوير الأسلحة والجهد الاستخباري والحشد الإعلامي والسياسي ، وبذلك فإن الجيل الثالث (القتال والكتمان) سيمثل المرحلة الناضجة والمتقدمة في المقاومة في العراق ، الأمر الذي سيمكنها من تنفيذ أقوى وأشرس الضربات ضد قوات الاحتلال الأمريكي ، ما يسهم بقوة في إفشال محاولات اختراق البنية الاجتماعية العراقية ، ويسرع في إخراج القوات الأمريكية من العراق ، وإعادة العراق إلى جميع العراقيين دون استثناء.



(٦)

عوامل كبح حرب العراق الطائفية

المنشور في الجزيرة نت في ٢٤/٥/٢٠٠٧

عاملان رئيسيان يقفان بقوة بوجه محاولات إثارة الفتنة الطائفية في العراق وجره إلى الاحتراب الداخلي، هما العامل الاجتماعي والعامل الجغرافي وما يتفرع منهما.

وسنتناول هذين العاملين لمعرفة جوانب الضعف والقوة في تركيبة المجتمع العراقي، وهل ما زال هذا المجتمع محافظا على تماسكه رغم المحاولات الحثيثة والمتواصلة لتهيئة جميع المستلزمات المساعدة على تفككه وانهياره ليدخل مرحلة الاحتراب الداخلي والتمزق والتشرذم.

الأول: العامل الاجتماعي ويتكون من مرتكزين رئيسين هما مسألة التزاوج بين أبناء الطائفتين (السنة والشيعة) ومسألة التوزع الطائفي بين القبائل والعشائر العراقية، وهاتان المسألتان تغيبان عن الكثير من المتابعين والمهتمين بالشأن العراقي، وعدم معرفة التفاصيل الدقيقة في هذا المجال غالبا ما يفضي إلى تصورات خاطئة وقناعات مغلوطة، ويخرج الكثيرون -بمن في ذلك صناع القرار في العواصم المعنية بالشأن العراقي- بنتائج معكوسة مما يربك الكثير من الخطط

والمشاريع المرتبطة بالقضية العراقية ومستقبل هذا البلد، من خلال اللقاءآت والاتصالات والحوارات المعمقة التي جمعتنا مع مفكرين وسياسيين ومثقفين ودارسين من العرب والأجانب، وجدنا أن معرفة هؤلاء بحقيقة التركيبة الاجتماعية في العراق لا تزيد على عشرة بالمائة في أحسن الأحوال، وفي أغلب الأحيان تلامس الصفر بالمائة، رغم حساسية وخطورة الشأن العراقي خلال سنوات الاحتلال الأمريكي لهذا البلد والتي زادت على أربع سنوات، إلا أن الجهل بهذه الحقائق ما زال يسيطر على الغالبية العظمى من المهتمين والمتابعين وصناع القرار وكل ما يتعلق بالشأن العراقي، لذلك، فإن الدهشة سرعان ما ترتسم على وجوه من نقول لهم إن جميع القبائل العربية في العراق ينقسم أبناؤها إلى الطائفتين (سنة وشيعة) أي أن القبيلة التي ينتمي إليها الفرد والعائلة والتي تعود جميعها بأصولها إلى فترة قبل الإسلام، لم تكن عقبة أمام الانتماء الطائفي مما يدلل على عدم وجود أي نوع من التعصب لدى الفرد العراقي، وقد تكون هذه ميزة يتفرد بها العراقيون دون غيرهم في المنطقة، ورغم اعتزاز العراقيين الشديد بالقبيلة والعشيرة، فإن ذلك لم يقف عقبة أمام الالتحاق بركب هذا المذهب أو ذاك، وعلى هذا الأساس فإن القبائل والعشائر في العراق تجد فيها من ينتمي إلى الطائفة الشيعية والطائفة السنية، وأهم هذه القبائل (شمر والجبور والدليم والزبيد والعزة وبني زيد والحسني والأسدي، وعنزة والعبيد والبو دراج وبني تميم والبو عامر وسواهم). ومن الحقائق المعروفة التي تؤكد عدم تعصب العراقيين للطائفة هو التصاقهم الشديد بالعشيرة، وثمة الكثير من الشواهد التاريخية التي تثبت أن أبناء العشيرة الفلانية دخلوا بمنازعات ومعارك عنيفة سقط فيها قتلى وجرحى، ووقفت فيها العشائر والأفخاذ مع عشيرتها الأم. ولم يفكر أحد بالجانب الطائفي، وطالما ساند الكثيرون أبناء قبيلتهم الذين يختلفون معهم طائفيا وقاتلوا الخصم رغم الانتماء إلى طائفة واحدة، وغالبا ما يكون سبب تلك المعارك الخلاف على الأراضي الزراعية أو الحصص المائية أو نزاعات أخرى، وهنا لابد من الإشارة

إلى أن المجاميع والجهات التي عملت على إثارة الفتنة الطائفية قد اصطدمت بهذه الحقيقة ، ولم تتمكن هذه العصابات من الفرز الطائفي على أساس اللقب (اسم العائلة) الذي غالبا ما يتم تثبيته في البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، لأن اسم القبيلة لا يؤكد الانتماء الطائفي للشخص على الإطلاق.

أما الجانب الآخر فهو التزاوج بين العوائل بسبب عدم وجود حساسية أو تعصب طائفي في التركيبة الاجتماعية العراقية ، فقد حصل هذا الانفتاح الواسع والكبير بين العوائل العراقية، ولم يفكر العراقي على الإطلاق بموضوع الانتماء الطائفي سواء إذا أراد أن يختار لابنه أو إذا ما تقدم شخص لطلب يد ابنته للزواج ، ولهذا فإن نسبة التزاوج عالية جدا ، وبسبب عدم وجود إحصائيات حول هذا الموضوع فإنه لا يمكن إعطاء أرقام محددة. لكن يمكن القول إنها تتراوح بين ٢٠-٧٠٪ ، وإن انخفاض النسبة أو زيادتها لا ترتبط بتعصب طائفي وإنما تعتمد على نسبة الاختلاط في المدن والمناطق الزراعية ، ولأن الاختلاط في العاصمة العراقية واسع جدا فإن نسبة التزاوج تقفز إلى رقم كبير ، وهذا ما يعرفه العراقيون في المعايشة والاختلاط ، ولا يستطيع أحد إنكار هذه الحقائق. أن العامل الاجتماعي الذي يتضمن الانتماء إلى قبيلة واحدة وعائلة واحدة ، يقف بقوة باعتباره عامل كبح وصد بوجه الذين يعملون على إثارة الفتنة الطائفية ، وطالما سمعنا من الناس البسطاء في مختلف مناطق العراق وهم يرددون (كيف أقتل ابن عمي؟) يقصد ابن عشيرته وهو ينتمي إلى طائفة أخرى ، وهناك من يردد (كيف أقتل ابن أختي أو خالي؟) الذين ينتمون إلى الطائفة الأخرى أيضا تأكيدا على تركيبة العائلة الواحدة في العراق وتداخلها، ويمكن القول ، إنه لم يحصل حتى الآن أن شنت قبيلة أو عشيرة في العراق من الطائفة (الشيعية) هجوما على عشيرة أو قبيلة من الطائفة (السنية) أو بالعكس ، هذا لم يحدث في العراق ، ولم يحصل أن هوجمت مدينة أو قرية عراقية على أساس طائفي رغم كل ما سمع العالم من عمليات اختطاف وقتل شملت عشرات الآلاف من العراقيين، بل إن الرفض والاستنكار

هما السمة الغالبة على الخطاب الفردي والجماعي ، ويستهجن الجميع الحديث بالطائفة ويرفضون الانجرار إلى مناطق القتل والتمزق والتشرذم.

الثاني: العامل الجغرافي ما هو راسخ في عقول وأذهان الغالبية العظمى من الذين يتابعون الشأن العراقي أن هذا البلد ينقسم إلى شمال كردي ووسط سني وجنوب شيعي ، وأن ثمة وجود حدود جغرافية تمنع أي نوع من الانتقال والعيش أو حتى التماس بين هذه المناطق الثلاث التي يتم تقسيمها على أسس طائفية وعرقية. ومن المعروف أن هذه القناعة بدأت تترسخ عند الكثيرين مطلع تسعينيات القرن الماضي عندما فرضت الإدارة الأميركية ما أسمته خطوط العرض في العراق ، وكرست خطابها الإعلامي الموجه عبر وسائل إعلامها ووسائل الإعلام العربية للحديث عن حماية للأكراد (في الشمال) وحماية الشيعة (في الجنوب). وبينما كثفت الإدارة الأميركية من وجود قوتها الجوية شمال العراق ، فإنها منعت أي طيران للقوة الجوية العراقية في الجنوب ، وذلك بهدف تكريس مسألتين في أذهان المتلقي في كل مكان ، الأولى تتعلق بالتقسيم الطائفي والعرقي في العراق ، والثانية لتأكيد ما يروج له الخطاب الأميركي من توفير مظلة حماية للجنوب والشمال. لقد تمكن هذا الضخ الإعلامي وما يتضمنه من خطاب سياسي مدروس ، من تكريس تصورات خاطئة عن التقسيمات الجغرافية في العراق ، وسهل ذلك قبول أولى الخطوات السياسية التي اتخذتها الإدارة الأميركية بعد احتلال العراق ، وهي تشكيل مجلس الحكم يوم (١٤/ ٧/ ٢٠٠٣) من قبل بول بريمر على أسس طائفية وعرقية ، وتصور المراقبون والمتابعون وحتى صناع القرار أنه يمثل استجابة طبيعية للتركيبة العرقية والطائفية في العراق ذات التقسيمات المنطقية. أما الواقع العراقي فإنه يكشف صورة مغايرة تماما ، فهناك مناطق ذات غالبية من الطائفة الفلانية لكن لا توجد مناطق واسعة مغلقة على طائفة واحدة على الإطلاق ، وكشفت عمليات التهجير القسري التي تقف خلفها مجاميع مرتبطة بالاحتلال الأميركي ومن يعمل على تنفيذ مشاريعه عن الحقائق

التي كانت خافية. فقد تحدث مسؤولون حكوميون جاؤوا مع قوات الاحتلال عما أسموه عمليات تهجير طائفي من مدن الرمادي والفلوجة والموصل وتلعفر، وبالمقابل ظهر الوجود الآخر في البصرة والناصرية والعمارة وكربلاء، وتحدثت عن ذلك وسائل الإعلام الحكومية (التي تأسست بتمويل وإشراف من قبل إدارة الاحتلال) عن تلك الحقائق. ولو لم يحصل الارتباك الواسع في مشروع الاحتلال، لما تم الكشف عن تلك الحقائق التي تؤكد أن التوزيع على أساس الطائفة يشمل جميع مناطق العراق، وتمثل مدينة بغداد نموذجا متميزا للتمازج الاجتماعي بين الطوائف والأعراق والأديان. ويخطئ من يتصور أن ثمة أي نوع من التقسيمات الجغرافية على أسس طائفية، ومن يريد أن يتأكد من الحقائق الموضوعية فسيجد أن مناطق كاملة من (السنة) تعيش في أقصى الجنوب بمدينة البصرة وفي العمارة والناصرية، وهناك مناطق يسكنها (الشيعة) تقع وسط المناطق الساخنة في محافظة صلاح الدين ومن أبرزها (بلد ٨٠ كلم شمالي بغداد)، (الدجيل ٦٠ كلم شمالي بغداد) إضافة إلى مناطق كثيرة أخرى. وهنا لابد من القول إنه لم يسجل حتى اللحظة أي هجوم في منطقة (سنية) ضد أخرى (شيعية) سواء في الجنوب أو الوسط والشمال، وعلى عكس ذلك فقد تدافع شيوخ العشائر في البصرة والعمارة للوقوف مع إخوانهم (السنة) الذين تعرضوا للتهديد بالتهجير من قبل العصابات والجماعات المرتبطة بمشروع الاحتلال. وحصل ذات الشيء في مناطق بلد والدجيل وديالى وغيرها من مناطق العراق حيث وقفت المناطق السنية مع إخوانهم الشيعة، وينطلق هؤلاء جميعا من قناعة راسخة تقول إن كل ما يحصل في ظل الاحتلال لا يخرج عن إطاره تقديم الخدمة له، وأن خلق الشقاق والفرقة والنزاع بين العراقيين هو أنجع السبل لبقاء المحتل وتثبيت مرتكزاته واستمرار أدواته. ومن الملاحظ أنه ومع تراجع حدة الهجمة الشرسة التي ابتدأت مع مخطط تفجير القبتين بسامراء في الثاني والعشرين من فبراير/ شباط ٢٠٠٦ والتي أرادوا من جرائها إثارة الفتنة الطائفية، حتى بادرت

الكثير من العشائر لإعادة مد الجسور والتخلص من التوترات والتشنجات التي حاولت إثارتها وزرعها العصابات والمجاميع التي عملت كل ما وسعها على إثارة الفتنة الطائفية خدمة لبرامج ومخططات الاحتلال والقوى التي ارتبطت به، وذلك من خلال الاختطاف والتعذيب وتشويه الجثث ورميها في المزابل. ورغم أن مشروع إثارة الفتنة الطائفية ما زال قائما فإن الحقائق الموضوعية تشير إلى أنه لن يحقق أهدافه خاصة أن ارتباط أدوات إثارة الفتنة بين العراقيين قد انكشفت لغالبية شرائح المجتمع العراقي، كما أن محاولات إثارة الفتنة لم تترك سلاحا إلا وجربته، لكنها اصطدمت بحقيقة مغايرة لما يدور في عقول الذين خططوا لجرجرة العراقيين إلى الفتنة والاحتراب الداخلي.

لا شك أن الحالة العراقية بحاجة إلى الكثير من الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية، للتعرف على طبيعة القوة التي ساهمت في المحافظة على جدار الأمن الاجتماعي عند العراقيين، رغم تعرض هذا الجدار لأعتى وأشرس الهجمات وأخبث المخططات وأقذر الأدوات. لكن يجب ألآ يغفل العقلاء والدارسون والحريصون على مستقبل المجتمع العراقي بعض الدرنات التي بذروها بين ثنايا العراقيين لعزل مكونات المجتمع العراقي، والتأثير بصورة أو بأخرى على تماسكه وتداخله اجتماعيا وجغرافيا، والعمل الجاد والفاعل على إزالة أي شكل من أشكال الغبار الأسود الذي تركوه هنا أو هناك.



(٧)

الإعلاميون العراقيون وثلاثة أخطار

نشر: بجريدة الغد الأردنية في ٢٢/٥/٢٠٠٨

قبل رحيله ، كان يردد نقيب الصحافيين العراقيين الأستاذ شهاب التميمي عبارة يقول فيها : (أنا أتحدث باسم البقية الباقية من الإعلاميين العراقيين) ، وللوهلة الأولى ، يعتقد الكثيرون ، أن هذه الكلمة تقصد الذين تم اغتيالهم من الصحافيين والإعلاميين في العراق ، إلا أن الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك ، فعمليات الاغتيال الجسدي ، ليست الظاهرة الوحيدة ، التي اجتاحت الإعلاميين العراقيين ، وإن ثمة أكثر من آفة وخطر تدهمهم وتهدد مستقبل العمل الإعلامي في العراق ، ويمكن إجمال ذلك بالأخطار الرئيسية الثلاثة الآتية:

الأول: يقف في مقدمة تلك الأخطار التي تدهم عالم الكلمة في العراق ، ذلك النوع من التثقيف والتوظيف ، الذي يجعل هذا الصوت أو ذلك القلم أداة تدافع عن هذه الطائفة أو تلك ، ولا يمكن إخفاء هذه الظاهرة المرضية التي انتشرت في الأوساط الإعلامية العراقية منذ أكثر من خمس سنوات ، وكانت بدايات التأسيس لمثل هكذا توجه ، قد برزت مع الفوضى الإعلامية ، التي اجتاحت العراق منذ بداية الاحتلال ، إذ سارع الكثير من الأحزاب والتجمعات والأشخاص إلى إصدار

الصحف والمجلات والمطبوعات، ووصل عددها خلال الأشهر الخمسة الأولى من الاحتلال عام ٢٠٠٣، إلى أكثر من مائتي مطبوع، وتوزعت توجهات هذه المطبوعات، بين من تمسكت بالطائفية والعرقية، وجندت كتابها ومحرريها والعاملين فيها لتبني هذا الخط، الذي يعني سيل المديح لهذا الطرف، وإثارة الحساسية عند الأطراف الأخرى، ولم يتردد العاملون وكتاب الرأي والخبر عن الذهاب إلى أبعد نقطة في السباحة مع هذا التيار، في سبيل كسب رضا القائمين على هذا الحزب أو ذاك التجمع.

إن هذا النوع من الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، تناسلت من التركيبة السياسية، التي جاءت بها الإدارة الأميركية عندما شكل مجلس الحكم على أسس عرقية وطائفية في منتصف تموز (يوليو) ٢٠٠٣، وسرعان ما توسعت هذه التركيبة السياسية وتشعبت بذات الأسس والجذور الحاضنة للأمراض الاجتماعية والدينية، وعمدت على توظيف وسائل إعلام تدافع عنها، وتحاول إخفاء أخطار الأمراض، التي تبنتها في دواخلها.

الثاني: إنّ الخطر الثاني الذي عمل وما يزال يعمل على هتك البنية الإعلامية في العراق، هو عملية تكميم الأفواه التي اجتاحت العراق على أوسع نطاق، منذ الأيام الأولى للاحتلال وما تزال، وأخذت هذه العمليات عدة أغطية وأشكال، ويقف في مقدمة ذلك الحملة الكبيرة، التي استهدفت الكتاب والصحافيين وكتاب الرأي الذين يتمسكون بنهجهم الوطني والعروبي والقومي، إذ تعرض هؤلاء إلى حملة شرسة، لم تتوقف عند حدود الاتهام والسب علنا في وسائل الإعلام التابعة للأحزاب والتجمعات الطائفية والعرقية، بل تجاوز ذلك إلى حد التهديد والاختطاف والتعذيب والقتل، ووصل هذا الخطر إلى عوائل وذوي أصحاب هذا التوجه، وساهمت في كل ذلك توجهات الأطراف السياسية الفاعلة في العملية السياسية، التي عملت ما بوسعها لعزل العراق عن الأمة العربية ومسخ هويته العروبية، وهذا ما عبر عنه الكثيرون في أحاديثهم وتصريحاتهم، واكتملت

الصورة في حلّتها النهائية في ديباجة الدستور الـذي دعـا إلى هـذا التوجـه صـراحة وبعبارات دقيقة وواضحة.

إن الحشد الكبير الذي تعرض إلى هذه الحملات ، اضطر إلى التـزام الصـمت ، ما أحدث فراغا كبيرا داخل المجتمع العراقي ، واقتصر الخطـاب الإعلامـي عـلى نمط واحد يروج للطائفية والعرقية ، ويغذي توجهات التوتر ، التي تفضي بصـورة أو بأخرى إلى الفرقة والفتنة بين العراقيين.

الثالث: ويتمثل ذلك بخطر عملية التهجير القسري التي تعرض لهـا المجتمـع العراقي ، ومن بين هؤلاء حملـة الأقـلام ومـن العـاملين في الأوسـاط الإعلاميـة ، واشترك في تهجيـر هـؤلاء أكثـر مـن عامـل ، يقـف في المقدمـة الجانـب الأمنـي والفوضى العارمة التي يعيشها العـراق ، تضـاف إلى ذلـك عمليـات الاسـتهداف المنظمة ، التي اقتنصت الكثير من الوجوه الإعلامية ، وسرعان ما وجد حشد كبير من الكتاب والإعلاميين ، أنهم يجلسون في خانة المتقاعـدين عـن عـالم الكلمـة ، وتم تعطيل هؤلاء عن تأدية دورهم الرئيسي في المجتمع ، وأعـداد هـؤلاء ليسـت بالقليلة ، وتغص بهم المقاهي في دمشق والقاهرة وعمان ، إضافة إلى الذين يقبعون داخل أربعة جدران في التجمعات المهجرة داخل العراق.

إن الإخطار التي دهمت الحيـاة الإعلاميـة في العـراق ، ليسـت بالسـهلة وأنهـا أحدثت فجوات وثغرات داخل البنية الإعلامية ، وبنظرة بسـيطة ، يجـد المـرء أن الساحة الإعلامية المسؤولة عـن نشـر الـوعي في الـداخل العراقـي ، تتـوزع بـين خاضعة للمشروع الطائفي والعرقي بكل ما يزخر به من أمراض وأخطار ، وسائرة في ركب مشروع الاحتلال الأميركـي ، الـذي لا يسـتطيع شـخص واحـد الآن أن يدافع عنه وينكر أخطاره الكبيرة ، التي تعصف بالعراق والعراقيين.





(٨)

هكذا رفضت التباحث مع بترايوس

منشور في الشرق الأوسط في ٢٠٠٨/٥/٦

وليد الزبيدي

لم أكن أتوقع ، أن حوارا مع باحثة أمريكية ، سيفضي إلى مقترح للجلوس والحوار مع قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس ، ففي البداية طلب مني أحد الأصدقاء وهو شخصية سياسية مخضرمة ومحترمة اللقاء مع باحثة أمريكية متخصصة بالشأن العراقي ، ومؤثرة في صياغة قرارات الإدارة الأمريكية حول العراق ، وجرى اللقاء قبل عدة أسابيع في باحة أحد الفنادق الفخمة بإحدى العواصم العربية وبحضور الشخصية السياسية ومترجمة عراقية.

في البداية عبرت الدكتورة Anne spechard عن رغبتها لسماع معلومات عن صورة الأوضاع في العراق وتحديدا عن المقاومة ، وأخبرتني في البداية بأنها باحثة سيكولوجية ، ورغم أنني لم أجلس مع سياسي أو عسكري أمريكي منذ بداية الاحتلال وحتى الآن ، إلا أن أية فرصة لشرح القضية العراقية خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات الإعلامية ، حتى لو اشترك فيها معي باحثون وسياسيون أمريكيون ، كان عليّ أن استثمرها لشرح الجوانب الضرورية في القضية العراقية ، وفي اغلب الأحيان . أتحدث عن المقاومة العراقية ، وهذا حصل مع الباحثة

الأمريكية ، حيث أوضحت لها الجانب المؤسساتي في بنية المقاومة في العراق ، ومنذ البداية وجدتها تطرح أسئلة لاتبتعد كثيرا عن العالم الاستخباري.

تحدثت عن نشأة المقاومة في العراق ، وكيف بدأت نشاطاتها منذ الأيام الأولى للاحتلال في أبريل٢٠٠٣ ، واهتمام رعيلها المؤسس الأول بجمع الأسلحة وتخزينها بطرق علمية ، انطلاقا من احتمالات امتدادا المعارك ضد القوات الغازية لعشرات السنين ، ومن هنا بدأت علامات الاندهاش ترتسم على تقاسيم وجه(الباحثة الأمريكية) ، وانتقلتُ إلى قدرات المقاومة في العراق ، وكيف تمكنت من إخراج الكثير من سلاح القوات الأمريكية من ميدان المعركة ؟وضربت مثلا عن استهداف جميع عربات النقل(الهامفي والهمر وبرادلي وكاسحات الألغام وغيرها) بالعبوات الناسفة ، وعدم تمكن القوات الأمريكية من تحاشي تلك العبوات ، وقلت: إن المقاومة في العراق تمكنت من إسقاط المروحيات الأمريكية ما أجبر القادة العسكريين إلى تقليل حركة المروحيات إلى ما نسبة٨٠٪ في بعض الأحيان ، وسرعان ما انتفضت الباحثة ، وقالت: إن إحصائية من هذا النوع لم تعلن ، وأضافت أن هذا الكلام غير دقيق ، وإن القادة العسكريين في العراق مازالوا يستخدمون المروحيات ، قلت لها: هذا صحيح لكن في حالات الضرورة القصوى ، وإن ما قلته لايستند إلى إحصائيات رسمية ، بل أنقل مايتحدث به العراقيون ، الذين يرصدون تنقلات المروحيات ، وكيف تراجع طيرانها بنسبة كبيرة خلال السنتين الأخيرتين ؟ بعد أن تم إسقاط عدد غير قليل منها في مناطق جنوب بغداد وفي الطارمية وديالى والرمادي وسبع البور والموصل وصلاح الدين ، وقلت لها ، حتى المروحية التي تقل عناصر حراسة السفير الأمريكي السابق زلماي خليل زاد ، قد تم استهدافها وإسقاطها في جانب الرصافة من مدينة بغداد ، فبادرتني بنظرة ذات معنى ، سكتت قليلا ، وقالت: إن الحادث حصل قرب نهر دجلة ، قلت لها في منطقة(الفضل) ببغداد ، صمتت برهة وقالت: إن أعمار الذين أسقطوها بين(١٢-١٤)سنة ، فأجبتها أنهم الجيل الثالث من المقاومة في

العراق ، ورمت سؤالا سريعا خاطفا ، قالت: هـل تعـرفهم ؟ أجبتهـا بـأنني لا أعـرف المقاتلين المقـاومين ، لكنني أشـعر بالالتصـاق الروحـي بهـم ، فهـم أملنـا في طـرد المحتلين الأمريكيين وسواهم ، قالت: إن الحراس الأربعة كانوا من(بلاك ووتر).

طرحت الكثير من الأسئلة ، وشرحت لهـا كيـف يعـيش جنـودهم وضـباطهم أوضـاعا مزريـة ، فهـم محبطـون خـائفون ، لمجـرد أن تسـتهدفهم المقاومـة بالصواريخ والهاونات يهربون إلى داخل المواضع المحصنة ، والذين يخرجون في دوريات يتوقعون نهايتهم أو عودتهم إلى أمريكا معاقين أو مجانين.

حاولت أن تدافع عن الجيش الأمريكي ، لكنها في النهاية أقرّت بالكارثـة التـي وصلت إليها أمريكا في العراق ، قلت لها: لو حصل هذا اللقاء بعد ثلاثة أشهر مـن احتلالكم العراق ، لتحدثت معك وراسي مطاطـأ ، أمـا الآن فأنـا مرفـوع الـرأس لأنني أتحدث بقوة وإرادة الرجال المقومين ، الذين يهزمون جيوشكم يوميـا منـذ خمس سنوات.

صمتت قليلا ، زفرت بألم ثم قالت : نعم: إن جيشنا ارتكب الكثير من الأخطاء، قاطعتهـا قـائلاً: آلاف الجـرائم بحـق العـراقيين ، فجـاءهم الـرد العنيـف مـن المقاومين، أضافت جملة في غاية الأهمية قالت: (إن الجيش الأمريكـي عبـارة عـن مجرمين وقتلة وسراق وغير ذلك من الأوصاف السيئة).

هنا ، انتقلت السيدة الأمريكية إلى نقطة أخرى ، وقالت: إننا نبحث عن خـروج مشرف من العـراق ، وسـالت هـل ذلـك ممكـن ؟ أجبتهـا : العراقيـون يريـدون خروجكم بأسرع وقت ، إلا أنني سألتها عن دورها في ذلك ؟ أجابتني بأنهـا قـادرة على الإتيان بـوزيرة الخارجيـة كونداليسـا رايـس إلى العاصـمة العربيـة للجلـوس والتباحث معي ، حول هذا الموضوع. قلت لها : هذا الأمر ليس من اختصاصي ، وقضية انسحابكم تحتاج إلى جدية عند ذلك ، لا صعوبة في الجوانب الأخرى ، مع الأخذ بالاعتبار الشروط التي تعلنها المقاومة للوصول إلى مثل هذا الاتفـاق ، وفي

النهاية تبقى مطالب العراقيين ، فإذًا الاحتلال أصاب الجميع.

قبل نهاية اللقاء ، اعترفت السيدة (آن) بأنها زوج دبلوماسي أمريكي كبير ، ولم أتفاجأ بذلك ، قالت إن إدارتها تبحث عن حل للخروج من المأزق العراقي ، وشرحت لها إمكانية ذلك من وجهة نظري ، وفي الدقائق التي أنهينا فيها الحديث ، حصلت ضجة في باحة الفندق ، وأخبرني صديقي الذي كان معنا ، أن الذي مر أمامنا وسط الحراسات ، هو الجنرال ديفيد بترايوس ، قلت له لم أنتبه ولم أتعرف عليه ، فهو يرتدي الملابس المدنية ، في تلك اللحظات فاجأتنا السيدة(آن) بالذهاب إلى المكان الذي يتواجد فيه بترايوس ، وبعد قليل عادت وابتسامة عريضة ترتسم على محياها ، وقالت لي بثقة عالية ، ينتظرك الجنرال بترايوس للجلوس والتباحث معه ، أجبتها بسرعة(أنا لا أتشرف ببترايوس ، فهو قائد جيش يحتل بلدي)، قالت: لكننا كنا نتحدث عن إمكانية الانسحاب ، قلت: أن هذا الأمر يحتاج إلى جدية وهناك من يتباحث حول هذا ، أرادت أن اجلس مع مساعديه ورفضت ، اقترحت أن يكون التباحث في اليوم الثاني(مفترضة أنني يجب أن أعود إلى جهات ما)، رفضت أيضا ، تنهدت زوجة الدبلوماسي الأمريكي الكبير ، وقالت: أنا لا أؤمن بالصدفة أو الحظ ، لكن هل تعتقد أن نقاشنا الهام ومجيء بترايوس(مصادفة) ورفضك الجلوس معه ، سيقود إلى حل مشكلة بلدينا؟



(٩)

إخفاقات إعلام المقاومة العراقية

منشور في الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣

وليد الزبيدي

خمسة إخفاقات رئيسة يمكن تسجيلها على إعلام المقاومة العراقية، الذي مضى على انطلاقة شرارتها العسكرية الأولى أكثر من ست سنوات، ، و منذ الأيام الأولى لاحتلال بغداد، وتؤكد أدبيات المقاومة، أن أول جندي مارينز تم قتله بسلاح المقاومة قد جرى بعد ثلاثة أيام من دخول بغداد، أي في يوم (١٢/ ٤/ ٢٠٠٣)، وتشير أدبيات جيش الراشدين، إلى أن مقاتليه شنّوا أول هجوم على قوات الاحتلال، بعد ثمانية أيام من احتلال بغداد، وتم تدمير همر وقتل من فيها في منطقة نفق الشرطة بجانب الكرخ من بغداد، وذلك يوم الجمعة الموافق(١٨/ ٤/ ٢٠٠٣). ثم توالت العمليات الهجومية، حتى اعترف القائد الأمريكي أنتوني زيني في تموز يوليو ٢٠٠٣، بوصول عدد الهجمات، التي تشن ضد القوات الأمريكية إلى (٢٥) هجوما في اليوم الواحد، وهو أول اعتراف أمريكي بوجود المقاومة، تبعه تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز في (٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣) وقال فيه، لم نكن نتوقع أن تتعرض قواتنا في العراق إلى هجمات كما هو حاصل الآن.

ولم يتمكن إعلام المقاومة في العراق من الارتقاء إلى مستوى الفعل العسكري الجبار، الذي حققه المقاتلون في ميدان الحرب ضد المحتل، ويبقى الإعلام المقاوم يدور في حلقة ضيقة جدا، ويمكن رصد خمسة إخفاقات رئيسية اعترت هذا الإعلام، والتي تسجل على إعلام المقاومة العراقية:

أولا: وقع إعلام المقاومة في العراق في فخ الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، معتمدا على هذه الشبكة بنسبة تزيد عن التسعين في المائة، واكتفت الفصائل المسلحة ببث بياناتها على المواقع الإلكترونية التابعة لها، وأصبح عددها بالعشرات، وفي واقع الحال، أن زوار هذه المواقع في الأغلب هم من محبي المقاومة، وهنا أصبح الخطاب المقاوم موجها إلى محبيها، تاركا فئتين مهمتين في المجتمع، وهما الفئة الأولى، الذين لديهم موقف غير محب ولا يستسيغ المقاومة، بسبب الحرب الإعلامية الشرسة، التي تقودها أمريكا وأدواتها، لتشويه صورة المقاومة وسمعة المقاوم، وأن عدم الوصول إلى هذه الشريحة، يعد خسارة كبيرة للمقاومة، وفشلا إعلاميا كبيرا، لأن الأهم أن تكسب من هم بالضد منك، وهواهم من زيادة مساحة الفرح والسرور عند محبيك، والفئة الثانية، التي تقف في الوسط، وتريد من يوضح لها الحقائق، ويقول لها أن المقاومة لكل العراقيين ومن أجل العراق، وهذا لم يحصل للأسف الشديد، والسبب يعود إلى الاعتماد الواسع على الإنترنت، دون التفكير الجدي بالخروج إلى فضاءات أوسع.

ثانيا: لم تتمكن المقاومة من الوصول ببياناتها إلى الجمهور بصورة سلسلة وبسيطة وواضحة، وخلطت منذ البداية بين البيانات التي تؤرخ للفعل المقاوم (الفصائل الإسلامية تحديدا)، التي تزخر بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وهو أمر لا اعتراض عليه، إلا أن إعلام المقاومة، لم يرفق مع هذه البيانات تصريحات صحفية بلغة الصحافة وأسلوبها، الذي يبدأ من نقطة الحدث، التي تجر القارئ إلى متابعة القصة، وهذا هو الأسلوب الصحفي

المطلوب في إعداد (القصة الإخبارية) . أما البيانات التي تصدرها الفصائل ، فمن الصعوبة أن تجد بين سطورها بعض التفاصيل ، التي تشرح الحجم الحقيقي للعملية، التي يتحدث عنها البيان ، والأجدر بالفصائل أن تصدر البيانات التقليدية للتوثيق ويصدر تصريح صحفي يجمل ما يريد قوله البيان بلغة الصحافة اليومية.

ثالثا: اتجهت الفصائل المسلحة إلى اعتماد التصوير الفيديوي للعمليات ، التي ينفذها مقاتلوها ضد القوات المحتلة ، وهذا أمر هام للتوثيق أولا ، وللإعلام ثانيا، إلا أن إعلام المقاومة العراقية ، ارتكب الأخطاء في إيصال هذه العمليات إلى الرأي العام ، وجرى وضع العمليات على مواقع الفصائل في الإنترنت ، دون تمحيص النتائج ، فمن المعروف أن ضعف شبكة الإنترنت في الكثير من الدول العربية ، يحول دون نجاح تحميل الفيديو ، كما أن التحميل البطيء ، يدفع بالكثيرين إلى إيقافه والانتقال إلى بحور المعرفة والأخبار الهائلة في الشبكة العنكبوتية ، أما القائمون على إعلام المقاومة ، فكأنهم كانوا يتصورون أن الجميع سيشاهدون تلك الأفلام ، وبالمناسبة فإن الاستبيانات الخاصة بزوار الانترنت تؤكد أن القلة النادرة تلك ، التي تمضي وقتا طويلا لتحميل تلك الأفلام الخاصة بالعمليات الهجومية ضد الاحتلال الأمريكي ، وينطبق ذلك على الأفلام الأخرى، وهنا ارتكب إعلام المقاومة العراقية خطأ كبيرًا ، إذْ لم تقدم بياناته شرحا تفصيلا مكتوبا للعمليات المصورة ، التي يفترض بالقائمين على هذا الإعلام الخطير ، إدراك الحقيقة ، واستخدام جميع السبل للوصول إلى الجمهور ، وأن يجد الزائر تفاصيل قضية العملية المصورة مكتوبة بلغة شيقة ومختصرة ، يتابعها بالقراءة وكأنه يشاهد اللقطات المصورة ، إلا أن مايحصل ، هو كتابة توضيح من سطرين ، ووضع عدة روابط لتحميل فيديو الهجوم ، وهنا تبدأ محنة المشاهدة مع مشاكل الإنترنت ، مايتسبب بحرمان الكثيرين من معرفة تفاصيل الهجوم الذي نفذه المقاتلون وهذا واحد من الإخفاقات الكبيرة في إعلام المقاومة العراقية.

رابعا:لم تتمكن فصائل المقاومة العراقية من الوصول إلى صيغة إعلامية

متقاربة، تعبر عن جوهر رؤيتها للواقع العراقي في ظل الاحتلال وفي ظل العملية السياسية ، ولم تخرج عن إطار واحد يتحدث عن رفض العملية السياسية والتمسك بمقارعة المحتل ، ولم تقدم مايدعم فعل مقاتليها في وسائل الإعلام ، وما يرد على مزاعم الاحتلال ، وكنت قد اقترحت في مقال لي قبل ما يقرب من عامين على الفصائل المقاومة ، أن تتعاون فيما بينها وتقدم إحصائية أسبوعية أو شهرية ، عن عدد الجنود الأمريكيين ، الذين تمكنت الفصائل من قتلهم أو جرحهم ، بالإضافة إلى عدد الآليات التي تم تدميرها ، وتوزيع ذلك على وسائل الإعلام ، ومطالبتها بذكر هذا الرقم إلى جنب بيانات الجيش الأمريكي ، ليصبح الخبر الذي تذيعه وسائل الإعلام المحايدة على الأقل بالطريقة التالية (ووصل عدد الجنود الأمريكيين الذين سقطوا في العراق إلى عدد ٤٢٢١ منذ عام ٢٠٠٣ ، حسب وزارة الدفاع الأمريكية ، في حين تقول إحصائية مشتركة صادرة عن الفصائل المسلحة ، تم بثها على الإنترنت، إن عدد القتلى وصل إلى الرقم كذا ، ولكن لم تأخذ فصائل المقاومة العراقية بهذا الاقتراح ، الذي وجهته إليهم في مقال منشور ، وأعتقد أن إعلام المقاومة العراقية بإهماله هذه القضية ، قد أضاع فرصة ذهبية لإثبات الحضور في أذهان الجمهور ، من خلال تقديم إحصائيات مستمرة ترد ضمنا على المزاعم الأمريكية ، التي اعتمدت أسلوب الكذب في البيانات ، وعدم الإفصاح عن خسائرها الحقيقية ، بهدف تحجيم صورة الفعل المقاوم ، والإبقاء على تغطية إعلامية تعذي الجمهور بما يتكفل بوضع المقاومة في زاوية ضعيفة.

كما أن إعلام المقاومة ، لم يتمكن من إصدار بيانات مشتركة ، تمثل وجهة نظر الغالبية العظمى من الفصائل ، رغم تطابق وجهات نظر هذه الفصائل في رؤيتها للأحداث والوقائع ، خاصة مايتعلق بالموقف من الاحتلال والعملية السياسية ، وهذا الأمر يحسب على إعلام المقاومة العراقية ، وبدون أدنى شك يمثل إخفاقا آخر.

خامسا: لم تتمكن وسائل إعلام المقاومة العراقية من تطوير عملها ، وسجنت أدواتها في بحور شبكة الإنترنت ، وبقي الميدان في داخل العراق خالٍ من أي وجود للإعلام المقاوم ، وهذا أمر في غاية الخطورة ، ولم يتم وضع الخطط اللازمة لتوزيع المنشورات بين العراقيين ، التي يجدها الناس في الأزقة والطرقات، وتلصق على الجدران والأبواب وفي الأماكن العامة ، كما أنها لم تبادر إلى أسلوب توزيع المنشورات من خلال القذائف ، التي يتم إطلاقها بعد تكديس عشرات الآلاف من المنشورات بداخلها ، وإهمال جانب الإعلام بالمنشورات والقصاصات الورقية الصغيرة ، يُعد أحد الإخفاقات الهائلة في إعلام المقاومة العراقية ، فالتأثير النفسي للمنشورات يبقى الأكثر تأثيرا ، في الأوساط الداعمة للمقاومة والمتحمسين لها ، كما أنه يزرع الهلع والخوف في نفوس قوات الاحتلال والأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية العاملة مع الاحتلال ، ويمكن تشبيه كل (منشور) يرمى في الطرقات أو يلصق على الحيطان ، والمنشورات التي تهبط من السماء بعد انفلاق المقذوف الذي يحملها ، يمكن تشبيهه بالخطيب المتفوه الذي قال عنه الإسكندر المقدوني كلمته الشهيرة : (أعطني خطيبا متفوها وخذ ألف مقاتل شجاع).

إن حرب الإعلام من خلال المنشورات ، عاشها العراقيون أكثر من غيرهم ، ويعرفون حجم تأثيرها في الدعاية المضادة ، فقد استخدمتها الإدارة الأمريكية على نطاق واسع خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ووزعت من خلال الجو ملايين المنشورات ، التي تعمل على إحباط المعنويات وتحرض ضد السلطة القائمة ، كما استخدمت الإدارة الأمريكية المنشورات خلال غزو العراق ربيع عام ٢٠٠٣ ، وواصلت استخدامها خلال حرب الفلوجة عام ٢٠٠٤ وعلى مدينة النجف وسامراء وبغداد ومناطق كثيرة أخرى ، ولايمكن إنكار تأثير حرب المنشورات في الدعاية الحربية على الشرائح المستهدفة ، إلا أن المقاومة العراقية، نادرا ما استفادت من هذا الأسلوب ، وإن حصل فقد اقتصر على مناطق

قليلة ولمرات محدودة.

السلاح والإعلام

من الحقائق، التي لايمكن إغفالها، أن الجهد المقاوم في العراق، قد وضع ثقله على الجهد العسكري، ولأن انطلاق المقاومة في العراق، تختلف عن جميع المقاومات في العالم، إذ بدأت مسلحة أولا وغيرها بدأ سياسيا، ثم انتقل إلى الحشد والتدريب، ومن الواضح أن الانتصارات السريعة، التي حققتها فصائل المقاومة في الميدان ضد قوات الاحتلال الأمريكية، قد أغرت القائمين على قيادة الفصائل والجيوش، بالتركيز على الفعل المسلح في الميدان، على حساب التفعيل الحقيقي للجانب الإعلامي وعدم إيلائه ما يستحق من اهتمام، وتسارع المنجز العسكري الكبير، وإدراك المقاومين في وقت مبكر أن ضرباتهم ستجبر القوات الأمريكية على الاعتراف بهزيمتها، وإرغامها على تغيير إستراتجيتها في العراق والمنطقة والعالم، وهذا ماحصل بالفعل، إلا أنَّ القوات الأمريكية، التي تفاجأ بهذا الزخم القتالي الكبير للمقاومة في العراق، لم تترك هذا الانتصار العراقي يمر دون إعاقات وتشويهات، إذ وضعت مختلف الخطط والبرامج لتشويه صورة المقاومة في العراق، ومنذ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤، استدعت الخبير في صناعة الإرهاب والقتل الوحشي جون نغرو بينتي الذي وصل بغداد في (١٥-٤-٢٠٠٤) مع فريق متخصص في القتل والتعذيب الوحشي، لتبدأ عملية حرب واسعة ضد المقاومة في العراق، واعتمدت هذه المرة أسلوب (التشويه)، الذي يعتمد على وسائل الإعلام وما تبثه وتتناقله، وحققت حملة (نغربوني) وأدواته الأخرى نجاحات، لابد من الاعتراف بها، في حين وقف إعلام المقاومة العراقية عاجزا أمام تلك الحملة الشرسة، التي اتبعت نفس أسلوب برنامج (فينيكس) الذي اعتمدته القوات الأمريكية في فيتنام بعد الهجمات الشرسة للفيتوكونج عام ١٩٦٨، حيث وصل مقاتلوها إلى مشارف العاصمة الفيتنامية سايغون.

ورغم وضوح أهداف الهجمة الأمريكية ضد المقاومة وعملها على لصق الكثير من الجرائم، التي ارتكبتها الفرق، التي أعدها نغربونتي وأجهزة استخبارية أخرى بالفصائل المقاومة، وعجز هذه الفصائل عن توضيح الحقيقة أمام الرأي العام العراقي والدولي، إلا أن خطة إعلامية ناضجة ومدروسة، لم تظهر بعد محنة التشويه الكبرى، التي ازدادت وتيرتها عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ومازالت متواصلة، رغم إدراك الغالبية العظمى في الرأي العام، أن استهداف المدنيين، يتم من قبل أجهزة خفية تخدم القوات الأمريكية، وأجهزة الأحزاب الفاعلة في الحكومة والعملية السياسية.

إن بقاء إعلام المقاومة العراقية حبيس هذه القوالب، وعدم خروجه إلى فضاء أوسع، يسجل العديد من المأخذ على عمل المقاومة في العراق، لأنه لايرتقي إلى الفعل المسلح للمقاومة، الذي جوبه بعمليات تشويه واسعة، ولم يحصل فضح هؤلاء وكشف الحقائق أمام الرأي العام. وإن الحديث عن حصار إعلامي كبير، لا يبرر وجود مثل هذه الإخفاقات الكبيرة والخطيرة، في جوهر الإعلام المقاوم في العراق.





(١٠)

العراق مرحلة اختبار الأجنحة العسكرية

مقال في الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٦/٢٥

وليد الزبيدي

إن الـ١٨ شهرا المنصرمة وبدون أدنى شك ، قد شهدت استحضارات واسعة للأجنحة العسكرية الفاعلة في العراق ، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أطراف رئيسية ، بعد أن أصرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش ، على الانسحاب من المدن إلى قواعد عسكرية ثابتة في العراق ، وتم تحديد نهاية يوليو / تموز ٢٠٠٨ ، لتوقيع اتفاقية أمنية بين بغداد وواشنطن ، إلا أن التوقيع عليها قد أرجئ إلى(٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨) ، ليتم بموجبها تحديد (٣٠/ ٦/ ٢٠٠٩) موعدا لخروج القوات الأمريكية من المدن ، والبقاء في قواعد عسكرية أمريكية ، حتى نهاية عام ٢٠١١ لخروج جميع القوات الأمريكية من العراق ، وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما ، الذي أعلن خلال حملته الانتخابية ، أنه سيسحب قواته خلال ١٦ شهرا.

أما الأطراف الثلاثة ، التي أعدت العدة لمرحلة مابعد انسحاب القوات الأمريكية في العراق ، ووضعت الخطط اللازمة لأجنحتها العسكرية فهي:

الأول: الحكومة وأطراف العملية السياسية.

الثاني: إيران.

الثالث: الجماعات المسلحة.

أولا: الحكومة وأطراف العملية السياسية

تدرك الحكومة التي تشكلت بالأساس من الأطراف المشاركة في العملية السياسية، ذات البناء الطائفي والعرقي، أن انسحاب القوات الأمريكية من المدن والقرى والشوارع ومغادرة ٢٨٣ قاعدة ومعسكر تتوزع على ست عشرة محافظة (عدا المحافظات الشمالية أربيل، سليمانية، دهوك) يعني بقاء أحزاب العملية السياسية من شخصيات ومقرات وأجهزة حكومية لوحدها في الساحة، وفي مواجهة مباشرة مع قوى مسلحة أخرى، فشلت القوات الأمريكية بكل ماتملك من إمكانات عسكرية، وأسلحة متطورة وطائرات مقاتلة ومروحية وأجهزة للتجسس والرصد والمراقبة، في التصدي لها ومنع هجماتها اليومية، ولهذا أطلقت زعامات العملية السياسية أواخر عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ العديد من التصريحات تطالب بها ببقاء القوات الأمريكية وعدم الانسحاب، وفي مقدمة هؤلاء رئيس كتلة التوافق د. عدنان الدليمي ورئيس الحزب الإسلامي طارق الهاشمي، ورئيس الوزراء نوري المالكي، وزعامات التحالف الكردستاني وآخرون.

إلا أن هؤلاء جميعا أدركوا الإصرار الأمريكي على الانسحاب، خاصة بعد أن هدد الرئيس جورج دبليو بوش أواخر العام ٢٠٠٨ بانسحاب فوري، في حال عدم التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

إن الأمر الواقع، الذي أصبحت أمامه الحكومة وأطراف العملية السياسية، أجبرها على استنفار جناحها العسكري على أوسع نطاق، والمتمثل بالأجهزة الأمنية (قوات الشرطة والدفاع وجهاز المخابرات والأمن والأجهزة

الاستخبارية)، وأطلقت حملات عسكرية واسعة (بشائر الخير الثانية في ديالى) وعمليات الموصل والبصرة، إضافة إلى الاعتقالات اليومية المتواصلة، بهدف اتخاذ إجراءات الردع المبكر، حتى لوتسبب وكما هو في الواقع، باعتقال مئات الآلاف وزجهم في السجون، وممارسة أبشع أنواع التعذيب بحقهم، وتكشف بعض التفاصيل الاحتجاجات والاعتصامات وإضراب المعتقلين عن الطعام، بسبب عمليات التعذيب الواسعة والبشعة التي تمارس بحق شباب ورجال وحتى نساء العراق ، من قبل أجهزة حكومة المالكي الأمنية.

إن هذه الأجهزة هي(الجناح العسكري) للحكومة وأقطاب العملية السياسية، ولايخفى على أحد مافعلته خلال الأشهر المنصرمة من اعتقالات واسعة، وتعذيب وعمليات دهم وتفتيش وممارسة الإذلال بحق العراقيين، تحسبا لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية .

ثانيا: إيران

رغم أن إيران، لم تظهر في تفاصيل المشهد العراقي بصورة مباشرة، إلا أنه لم تعد هناك صعوبة في مشاهدتها في جوهر العملية الأمنية والسياسية في العراق، وإذا علمنا أن الأجهزة الحكومية(وزارة الداخلية) وقوات الاحتلال الأمريكي، قد أعلنت خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ عن اعتقال مايزيد عن ٧٠٠ شخص أسمتهم بقيادات (المجاميع الخاصة) المرتبطة بإيران، دون أن تأتي على ذكر أسماء هؤلاء كما أن الرأي العام في العراق، لم يعرف شيئا عن شخص واحد من هذه القيادات، وما هو مصيرها، و أن الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، ووزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني ومستشاريه الأمن القومي بزعامة موفق الربيعي، لم تعلن أي شيء عن تلك المجاميع الخاصة التي تتزعمها هذه القيادات، التي زاد عددها عن الـ(٧٠٠) قائد.

وهذا يقود إلى السؤال عن عناصر المجاميع الخاصة ، فإذا كان كل قائد من

(المجاميع الخاصة) يتزعم ٢٥٠ شخص على أقل تقدير ، فبعملية حسابية بسيطة ، نكتشف أننا أمام خلايا نائمة تابعة لإيران ، يقدر عددها بما لايقل عن ١٧٥ ألف مقاتل؟ تم تدريبهم في إيران وداخل العراق ، ونتحدى في هذا المنبر أن تكون القوات الأمريكية أو حكومة نوري المالكي ، إذا كانت قد كشفت عن أي اسم من قيادات (المجاميع الخاصة) أو المسلحين الذين تتزعمهم هذه القيادات ، يضاف إلى ذلك ، مايتم ترد يده وعلى نطاق واسع ، عن ولاء مطلق للكثير من قيادات وضباط الأجهزة الأمنية(الدفاع ،الداخلية ، الأمن الوطني) لإيران ، وبما يمنحها إمكانية توجيه هذه القوات نحو الأهداف التي تخدم إيران ، وبما تريده والأحزاب والشخصيات والمسؤولون الذين يرتبطون بإيران ، ويتوزعون على جميع محافظات العراق بدون استثناء.

ثالثا: الجماعات المسلحة

أقصد هنا جميع الجهات والفصائل والمجاميع المسلحة ، التي أعلنت وقوفها ضد قوات الاحتلال الأمريكية ، والتي رفضت العملية السياسية ، ولاشك أنها لاتحتاج إلى عملية استنفار ، لتضع برامج وخطوات دقيقة لعمليات تتناسب والمرحلة ، التي تعقب انسحاب القوات الأمريكية ، لأن برامج هذه الجماعات واضحة وطروحاتها معروفة من خلال أدبياتها ، والتي تصر على هزيمة الاحتلال الأمريكي بصورة نهائية وإنهاء العملية السياسية ، التي أسسها الاحتلال على ركائز طائفية وعرقية.

ومن البديهيات أن تنطلق هذه الفصائل من قناعات تذهب باتجاه ابتعاد القوات الأمريكية عن الإصابات المباشرة ، ضمن أسلحتها التقليدية ، ودراسة المتغيرات الجديدة ، ووضع الخطط اللازمة في التعامل معها ، وبما يمكنها من استمراريتها في العمل وتحقيق كامل أهدافها ، في حال عدم طرح مشروع سياسي وطني عراقي شامل وحقيقي ، لا يرتبط بأية جهة خارجية ، ويخدم مصلحة العراق ويحافظ على وحدته أرضا وشعبا ولا يفرط بهويته.

مرحلة الاختبار

بدون أدنى شك، أن الأجنحة العسكرية الرئيسية، التي ذكرناها، ستحاول الدخول في حلبة صراع بعد الانسحاب الأمريكي من المدن، وسيكون دور القوات الأمريكية لصالح الأجهزة الحكومية، ولن تتحرك ضد المجاميع الخاصة لأنها تقدم الدعم المباشر للحكومة ضد الجماعات المسلحة، مايفضي إلى الانفتاح على مختلف الاحتمالات.



(١١)

مصير العراق بعد سنوات الاحتلال الخمس

منشور في الجزيرة نت في ٧/ ٤/ ٢٠٠٨

إن الوصول إلى إجابة دقيقة على السؤال الذي يقول إلى أين يسير العراق ؟ يحتاج إلى دراسة ثلاثة عوامل ، وهي :

١- التعرف على حقيقة ما يجري في العراق ، وهل هو عملية بناء ، أم أن العراق ساحة حرب ؟ ومن هي الأطراف الرئيسية في هذه الحرب ؟

٢- ما هي الأخطار الحقيقية التي تهدد مستقبل العراق والعراقيين ؟

٣-ما هي القراءات المستقبلية لعراق ما بعد السنوات الخمس من الاحتلال ؟

في البداية لابد من تفكيك سريع للمفاصل الأساسية للسنوات الخمس ، التي ابتدأت في ربيع عام ٢٠٠٣ ، بعد أن تمكنت القوات الأمريكية من بسط سيطرتها على العاصمة العراقية في التاسع من أبريل نيسان من ذلك العام ، وحققت أولى انجازاتها العسكرية والسياسية بإسقاط التمثال الشهير للرئيس الراحل صدام حسين أمام أكبر حشد من وسائل الإعلام العربية والعالمية في ساحة الفردوس (ساحة الجندي المجهول سابقا) في جانب الرصافة من العاصمة بغداد ، وصولاً

إلى ربيع عام ٢٠٠٨ ، حيث جرت في هذه المناسبة أوسع العمليات العسكرية ، التي تنفذها الأجهزة الأمنية العراقية ضد محافظات ومدن عراقية مترامية الأطراف، تساندها القوات الأمريكية والبريطانية ، لتمتد هذه الهجمات من مدينة البصرة إلى محافظة ديالى مرورا بالعمارة والديوانية والسماوة وكربلاء والنجف والكوت وبغداد . وبين هذين الربيعين ، شهدت مختلف مناطق العراق أياما ساخنة ، تمثلت بآلاف الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الأمريكي ، و قتلت واعتقلت خلالها عشرات الآلاف من العراقيين الذين تتهمهم بانضمامهم إلى فصائل وجيوش المقاومة في العراق ، وامتلأت السجون الأمريكية والعراقية بالمعتقلين من النساء والرجال والأطفال ، حيث يتعرض المعتقلون إلى أبشع أنواع التعذيب ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل انتشرت ظاهرة الجثث مجهولة الهوية ، التي ترمى في مكبّات الأنقاض والطرقات أثناء ساعات حظر التجوال ، حيث تتواجد الأجهزة الأمنية الحكومية ، أما الخدمات فقد انهارت ووصلت إلى أدنى مستوياتها ، بل أن الكثير من الاحتياجات الرئيسية اختفت من حياة العراقيين كالكهرباء والماء الصافي والأدوية والخدمات الصحية .

وفي المفاصل الرئيسية العراقية الأخرى احتل العراق خلال السنوات الخمس المرتبة الأولى في الفساد الإداري والمالي والرشوة ، وصنفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة من بين ١٦٩ دولة ، ويختصر هذا التصنيف صورة الزلزال الذي تشهده وزارات ومؤسسات الدولة العراقية ، وما ينجم عن ذلك من تخريب شامل لبنية الدولة ومؤسساتها .

ومن المفاصل الأخرى ما وصلت إليه أرقام المهجرين في الداخل والخارج والذي تجاوز الخمسة ملايين عراقي ، ومثل ذلك الرقم من الأرامل واليتامى ، كما وصلت البطالة عن العمل إلى سبعين بالمائة بين العراقيين .

أما كيف وصلت الأوضاع بالعراق إلى هذه الدرجة من السوء والخطورة ،

وأين يسير هذا البلد ؟ فلابد من دراسة العوامل الثلاثة التي ذكرناها بشيء من التفصيل والموضوعية .

العامل الأول : حقيقة ما يجري في العراق :

إن أي تفسير لما يجري في العراق ، خلال السنوات الخمس الماضية خارج التوصيف الصحيح والدقيق وهو أن ما يجري هو حرب طاحنة طرفاها قوات الاحتلال الأمريكي ومن يساندها من دول الاحتلال الأخرى ، وفصائل وكتائب وجيوش المقاومة في العراق ، وأن كل ما فعلته الإدارة الأمريكية منذ البداية ، كان يهدف إلى القضاء على المقاومة والتفرد بالسلطة والحكم لمن تأتي بهم إدارة الاحتلال ، لتتم صياغة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وفقا للرؤية والمنهج الذي وضعه مهندسو الاحتلال الأمريكي للعراق ، ومن هذا المنطلق جاء تأسيس مجلس الحكم في عهد السفير بول بريمر منتصف يوليو – تموز ٢٠٠٣ ، ثم انتقلوا إلى الحديث عن ما أسموه تسليم السيادة للعراقيين ، وجاءوا بحكومة د. إياد علاوي في ٢٨-٦-٢٠٠٤ ، ثم سارعوا إلى إجراء انتخابات شكلية أولى في ٣١-١-٢٠٠٥ ، وبعد ذلك عملوا المستحيل للتصويت على الدستور في ١٥-١٠-٢٠٠٥ ، وبعد شهرين أجروا الانتخابات الثانية في ١٥-١٢-٢٠٠٥ ، وجاءت الانتخابات بحكومة المالكي ، ومن يدقق في هذا الاستعجال الأمريكي في الفعاليات السياسية المتسارعة والمهرولة ، يتأكد بأن ثمة هدفا واضحا ، يقف وراء ذلك الاستعجال ، وهو المحاولات الكثيفة للقضاء على المقاومة أو تقليل نشاطها ، والحد من الفعل العسكري المتصاعد الذي يستهدف قوات الاحتلال الأمريكي .

إلا أن الذي حصل ، يظهر أن الأوضاع الأمنية لقوات الاحتلال ازدادت تدهورا ، وخسائرها ارتفعت وانهارت الروح المعنوية لجنودها وضباطها ، في حين أثبتت المقاومة في العراق أنها تحقق المزيد من التطور على صعد التدريب

وتطوير الأسلحة والجهد الاستخباري والاهتمام بالإنتاج والتسويق الإعلامي لعملياتها العسكرية ضد قوات الاحتلال ، إضافة إلى ازدياد أعداد المقاتلين وانتشارهم في الكثير من المدن والقرى .

إن الحصيلة النهائية لحرب السنوات الخمس ، هو إلحاق المزيد من الخسائر بالقوات الأمريكية ، وتكبيدها خسائر مادية وصلت إلى أكثر من خمسمائة مليار دولار ، ما جعل الحديث عن الانسحاب من العراق المادة الرئيسية لخطاب المرشحين للرئاسة الأمريكية ، ويمكن القول إنَّ المقاومة في العراق تحقق الكثير من المكاسب في ميدان الحرب ، في حين تنهزم قوات الاحتلال أمامها .

العامل الثاني : الأخطار التي تهدد العراق

إن العراق والعراقيين تهددهم ثلاثة أخطار رئيسية ، هي قوات الاحتلال والعملية السياسية وثالثها الأجهزة الأمنية .

فإذا عرفنا أن قوات الاحتلال هي الأكثر خطراً ، وأن فصائل المقاومة تكفلت بقتالها وإفشال مخططاتها ، فإن العملية السياسية تحمل الكثير من الأخطار ، التي تهدد مستقبل هذا البلد ووحدته الاجتماعية ، ومن أولى وأهم هذه الأخطار ، هو الأسس الطائفية والعرقية المقيتة ، التي تشكلت عليها هذه العملية وما تضمنه الدستور من ألغام معدة للانفجار على المجتمع العراقي ، بهدف إحداث الفتنة والاقتتال الداخلي ، وأفضل من اختصر العملية السياسية ودستورها الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ، عندما قال: إنَّ الدستور العراقي (وصفة للفوضى). ويعرف الجميع كيف جرت محاولات إثارة الفتنة ، ودفع العراقيين للاحتراب الداخلي ، وذلك بالتزامن مع بدء المرحلة الثانية من العملية السياسية ، وبالتحديد بعد انتخابات ١٥-١٢-٢٠٠٥ حيث اشتعلت الفتنة الطائفية في العراق بعد ذلك بعدة أشهر وتحديدا في ربيع عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ .

أما الأجهزة الأمنية فتأتي خطورتها من الأسس الطائفية والعرقية ، التي

تأسست عليها ، ولأنها ترتبط أولا وأخيرا بإدارة الاحتلال ، وتشرف على تدريبها وتثقيفها هذه القوات ، فإن مهمة هذه الأجهزة تنحصر في توفير الحماية لقوات الاحتلال ، وتطارد العراقيين ، ولا علاقة لها بتأمين الحماية للمواطنين ، وما أحداث البصرة والمدن الأخرى إلا الدليل القاطع على خطورة هذه الأجهزة على العراقيين ومستقبلهم .

العامل الثالث : القراءة المستقبلية :

تحاول ثلاثة أطراف في العراق ، أن تقدم قراءات لمستقبل العراق ، وبما يتفق وأجندة كل منها ، لكن أية قراءة لا تستند إلى معطيات الواقع ، وتركن إلى الطموحات أكثر من الاعتماد على الحقائق ، لا تصل إلى الأهداف المتوخاة ، وهذه الأطراف هي (قوات الاحتلال الأمريكي ، أطراف العملية السياسية ، فصائل وكتائب وجيوش المقاومة) .

فإذا اعتمدنا التوصيف الواقعي لمل يجري في العراق والذي يقول إنَّ ما يجري منذ خمس سنوات ، هو حرب شرسة طرفاها القوات الأمريكية ومن يساندها وقوى المقاومة ، فإننا نلغي الطرف الثالث أو نشطب عليه وهو أقطاب العملية السياسية ، ونعتقد بأن هذا أمر خاطئ ، لأن القراءة الأمريكية للواقع العراقي وتطوراته تعتمد بنسبة أكبر على ما يقدمه أطراف العملية السياسية من تصورات ومعلومات وأفكار إلى ممثليها في المنطقة الخضراء من (دبلوماسيين مرتبطين بالخارجية الأمريكية وقادة عسكريين مرتبطين بالبنتاغون وأجهزة استخبارية مرتبطين بوكالة المخابرات المركزية) . ولأن هذه المعلومات والأفكار والتصورات تتناغم وطموحات القادة الأمريكيين ، وغالبا ما ترسم صورة وردية لمستقبل الأمريكيين في العراق ، ما يدفع بهم إلى القفز على الواقع ، ومثلما رسم معارضون عراقيون سابقون صورا مبهجة لعراق ما بعد الغزو ، فإن أقطاب العملية السياسية ، يؤدون ذات الدور لكن بتعابير واصطلاحات ومعلومات

أخرى . وفي واقع الحال ، فإن ذلك يطيل من زمن الكارثة في العراق ، ولا نعرف إذا أدركت إدارة البيت الأبيض ذلك ، أم أنها تحبذ ظهور أجيال جديدة من السياسيين ، الذين يعملون على إغراقها في الوحل العراقي على أمل تحقيق منافع شخصية ومصالح حزبية ، من خلال إطالة أمد سيطرتهم على الوزارات والمؤسسات ، وهذا غير خاف على احد .

أما الطرف الثالث فتمثله قوى وفصائل وجيوش المقاومة في العراق ، وتتلخص قراءتها لمستقبل العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي ، بأنها قادرة على هزيمة قوات الاحتلال ، وقياسها في ذلك يستند إلى اثنين من المعطيات هما :

الأول : إنَّ جنودَ وضباط الجيش الأمريكي يزدادون يأسا ويسيطر عليهم الرعب والهلع نتيجة للضربات النوعية التي تتعرض لها قوافلهم ودورياتهم وقواعدهم ، وما تخلفه في نفوسهم مشاهد القتل وتناثر الجثث نتيجة لتفجير المدرعات وكاسحات الألغام والقصف الصاروخي ، وأعداد المجانين الذين أرسلتهم المقاومة إلى الولايات الأمريكية ، ويقدر عددهم بعشرات الآلاف إضافة إلى المعاقين ومن أصيبوا بعاهات أخرى ، وعلى الطرف الآخر يزداد المقاومون بأسا وقوة ، والدليل على ذلك عدد العمليات النوعية التي تشنها المقاومة ضد قوات الاحتلال .

الثاني : إن قوات الاحتلال ، تواصل عرض مسألة الحوار مع المسلحين منذ أواخر عام ٢٠٠٥ إلا أن فصائل وجيوش المقاومة ترفض ذلك إلا بشروطها الوطنية الواضحة وهذا يدل على أن الذي يطالب بالحوار هو الأضعف ، ومن يفرض شروطه هو الأقوى ، وهو الواثق من المستقبل ، وقادر على تحقيق أهدافه ، ومن هذا الفهم ، يمكن معرفة من هو صاحب القراءة الأدق والرؤية الموضوعية لمستقبل العراق ، ولا شك أن الأقوى وفق المعايير العسكرية والعالمية ، هي

المقاومة في العراق ، وأن قراءة الطرفيين الأخيرين تستند إلى الطموحات والأحلام ومحاولة تحقيق المصالح الآنية والذاتية ، في حين يركز جهد وبرنامج المقاومة في العراق على تحقيق المشروع الوطني العراقي الشامل .

من هنا نعتقد بأن معرفة مصير العراق بعد خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي يجب أن يستند إلى التعرف إلى العوامل الثلاثة التي تناولناها في هذا التحليل .





(١٢)

سيناريوهات الحل والمشروع الوطني العراقي

مركز الجزيرة للدراسات –ندوة شباط فبراير ٢٠٠٧

تتفق جميع الأطراف العراقية والإقليمية والدولية على ضرورة إيجاد حل للقضية العراقية ، لكن تختلف السيناريوهات والحلول والأفكار ، التي يتم طرحها وتداولها ، سواء كان ذلك داخل الدوائر والدهاليز المغلقة ، أو مايجري الحديث عنه في العلن ، وبسبب تعقيد وشائكة المأزق العراقي ، فإننا نجد كمًّا هائلا من السيناريوهات ، بعضها يتم طرحه من قبل جهات وأطراف عراقية ، والبعض الآخر تحاول رسمه أطراف إقليمية ، وهناك ماتحاول تسويقه الإدارة الأمريكية ، وقبل أن نستعرض أبرز هذه الحلول(السيناريوهات) ، لابدّ من الإجابة على سؤال رئيسي ، يتعلق بالأسباب ، التي تقف وراء هذا العدد الكبير من السيناريوهات ، التي يتقدم بها هذا الطرف أو ذاك لمعالجة القضية العراقية.

إن الإجابة على ذلك ، تستدعي التوقف عند الأوضاع في العراق ، وما آلت إليه، بعد ما يقرب من أربعة أعوام من الاحتلال الأمريكي لهذا البلد ، وعندما نعود إلى ربيع عام٢٠٠٣ ، وتحديدا إلى التاسع من أبريل من ذلك العام ، لم نجد داخل

الإدارة الأمريكية من يشك ولو بنسبة ضئيلة جدا باحتمال عرقلة المشروع الكوني الأمريكي ، الذي انطلق من العراق بعد غزوه ، والذي يهدف إلى احتلال مابين ٤٠ إلى ٥٠ دولة ، استنادا إلى مابشر به نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) ، خلال مرحلة الاستعداد لشن الحرب على العراق ، وكان القادة الأمريكيون يتحدثون عن الدول المرشحة للغزو ضمن الوجبة الأولى ، على أمل أن تتهاوى دول العالم الأخرى ، بين من يعلن استسلامه ويذعن للإدارة الأمريكية ، أو من يسارع لتقديم فروض الولاء والطاعة والدعم للمشروع الأمريكي في مختلف الميادين.

في ذلك الوقت ، لم يكن أحد يتصور ، أن يوما قريبا سيأتي ، ويجد الأمريكيون أنفسهم في وحل لايشبه فيتنام بكل مآسيها ، ويختلف عن الذي حصل لهم في الصومال ولا يشبه كل من التجارب التي خاضوها ، خاصة أن الإمبراطورية الأمريكية ، قد خاضت أهم وأخطر تجاربها في العراق ، بعد أن اكتملت أدوات القطبية الواحدة ، بالانهيار التام للاتحاد السوفيتي أوائل تسعينيات القرن الماضي ، لذلك فإن الغالبية العظمى من السياسيين والمراقبين والمحللين ، كانوا يرقبون صورة(الأنموذج) الذي ستبنيه الولايات المتحدة في العراق ، والذي ستتسابق بقية شعوب الأرض لطرق أبواب البيت الأبيض ، لشمولها بالأنموذج العراقي المرتقب.

هنا لابد من التأكيد على أن الإدارة الأمريكية ، قد اختارت في تخطيطها لبناء التجربة الأمريكية في العراق ، أربعة مرتكزات أساسية ، وهي:

١-القوة العسكرية المطلقة.

٢-قوة الإعلام الأمريكي وسطوته المعروفة.

٣-القوة الاقتصادية.

٤-خنوع العراقيين وقبولهم بالاحتلال ، والاستسلام لكل ما تريده الإدارة الأمريكية.

لقد تحقق للإدارة الأمريكية المرتكز الأول ، وازدادت ثقة هذه الإدارة بنجاح

مخططها، عندما انهارت الدولة العراقية بسرعة مذهلة، لم تتجاوز العشرين يوميا، وتبارت وسائل الإعلام لإبراز ذلك الانتصار، لدرجة أن النشوة قد اجتاحت الرئيس جورج دبليو بوش، ليسارع إلى إعلان بيان النصر في الأول من مايو/ ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أسابيع من احتلال بغداد، ودخل الجانب الاقتصادي بقوة أيضا، بتخصيص ثمانية عشر مليار دولار لمشاريع الإعمار في العراق.

أما المرتكز الرابع، فقد وضعوه في آخر سلم الأولويات، وكأنه من البديهيات، التي لاتحتاج إلى مراجعة وتمحيص، وسارعت بعض وسائل الإعلام إلى الحديث عن استقبال العراقيين للقوات الأمريكية بنثر باقات الورود، وفتح أبواب بيوتهم أمام جنود المارينز، أما واقع الأمر فيقول، بينما كان الأمريكيون يعبرون عن فرحتهم، يعيشون نشوة الانتصار، كانت مجاميع كبيرة من المقاومين قد بدأت تضع الخطط العسكرية، وتجمع أكداس الأسلحة وتخزنها في مناطق كثيرة وواسعة في العراق، استعدادا للمواجهة الكبرى مع قوات الاحتلال. ولم يدر بخلد احد من الأمريكيين أن عملا واسعا ومنظما يجري الإعداد له بسرية تامة وبالخفاء لشن الحرب على قواتهم في العراق، والدليل على ذلك، أنهم لم يفكروا بمصير أسلحة الجيش العراقي، التي كانت المخازن الكبيرة تغص بها، ولذلك يتباهى وزير الدفاع حينذاك رامسفيلد بقوله، إننا كسرنا مخازن السلاح، لكي يتم نهبها من قبل العراقيين، وفعلا انتقلت تلك المخازن، التي تزخر بمختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات، من أماكنها فوق الأرض إلى مخابئ تحت الأرض في أماكن كثيرة في مختلف مناطق العراق، لتبدأ مرحلة استخدامها من قبل المقاومين العراقيين، وسرعان ما انطلقت المقاومة وبوقت مبكر جدا، لم يتوقعه أحد، إذ سقط أحد الجنود الأمريكيين بسلاح خفيف في منطقة راغبة خاتون ببغداد بعد ثلاثة أيام من احتلال العراق، وبعد أسبوع شن مقاومون هجوما على رتل أمريكي في منطقة نفق الشرطة بجانب الكرخ من بغداد، (بعد صلاة الجمعة ١٨/ ٤/ ٢٠٠٣)، وتقول أدبيات جيش الراشدين، وهو أحد فصائل المقاومة

العراقية إن مقاتليها هم الذين نفذوا الهجوم ، حيث تم حرق دبابة أمريكية وقتل جميع من كان بداخلها، وبسرعة كبيرة ، بدأت الهجمات تزداد وفي مناطق مختلفة ، وبعد سبعة أسابيع ، اضطر أحد أهم مهندسي الحرب على العراق بوول وولفويتز الذي كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع ، اضطر إلى الاعتراف بان الإدارة الأمريكية لم تضع في حساباتها مسألة استهداف قواتهم في العراق(صرح بذلك في ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣ أثناء زيارته إلى بغداد).

بعد أن أدرك الأمريكيون بوجود قوة ذات فاعلية وانتشار تقاوم وجودهم ، اتجهوا إلى البحث عن حل ، بهدف التخلص من قوة المقاومة المناوئة لهم ، والتي تستخدم السلاح في هجماتها ، وحينذاك كانت غالبية الهجمات التي يشنها المقاومون تستخدم سلاح الـ(RBG7) في تدمير الهمرات وفي استهداف أرتال القوات الأمريكية ، والهاونات عيار٨٢ و١٢٠ ملم وصواريخ الكاتيوشا في قصف قواعد الجيش الأمريكي ، واختار الأمريكيون طريقين للتخلص من المقاومة ، هما:

الأول: الخيار العسكري :

وأعطوا هذا الميدان نسبة تزيد عن الثمانين في المائة ، وشنت قواتهم عمليات عسكرية أمنية واسعة ومكثفة في جميع المناطق ، التي تتعرض فيها قواتهم إلى الهجمات ، ومارسوا ضد العراقيين مختلف أنواع الإهانة والإذلال ، وتم قتل الكثيرين أمام عوائلهم بدم بارد ، كما اعتقلت القوات الأمريكية عشرات الآلاف من الرجال والشباب وحتى النساء ، وجرت عمليات تعذيب لامثيل لها ، وروى للباحث الكثير من المعتقلين تفاصيل تلك الأساليب البشعة ، والهدف من كل ذلك الحصول على معلومات عن المقاومين ، إلا أن الذي حصل ، أن المقاومة ازدادت ، ويتحدث العراقيون عن رجال دخلوا المعتقلات ولايعرفون شيئا عن المقاومة ، وخرجوا يبحثون عن فصائل المقاومة للانضمام لها ، والمساهمة في

حرب تحرير العراق من الغزاة المحتلين.

لم تتوقف عمليات الدهم والتفتيش والاعتقال ، وعلى الطرف الآخر ، لم تتمكن هذه القوات من الوصول إلى المقاومين ، الذين واصلوا شن هجماتهم وتطوير نشاطاتهم ، على صعد التدريب والجهد الاستخباري وتطوير الأسلحة المستخدمة في شن الهجمات.

الثاني: الخيار السياسي

لم تعط الإدارة الأمريكية لهذا الخيار أكثر من عشرين بالمائة من اهتمامها ، وتمثل ذلك بالإسراع في تشكيل مجلس الحكم ، الذي تم الإعلان عنه في(١٤/ ٧/ ٢٠٠٣) واعتقد الأمريكيون ، أن هذه الواجهة قد تسهم في إقناع البعض ، لرمي السلاح والركض وراء المناصب والمغانم والفوائد الشخصية ، ولكن سرعان ما اكتشف الأمريكيون ، أن النقمة قد ازدادت عليهم والمقاومة اشتدت ، خاصة بعد أن وضعوا البذرة السيئة الأولى بتشكيل مجلس الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية، والتي تنبهت إلى خطورتها القوى الرافضة للاحتلال منذ أيامها الأولى.

اكتشف الأمريكيون مرة أخرى أنهم يتخبطون ، وقبل أن تنقضي تسعة أشهر على تشكيل مجلس الحكم ، تعرضت قوات الاحتلال الأمريكي إلى مايمكن تسميته(بالصدمة الكبرى) عندما فشلت قواتهم في دخول مدينة الفلوجة في الأول من أبريل نيسان عام٢٠٠٤ ، حيث تصدى المقاومون لتلك القوات وكبدوها الكثير من الخسائر.

أعتقد أن مفصل(معركة الفلوجة الأولى) كان مهما ، ومنذ ذلك الحين اتجه الأمريكيون إلى بذل كل ما بوسعهم للقضاء على المقاومة ، وبعد أن اقتنعوا بعدم جدوى مجلس الحكم ، حاولوا تجريب ما أسموه بـ(نقل السيادة) الذي جرى في(٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣) ، عندها غادر ما يسمى بالحاكم المدني بول بريمر بغداد

خلسة، بعد أن ازدادت هجمات المقاومة مستهدفة قواعد الاحتلال ومقراته ، بما في ذلك مقر السفارة الأمريكية داخل المنطقة الخضراء.

إن العنوان الذي تحدثوا عنه كثيرا وهو نقل السيادة ، لم يحقق شيئا يذكر بل إن أوضاعهم الأمنية ازدادت تدهورا ، لهذا لجأ الأمريكيون إلى طريق آخر ، وهو البدء بالتحضير لإجراء الانتخابات في العراق.

هنا ، لابد من الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية ، تكشف حجم المأزق ، الذي بدأت تغوص فيه الإدارة الأمريكية ، فخلال عام٢٠٠٣ ، لم يقبل الأمريكيون إجراء انتخابات في العراق ، وعزوا امتحالة ذلك لسببين أساسيين هما:

١-عدم وجود إحصاء سكاني ، وهذا عنصر رئيسي لإجراء أي انتخابات.

٢-صعوبة الأوضاع الأمنية.

إلا أن الذي حصل ، أن الأمريكيين انقلبوا على طروحاتهم ومواقفهم تلك ، واخذوا يعدون لإجراء انتخابات ، علما بان أيّا من الشرطين الأساسيين لم يتحقق، إذ لم يكن هناك أي إحصاء سكاني ، والأوضاع الأمنية ازدادت تدهورا في عهد إياد علاوي عشرات الأضعاف عما كانت عليه عام٢٠٠٣ .

من الملاحظ ، أن السلوك الأمريكي في العراق اتجه إلى الاستعجال ، مايؤشر بداية الارتباك الحقيقي في المخطط الأمريكي ، ومن الناحية النظرية لا يمكن إعادة بناء دولة تعرضت مؤسساتها المهمة إلى الإلغاء التام ، كما حصل في وزارات رئيسية ثلاث هي(الدفاع والداخلية والإعلام) إضافة إلى المؤسسات الأمنية ، باللجوء إلى اعتماد عملية سياسية ، يجري الإعداد لها والانتهاء منها بسرعة مثيرة للاستغراب ، وفي واقع الأمر ، حاول الأمريكيون التستر وراء ما أسموه بالعملية السياسية ، التي عملوا المستحيل لدخول جميع العراقيين بها ، ومارسوا مختلف الوسائل والأساليب ، لتحقيق هذا الهدف ، والقصد من الإلحاح في هذا الموضوع ، لكي يتم إسقاط شرعية المقاومة للاحتلال ، لان المنطق يقول إنَّ على من يختار

الدخول في العملية السياسية أن يرمي السلاح ، . وانطلاقا من هذا الفهم الدقيق لما يجري ، فقد التزمت القوى الرافضة للاحتلال بموقفها الثابت ، وهو عدم شرعية الانتخابات لأنها تجري في ظل الاحتلال ، وبالتالي لا أهدف لهذه الانتخابات إلا خدمة أهداف المحتل.

أما الذين اشتركوا في العملية السياسية ، فإنهم دخلوا في فرن أمريكي ، هدفه فصل مكونات الشعب العراقي ، وفرزها على شكل كيانات وأحزاب تقسم الطائفة الواحدة إلى أجزاء ، وهكذا هو الحال للأعراق والأديان في العراق ، ما يجعل التنافس بين هؤلاء يتحرك بقوة للدفع باتجاه الاصطفافات الطائفية والعرقية ، ونتيجة لذلك يبرز دور الولاءات للطوائف والتكتلات ، وتغييب الولاء للعراق ، ولتحقيق ذلك فقد تم إقصاء وطرد ومطاردة وتهجير عشرات الآلاف من الكفاءات العلمية والإدارية ، ماتسبب بحصول كارثة حقيقية في البنية الإدارية والعلمية في العراق .

كما أن الحديث في بداية الاحتلال ، كان يدور عن بقاء السلطة بيد الأمريكيين لأربع سنوات أو أكثر ، قبل أن يتسلم العراقيون إدارة البلاد ، لكن سمة الاستعجال برزت بصورة لافتة ، وكلما ازدادت قوة وفاعلية المقاومة العراقية ، كلما استعجل الأمريكيون في صناعتهم للعملية السياسية ، ويمكن أن ندرك حجم هذا الاستعجال ، إذا عرفنا أن الأمريكيين قد صنعوا ثلاث عمليات سياسية في العراق ، خلال مدة لم تتجاوز العشرة أشهر ونصف الشهر.

قد يبدو هذا مثيرا للاستغراب ، لكن هذا ما حصل فعلا فمن موقفهم الرافض لإجراء انتخابات في بداية الاحتلال ، إلى هذا الركض واللهاث المتسارع لصناعة قوالب العملية السياسية ، والذي حصل هو إجراء الانتخابات الأولى في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ التي جاءت بحكومة الجعفري وتمت عملية ترتيب الدستور وجرى التصويت عليه في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ ، وقبل نهاية ذات العام جرت

الانتخابات الثانية التي تمت في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ ، والتي جاءت بحكومة المالكي ، لتفرز هذه الانتخابات واحدة من أسوأ وأعنف وأبشع السنوات في تاريخ العراق(هو عام ٢٠٠٦) ، حيث يعرف الجميع حجم العنف وماجرى من اعتقالات شملت عشرات الآلاف ، الذين تغص بهم معتقلات وزارتي الدفاع والداخلية ، وإطلاق يد الميليشيات التي تختطف العشرات والمئات يوميا وتتحرك بدعم وإسناد مباشر من قبل القوات الحكومية وقوات الاحتلال ، وتذهب بالمختطفين إلى مناطق معينة ، حيث يتم تعذيبهم وتشويه جثثهم ورميهم بعد أيام في الطرقات ، ولم تعلن الحكومة عن اعتقال أي شخص واحد من هؤلاء، الذين ينفذون المسلسل اليومي في القتل والتعذيب وتشويه الجثث.

إن ما جناه العراقيون ، لايخرج عن إطار هذا الوصف ، الذي يمكن تكثيفه بزرع بذور الفتنة الطائفية والعرقية ، والعمل الدؤوب من قبل قوات الاحتلال ، والذين اشتركوا في العملية السياسية على إشعال الفتنة وجر العراق إلى الاحتراب الداخلي ، وضياع ثرواته ووارداته ، بسبب الفساد الإداري والسرقات الواسعة التي تجري في العراق ، لدرجة أن منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق في مقدمة قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم ، التي تضم ١٦٣ دولة ، كما أن العراقيين فقدوا الأمن نهائيا وجرت عمليات تهجير قسرية طالت أكثر من أربعة ملايين عراقي ، بعضهم تم تهجيرهم داخل العراق ، والبعض الآخر لجأ إلى دول أخرى.

من خلال كل ذلك ، لا بد من تشخيص أبرز الأخطار ، التي تواجه العراق ومستقبله ، ويمكن تحديدها بالآتي:

١-الاحتلال.

٢-الأجهزة الأمنية.

٣- العملية السياسية.

نعتقد أن خلاص العراق من محنته ، لن يحصل دون التخلص من الأخطار

الرئيسية الثلاثة ، رغم وجود سيناريوهات كثيرة وأفكار ومخططات ، يجري الإعداد للبعض منها في الخفاء ، وهناك أحاديث وتسريبات عن البعض الآخر ، وهذا مايجري تداوله. لكن مهما كثرت السيناريوهات وتعددت أشكالها ، فإن القوى الوطنية الرافضة للاحتلال ، تدرك جيدا أن المسالة العراقية وبكل ما تزخر به من تعقيدات ، لا يمكن حلها بصورة سليمة وشاملة ، إلا من خلال مشروع وطني حقيقي ، يشخص بدقة عالية ، حقيقة الأخطار التي عصفت وما زالت بهذا البلد ، والعمل الجاد للتخلص منها ، ويتبنى هذا المشروع طرفان رئيسيان في العراق ، هما ، الطرف الأول ، فصائل المقاومة المسلحة ، التي تعمل بقوة وبتضحية عالية ، في سبيل طرد المحتل والتخلص من النبت السيء الذي زرعه في العراق ، وهناك العديد من الفصائل ، التي تعلن عن نفسها وتبث عبر شبكة المعلومات العالمية هجماتها ضد قوات الاحتلال ، أما الطرف الثاني ، فيتمثل بالحشد الوطني المناهض للاحتلال ويجمع الكثير من الأطراف والجهات وشيوخ القبائل والمفكرين والسياسيين ، وأعلن هؤلاء منذ البداية رفضهم للاحتلال وللعملية السياسية ، ومن أبرز هذه الجهات (هيئة العلماء المسلمين ، التيار الخالصي ، تيار السيد البغدادي ، وتيار السيد الصرخي ، والمؤتمر التأسيسي وسواهم).

إن المشروع السياسي للأطراف الوطنية ، يمكن تحديده بخروج الاحتلال بصورة تامة وكاملة ، والتخلص من درناته واقتلاعها ، والحفاظ على وحدة العراق ، ووضع الأسس السليمة لبناء هذا البلد ، بعيدا عن التقسيمات والأمراض السياسية ، والابتعاد عن الإقصاء والتهميش والانطلاق من القناعة التي تقول إن الولاء للعراق ، بعيدا عن الولاءات ، التي نشاهدها ونرى أين ذهبت بالعراق؟

***

أهم السيناريوهات المطروحة :

١-دعم الحكومة الحالية.

٢-انقلاب عسكري بمفهوم جديد.

٣-حكومة إنقاذ وطني.

٤-إعادة احتلال العراق .

٥-تقسيم العراق إلى ثلاث دول.

٦-المشروع الوطني لبناء العراق.

نحاول هنا إعطاء تقييم لجميع هذه السيناريوهات والمخططات ، التي يجري تداولها والحديث عنها في الأوساط العراقية والإقليمية والدولية ، ومن خلال ذلك ، يمكن لنا الوقوف عند مؤشر السهم ، أين يذهب ؟ وهل يمكن أن يتحقق للعراقيين ما يريدون ، بعد أن عاشوا كل هذا العذاب والمرارة خلال مايقرب من أربع سنوات ؛ في ظل الاحتلال وما صنعه من عملية سياسية ، وما قدمه من أجهزة أمنية ، حيث يزداد الجو قتامة وتتعقد الأمور في العراق ، وتضيق نافذة الأمل عند العراقيين؟

أولا: دعم الحكومة الحالية

لقد اعتقد الأمريكيون ، أن اشتراك مختلف مناطق العراق في الانتخابات التي جرت في(١٥-١٢-٢٠٠٥)وجاءت بحكومة المالكي ، ستمكن من تقليص المقاومة العراقية بنسبة كبيرة جدا مايسهل عملية القضاء عليها ، لكن تبين على أرض الواقع خلاف ذلك تماما ، حيث ازدادت العمليات التي تستهدف المحتل عددا ونوعا ، ومن أهم التطور الذي حصل عمليات استهداف المروحيات ، التي تعد العمود الفقري لقوات الاحتلال في العراق ، وبموازاة ذلك ، فقد انتشر القتل على الهوية وعلى الاسم والمنطقة في زمن حكومة المالكي ، وبينما أرادت القوات الأمريكية من ذلك القضاء على المقاومة بتوظيف مباشر للأجهزة الأمنية العراقية

والميليشيات التي تقوم بهذا القتل والاختطاف والتعذيب، وبدعم كامل من قوات الاحتلال، في حين تتسع النقمة والسخط العراقي على سلوكيات الأجهزة الأمنية الحكومية والميليشيات المدعومة من قبلها، ولم يتحقق الهدف الذي أرادته قوات الاحتلال من جراء إطلاق يد الأجهزة الحكومية والميليشيات، التي أرادت إثارة الفتنة الطائفية بين العراقيين ليتحقق للاحتلال الهدف الثاني، وهو طلب الحماية من قبل هذه المنطقة أو تلك من القوات الأمريكية، بعد أن يقع عليها المزيد من القتل والتهجير والتعذيب، أما الهدف الأول فيتمثل بالقضاء على جميع المعارضين للاحتلال وفتح الطريق من جديد أمام المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة.

لم يتحقق أي من الهدفين، فلا المقاومة ضعفت ولا المناطق والطوائف لجأت إلى المحتل، لهذا فإن الإدارة الأمريكية تحاول أن تدعم حكومة المالكي، ولكن هذا الدعم محدد بفترة زمنية، على أمل أن تحقق ما تريده إدارة الاحتلال، ولذلك طلب الكونغرس من القائد الأمريكي جورج كيسي تحديد الفترة التي يمكن منحها لحكومة المالكي، وتم التوصل إلى مدة لاتتجاوز الستة أشهر، وكان ذلك في حزيران يونيو٢٠٠٦، وعندما انتهت هذه المدة جاء الرئيس الأمريكي جورج بوش للاجتماع مع المالكي في عمان، وهي دلالة على تراجع الدعم الأمريكي. وما الحديث عن أمن مدينة بغداد لوحدها، إلا الاعتراف الكامل بفشل هذه الحكومة، وعدم قدرتها على البقاء، لأنها لم تقدم أي شيء للعراقيين، بل على العكس من ذلك فإن العراقيين في ظل هذه الحكومة، عاشوا أسوأ وأقسى أيامهم، كما أن القوات الأمريكية هي الأخرى، تتعرض لانتكاسات ميدانية خطيرة، ومن أبرزها إسقاط المروحيات ما يجعل القوات الأمريكية مكشوفة وبدون دعم ميداني.

ثانيا: الانقلاب العسكري بمفهوم جديد

من المتعارف عليه، أن الانقلابات العسكرية، خاصة في العالم الثالث، تحصل

من خلال قيادة تنظيم يتزعمه عدد من الضباط للإطاحة بنظام يعتقدون أنه غير مقبول من قبل الشارع ، ومنذ البيان الأول ، يتجه الخطاب السياسي إلى اعتماد سياسة بديلة تختلف عن سابقتها ، لتقترب من المواطن ، وتبدأ مرحلة بناء الثقة معه ، على اعتبار أنها جاءت لتلبي مطالبه الأساسية ، وفي مقدمتها المطالب الوطنية وتوفير الخدمات واعتماد البرامج التنموية ، مايدفع بالناس إلى الالتفاف حول قادة الانقلاب وتوفير الدعم والحماية لهم ، أما فيما يتعلق بالوضع في العراق ، فإن الأساس الذي يمكن اعتماده في سيناريو الانقلاب العسكري غير مقبول ، من قبل القوة الرئيسية الحالية في الميدان العراقي وهي(المقاومة العراقية) ، لأن مثل هذا الانقلاب ، إذا ماحصل ، فهو عبارة عن صياغة وصناعة أمريكية ، لأنه سيجري بدعم من القوات الأمريكية في العراق ، والهدف منه تغيير المجموعة التي لم تحقق للإدارة الأمريكية أهدافها في العراق ، بمجموعة أخرى ، ولهذا فإن المقاومة العراقية والمعارضين للاحتلال ، ينظرون إلى مثل هكذا سيناريو على أنه محاولة فاشلة ، وعدم قبولها يعني استمرار الهجمات التي تنفذها المقاومة ، ولن يتحقق من جراء ذلك أي شيء يذكر. أما المفهوم الجديد للانقلاب العسكري ، الذي يجري الحديث عنه في بعض الأوساط ، فيتمثل بصياغة شكلية واعتماد خطاب مختلف في حين تبقى الثوابت على حالها والمتمثلة ببقاء القوات الأمريكية في العراق ، والتمسك بالأجهزة الأمنية ، التي تعمل لخدمة قوات الاحتلال الأمريكي في العراق.

ثالثا: حكومة إنقاذ وطني:

هذا السيناريو يحاول إشراك ثلاثة أطراف في هذه الحكومة ، أولها الطرف الذي دخل في العملية السياسية ، وأعلن عن تردده وعدم قناعته بها ، وانتقاده لهذه العملية وعدم رضاه عن أداء الحكومة التي أنتجتها العملية السياسية ، والطرف الثاني من الذين انغمسوا في هذه العملية ولديهم الاستعداد لانتقادها بقوة والتخلي عنها ، أما الطرف الثالث فهم بعض الفصائل المسلحة من المقاومة العراقية ،

وجرت عمليات جس نبض لمعرفة مدى استعداد الطرف الثالث لقبول هذا السيناريو ، لكن ماصدر من بيانات وتصريحات من فصائل المقاومة العراقية ، أكدت أنها ترفض بصورة قاطعة مثل هكذا خطوات ، لأنها تحاول في مجملها سحب فصائل المقاومة إلى منطقة القتل الأخلاقي ، وهو ما يتنافى ومبادئ المقاومة ، لأن المشروع وحسب ماتراه المقاومة الذي لا يتخلص من الأخطار الرئيسية الثلاثة- كما أشرنا وهي(الاحتلال والأجهزة الأمنية والعملية السياسية) ، لايمكن أن يحقق السيادة الكاملة والمطلقة للعراق ، ويتنافى وبرنامج المقاومة العراقية السياسي ، الذي يهدف إلى التخلص من الاحتلال ، بصورة كاملة ونهائية والمحافظة على عراق واحد موحد ، لذلك فإن مصير مثل هذه الحكومة ، لن يكون أفضل من الحكومة الحالية أو من الحكومات التي سبقتها .

رابعا: إعادة احتلال العراق

هذا سيناريو تم تدارسه ، بناء على مقترحات غير واقعية تقدم بها بعض العراقيين الذين يحاولون إقناع الإدارة الأمريكية البقاء أطول مدة ممكنة في العراق، وينطلق أصحاب هذا الرأي من الأفكار التالية:

١-إن التخلي عن المشروع الكوني الأمريكي في العراق ، يشكل كارثة حقيقية لمستقبل الولايات المتحدة في العالم ، لأن هزيمتها تعني نهاية هيبة أمريكا وانكماش مكانتها في العالم.

٢-إن الحل في العراق ، لابد أن يكون حلاً عسكريًا وأمنيًا ، وأن بإمكان الإدارة الأمريكية أن تزج بعشرات الآلاف من قواتها في العراق ، وتمارس مختلف أنواع البطش والقتل والاعتقال ، وبذلك تتمكن من القضاء على المقاومة العراقية ، العقبة كأداء بوجه المشروع الأمريكي.

٣-الضغط على الدول العربية والإسلامية ، ودول العالم لإرسال قوات بأعداد كبيرة لمساندة ومساعدة القوات الأمريكية في إعادة احتلال العراق من جديد ،

وبذلك ستكون القوات التي تقف في مواجهة المقاومة وهي القوات العربية والإسلامية والدولية ، ووفق هذا السيناريو فإنه بالإمكان إنهاك المقاومة العراقية ، بأقل الخسائر الأمريكية ، وبعد ذلك تعود الأمور إلى نقطة البداية في ربيع عام٢٠٠٣.

هذا السيناريو ، قد يكون مقبولا من قبل السياسيين الأمريكيين ومقنعا لهم ، لكن القادة العسكريين في الميدان ، يدركون تماما ، أن التفكير بالحل العسكري واستخدام القوة في العراق ، يعني الانتحار والإقدام على إرسال المزيد من الجثامين إلى الأسر الأمريكية ، ويشاطرهم هذه القناعة القادة البريطانيون من العاملين ضمن القوات البريطانية في العراق ، لذلك فإن مثل هذا السيناريو لن يجد له من يؤيده ، لأن الجميع يدركون حقيقة الأوضاع في ميدان القتال ، الذي يدور بين طرفي الحرب في العراق ، وهما قوات الاحتلال الأمريكي والمقاومة العراقية.

خامسا: تقسيم العراق إلى ثلاث دول

إن تقسيم العراق إلى ثلاث دول ، ليس جديدًا وجرى الحديث بهذا الاتجاه قبل احتلال العراق في ربيع عام٢٠٠٣ وعندما برزت صعوبات كثيرة أمام مشروع تقسيم العراق ، اتجه أصحاب هذا الطرح إلى إيجاد بديل لايختلف عن التقسيم وهو موضوع الفيدراليات ، وتضمنها الدستور الذي تم إقراره في (١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥) ، وانقسم الموقف من هذا الدستور إلى قسمين ، فهناك من يحاول إجراء تعديلات على الدستور ، الذي جرى الترويج له وإعداده والتصويت عليه ، ضمن خطوات الاستعجال الأمريكي في العراق ، ومن أبرز النقاط الخلافية بهذا الشأن ، هو مسألة الفيدرالية ، أما القسم الآخر من العراقيين ، فقد أعلنوا رفضهم القاطع للدستور والعملية السياسية ، لأن كل ذلك جرى في ظل وجود الاحتلال ، ويرى هؤلاء أنه لايمكن أن يكون شرعيا ، ويؤمنون بضرورة العمل بمختلف الطرق المشروعة لإسقاط العملية السياسية ، ومن بين فقراتها الخطيرة ،

هو الدستور وما يتضمنه من مواد تعمل على تقسيم العراق، والدول المقترحة هي دولة(الجنوب) ودولة (الوسط) والدولة(الكردية) في الشمال.

لكن بسبب الضغوطات التي يتعرض لها الأمريكيون في الميدان القتالي، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي، فقد أعلنوا وعلى لسان أكثر من مسؤول ومن بينهم الرئيس بوش ووزيرة الخارجية (كونداليسا رايس)، مطالبين بإجراء تغييرات على الدستور، في محاولة لتهدئة المقاومين للوجود الأمريكي والمناوئين للاحتلال، لكن هذه العروض لم تلق آذانا صاغية، ويصر الرافضون للاحتلال على إلغاء العملية السياسية برمتها ومن بينها الدستور الذي يعتقدون أنه يؤسس لأخطار مستقبلية كثيرة ومتشعبة، وقد وصف السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية هذا الدستور بأنه عبارة عن (وصفة للفوضى).

لذلك فإن مثل هذا السيناريو، لايمكن تحقيقه، وإن عمل السائرون على هذا الطريق، كل مايستطيعون لتحقيقه، ومن أهم مستلزمات ذلك هو ممارسة التهجير الطائفي والعرقي، والوصول إلى صيغة التقسيمات التي رسموها قبل احتلال العراق، وصياغة خارطته على شكل(شيعي) في الجنوب و(سني) في الوسط و(كردي) في الشمال.

إن الضمان الوحيد لتحقيق هذا السيناريو، هو بقاء قوات الاحتلال وفرض سيطرتها التامة على العراق، ولأن هذا الأمر أصبح من المستحيل تحقيقه، فإن خروج القوات الأمريكية، يعني انهيار جميع أشكال التركة السياسية، التي حاول الأمريكيون زرعها وتثبيتها في المجتمع العراقي، وفي المقدمة منها أركان العملية السياسية، ومن أهم تلك الأركان الدستور، الذي يتبنى الفيدرالية، و التي يعتقد الوطنيون العراقيون، أنها تهدف إلى تقسيم العراق، وهذا لايمكن تحقيقه في هذا البلد.

٦-المشروع الوطني لبناء العراق:

يحاول هذا المشروع، أن يتعامل مع القضية العراقية بالكثير من الواقعية والعقلانية، ومن أهم ميزات هذا المشروع، أنه يشخص بدقة متناهية الأخطار

المحيقة بالعراق ، وينطلق من رؤية تقول ، إن نجاة العراق من واقعه المأساوي والوصول إلى مستقبل مشرق ، لايمكن أن يتم من خلال المعالجات الجزئية وعمليات التخدير السياسية ، كما أن المشاريع والمقترحات التي تنطلق من رؤية فئوية أو طائفية أو عرقية ، لايمكن أن تحقق ما يصبو إليه جميع العراقيين ، وأن السيناريوهات التي ترتبط بالاحتلال ومشاريعه ، لايمكن أن تنتقل بالعراق إلا بالاتجاه السلبي ، والذي يعني الإيغال بالفوضى والقتل والدمار ، ومن هنا يأتي هذا المشروع الذي ينطلق من وجوب التخلص نهائيا من الأخطار التي تهدد العراق وهي:

١-الاحتلال.

٢-الأجهزة الأمنية.

٣-العملية السياسية.

إن الحقائق التي يجب أن نضعها نصب أعيننا جميعا ، تقول إن الاحتلال الأمريكي للعراق ، قد تسبب بكل هذا الخراب والقتل والدمار ، واحتمالات جر العراقيين إلى الفتنة والاحتراب الداخلي ، كما أن جميع المؤشرات والدلائل ، تؤكد تخلي الإدارة الأمريكية عن مشروعها في العراق ، وأن الخطاب اليومي الأمريكي ، يمهد بخطوات سريعة للانسحاب من العراق ، ولذلك فإن المطلوب من العراقيين ، أن يقدموا مشروعا عقلانيا واقعيا ، تبدأ أولى خطواته بالتخلي عن حلم الاستعانة بالقوات الأمريكية ، والانتقال من التفكير والتخطيط على أساس وجود مظلة الحماية الأمريكية ، إلى التفكير بتجرد عن ذلك ، والنظر إلى مستقبل العراق بطريقة مغايرة عن الأهواء السياسية والأحلام ، التي ترعرعت في ظل سطوة القوات الأمريكية ، التي لن يطول وجودها.

كما أن الوضع في العراق ، لابد أن يخضع لتقسيم علمي دقيق ، ينطلق من قراءة ميدانية تعتمد مراقبة أطراف الحرب الرئيسية التي تدور رحاها في العراق ،

ومن المعروف أن هذين الطرفين الأساسيين هما الأول قوات الاحتلال، والثاني هي المقاومة العراقية. وإذا كان الطرف الاول يعلن تراجعه وانكماشه، ويقر بصعوبة مطاولته وبقائه في العراق، ويتقدم الطرف الثاني بخطوات قوية وواثقة، ويتأكد في الميدان أن فصائل المقاومة تلحق المزيد من الخسائر بقوات الاحتلال، هذه القوات التي اعترفت بهزيمتها عندما اتجهت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي أعلنها الرئيس جورج بوش إلى الحديث عن أمن مدينة بغداد فقط، بعد أن كان الخطاب الأمريكي، يتحدث قبل غزو العراق، عن تحقيق الأمن الكوني انطلاقا من العراق، لاشك أن أي عاقل ومتابع يدرك تماما أن الأميركيين بهذه الإستراتيجية، إنما أعلنوا أمام الرأي العام العالمي شهادة وفاة لمشروعهم في العراق، أما الطرف الثاني في حرب العراق، فإنه يعلن عمليا سيطرته على مناطق كثيرة من العراق، وعدم إمساك المقاومة العراقية بالأرض بصورة تامة، لايعني أنها غير مسيطرة على تلك المساحات، بل إن الأمر يرتبط بالتكتيك العسكري، والرؤية السليمة والاتجاه نحو الإنهاك التام لقوات الاحتلال، من خلال إستراتيجية قضم قطعاتها وتدمير هيبة دولة الاحتلال الأمريكية أمام العالم اجمع.وما مرحلة التركيز على إسقاط المروحيات الأمريكية، إلا التأكيد على سلامة الخطوات والمراحل، التي تتبعها فصائل المقاومة في حربها الشرسة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، ويعلم الأمريكيون قبل غيرهم، أن إنهاء دور المروحيات في ساحة الحرب في العراق، يعني أن قواتهم ودبلوماسيهم حتى الذين يقيمون داخل المنطقة الخضراء، سيصبحون صيدا سهلا ويقعون بأيدي رجال المقاومة أما أسرى أو قتلى، وعندها، لن تتمكن عوائلهم في الولايات الأمريكية من الحصول على جثامين أبنائهم.

إن اقتناع العراقيين بحتمية خروج المحتل، يمهد الطريق أمام الجميع لمناقشة المشروع الوطني العراقي والمشاركة فيه، ويمكن إدراج أهم الخطوات التأسيسية لهذا المشروع بالنقاط التالية:

أولا: أن يتفق العراقيون على تشخيص الأخطار التي تهدد حاضر ومستقبل العراق والتي اشرنا إليها.

ثانيا: أن يطالب العراقيون الإدارة الأمريكية بالإعلان عن جدول زمني معقول لخروج قواتها من العراق ، على ألا يتضمن ذلك أي شكل من أشكال التواجد ، لا على شكل خبراء ولا مشرفين ولا مستشارين ، ولا قواعد ولا قوات طوارئ على حدود العراق.

ثالثا:أن تتم عملية إعادة بناء جقيقي للقوات الأمنية العراقية ، وأن يتولى القيادة عسكريون وطنيون مستقلون ، غير مرتبطين بحزب ولا يعملون إلا للعراق ومستقبله.

رابعا:أن تبدأ أولى خطوات القيادة العسكرية بالإعلان عن تعليق العمل بالدستور وإعلان الأحكام العرفية.

خامسا:أن يتم الإعلان بصورة واضحة وصريحة عن مهام القوات الأمنية العراقية ، وتنحصر في تامين الأمن والحماية لجميع العراقيين ، ولاتمارس أي شكل من الاعتقالات ودهم البيوت.

سادسا:أن يتم إطلاق سراح جميع المعتقلين ، وإعادة محاكمة الذين صدرت أحكام بحقهم ، على أن تتشكل هيئات قضائية جديدة ، لاترتبط بالأحزاب والكتل السياسية ، ولكي يشعر العراقيون بالطمأنينة الحقيقية ، ولا ضير أن يصدر عَفْوٌ عامٌ وشامل.

سابعا:أن تبدأ فورًا عملية إعادة المهجرين وبضمانات أمنية.

ثامنا:تشكيل مجالس محلية من أبناء المناطق ، تتكفل بالتنسيق مع القوات الأمنية في عملية توفير الخدمات ، والشروع بتنظيف الأحياء وإعادة تأهيل المدارس والمعاهد والمستوصفات.

تاسعا:أن يفرض القادة العسكريون أقسى العقوبات على كل فرد أو ضابط في

الأجهزة الأمنية ، يتحدث بمفردات ذات دلالات طائفية أو عرقية ، والعقوبات الأقسى يتعرض لها كل من يتصرف على هذه الشاكلة المقيتة والمرفوضة من قبل جميع العراقيين ، إذ أن الجميع يدركون أن الطائفية السياسية التي برزت في حياتهم هي أس البلاء و الشر.

عاشرا: تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات حقيقة ، بعد استكمال جميع مستلزماتها ، وفي مقدمتها أن يتم فرض الأمن ، وتوفير الخدمات ، وإيجاد مناخ اقتصادي يتناسب وإمكانات العراق الاقتصادية ، ومحاولة القضاء على البطالة ، وتهيئة الأجواء لعودة الكفاءات ، وتنفيذ مشروع إغادة الإعمار على أوسع نطاق.

إن المشروع الذي يتضمن خروج قوات الاحتلال ، والتخلص منها بصورة نهائية وكاملة ، ووجود قوات أمنية عراقية مهمتها الأولى والأخيرة حماية المواطن وتوفير الأمن له وعائلته وممتلكاته ، ووجود خطة لإعادة الإعمار وتوفير الخدمات ، وفق كل ذلك تهيئة الأجواء السليمة لإجراء انتخابات عراقية لاتقبل تهميش طرف وإقصاء آخر على الإطلاق ، وترفض الاعتماد على الطائفية والعرقية، وتتقدم الكفاءات لخدمة العراق على الولاءات الحزبية والفئوية والطائفية والعرقية ، والانتقال من الجحيم الحالي بكل أشكاله وألوانه وقساوته ، التي تطال الجميع ولاتفرق بين زيد وعمر ، والشروع بمرحلة أخرى يجد فيها العراقي نافذة للأمل ، بعد أن أوصدوا أمام عينيه جميع النوافذ والثغرات والأبواب، وأمطروه بوابل من أكداس الرماد الأسود.

إن مثل هذا المشروع يحقق لمن يرفع السلاح ضد المحتل مايريد ، ويتعهد بضمان أمن المواطن ، وينزع الألغام التي زرعوها في الجسد السياسي والاجتماعي العراقي ، ويبدأ مرحلة الإعمار على طريق تحقيق الرفاهية ، ويضمن لأصحاب المشاريع السياسية مايوفر السيادة والاستقلال للعراق والمحافظة على وحدة هذا البلد ، أما الذي يريد تحقيق ماهو خارج عن هكذا توجيهات ،

ويختلف مع هذه الأسس ، التي تمثل طموحات العراقيين ، فإن مكانه سيكون بعيدا عن الدائرة العراقية المعروفة بتماسكها وبعلاقاتها الاجتماعية القوية والوثيقة.

الخلاصة

إن بإمكان العراقيين ، أن يختاروا أحد هذه السيناريوهات ، من تلك التي يتم تداولها ، ويجري الحديث عنها في الدوائر والدهاليز المغلقة ، فهذا الشعب هو أول من اخترع الكتابة وأجداده هم الذين وضعوا أول مَسَلّة للقانون ، وتاريخ العراقيين يزخر بالعلوم والمعرفة ، وأهله يمثلون نموذج التآلف والمحبة والتعاون بين الطوائف والأديان والأعراق ، وهم قادرون على تجاوز أخطر وأصعب المحن والمصاعب ، وبسهولة يستطيعون تبين ماهو سيىء ، وماهو مفيد لهم ولمستقبل أجيالهم.



(١٣)

المقاومة العراقية والخيارات الأربعة

المنشور في الشرق الأوسط اللندنية في ٢٧/٨/٢٠٠٩

هناك أربعة خيارات أمام المقاومة العراقية في الوقت الحالي ، ولكل خيار منها خصوصيته ، ويبدو من الصعب الخلط بين خيارين أو أكثر ، وتقتضي المرحلة بجميع معطياتها ، الركون إلى أحدها واعتماده ، في ضوء الفرز الدقيق ، والقراءة الموضوعية للمرحلة المقبلة واستشراف آمادها.

الخيارات الأربعة هي:

أولا: إلقاء السلاح: يتم اعتماد مثل هذا التوجه ، في حال اقتنع المقاومون بأنهم حققوا أهدافهم ، التي رسموها في بداية انطلاق المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق ، التي ابتدأت بعد أيام قلائل من احتلال بغداد في التاسع من أبريل (نيسان) عام ٢٠٠٣ ، حيث قتلت المقاومة أول جنود المارينز بعد ثلاثة أيام من الاحتلال ، وشن مقاومون عراقيون هجوما واسعا ضد دورية أمريكية في الجانب الغربي من بغداد في منطقة نفق الشرطة في١٨/ ٤/ ٢٠٠٣ (أدبيات جيش الراشدين) ، ثم توالت الهجمات وتصاعدت ، وأخذت بالانتشار في مختلف مناطق العراق ، ومنذ أن بدأت أدبيات المقاومة بالخروج إلى الرأي العام ، لم يتزحزح خطابها قيد أنملة عن الهدف

الأسمى المتمثل بطرد الاحتلال الأمريكي من العراق ، وإفشال مشروعه الأخطر في تاريخ البشرية ، والمحافظة على وحدة العراق أرضا وشعبا ، ولأن أهداف المقاومة مازالت هي المحرك الأساسي لفصائل وكتائب وجيوش المقاومة ، والتزامها بذات الثوابت والتوجهات ، فإن إيقاف المقاومة وإنهاء عملياتها غير ممكن على الإطلاق ، بل إنه قد يكون ضربا من المستحيل إقناعها بإلقاء سلاحها ، قبل تحقيق أهدافها التي انطلقت من أجلها.

الثاني: الانخراط في العملية السياسية وإصلاحها: قد يكون هذا التوجه ، المحرك الأساسي ، لجميع المحاولات التي جرت منذ عام٢٠٠٥ ومازالت ، والتي تندرج تحت يافطة (المصالحة في العراق) ، وقد حاولت الإدارة الأمريكية فتح مثل هذا النفق ، لتزج به فصائل المقاومة العراقية ، على أمل تذويب برنامجها الوطني في دهاليز العملية السياسية ، وانطلقت أقوى المحاولات في مؤتمر(الوفاق) الذي عقد في القاهرة في١٩ ، ٢٠ ، ٢١ نوفمبر(تشرين الآخر) ٢٠٠٥ برعاية الجامعة العربية ، والاجتماع التحضيري الذي عقد في مقر الجامعة العربية في يوليو(تموز) ٢٠٠٦ ، لكن جميع الطروحات اصطدمت بثوابت القوى الوطنية التي تتطابق تماما مع خطاب المقاومة وأهدافها ، التي تمسكت بالثوابت الوطنية ، المطالبة بخروج الاحتلال كاملا ، والتخلص من العملية السياسية التي صنعها الاحتلال الأمريكي ، وصاغها على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية ، وما تمخض عنها من دستور وقوانين ومؤسسات وغيرها ، اعتمادا على رؤية دقيقة ، تؤكد أن كل ذلك يمثل مجموعة أخطار وألغام تم زرعها في الجسد السياسي الحالي في العراق ، وبدون التخلص منها ، لا يمكن للعراق أن يتعافى ، ولن تكون هناك برامج وطنية تنموية شاملة ، تخدم حاضر العراق وأجياله المقبلة ، وبالرغم من جميع المحاولات المعلنة والخفية ، التي جرت لثلم هذه القناعة ، إلا أن خطاب المقاومة العراقية والقوى المناهضة للاحتلال ، لم يتبدل وبقي واحدا وثابتا إزاء أخطار العملية السياسية وما تختزنه من أمراض ، ما يضعها في خانة

(الميئوس من علاجها) ، ولا حل إلا بالاقتلاع التام ، وصياغة عملية سياسية عراقية ، لا تمت بأي صلة لما زرعه الاحتلال الأمريكي في العراق ، ومن هذا الفهم، فإن انخراط المقاومة العراقية في العملية السياسية ، على أمل إصلاحها ، قد يبدو مستحيلا ، بل هو كذلك ، لأنه يتناقض تماما وتوجهاتها وقناعاتها وثوابتها.

الثالث: استمرار المقاومة على ما هي عليه: لا شك أن المقاومين في مختلف التجارب التي عاشتها الأمم والشعوب ، يضعون باستمرار الخطط والبرامج ، التي تقربهم من أهدافهم بأسرع وقت ممكن ، ومن يلقي نظرة سريعة ، على واقع المقاومة في العراق حاليا ، يخرج بالاستنتاجات التالية:

أ ـ لقد حققت نتائج باهرة في الميدان القتالي ، وألحقت الكثير من الخسائر بقوات الاحتلال الأمريكي والقوات الأجنبية المساندة لها.

ب ـ وفقا للمعيار الأهم في الحروب ، فإن جنود الاحتلال يعيشون أوضاعا نفسية متعبة جدا ، وهذا ما يعترف به البنتاغون ، حيث يعيش الآلاف منهم في حال من القلق والخوف ، وهو نتيجة طبيعية لفعل الهجمات التراكمية التي نفذتها فصائل المقاومة العراقية ومازالت ، ويؤكد ذلك التفوق العسكري الميداني للمقاومة.

ج ـ استعادت قوات الاحتلال شيئا من توازنها الذي فقدته تماما خلال عامي ٢٠٠٥و٢٠٠٦ ، تحت ضربات المقاومة الموجعة ، بعد استئجار الصحوات لصالح قوات الاحتلال.

د ـ تحاول قوات الاحتلال الاختباء شيئا فشيئا خلف الأجهزة الأمنية الحالية من شرطة وجيش وصحوات ، وجعل المواجهة مباشرة بين العراقيين ، مما يسهم في إعادة شيء من التوازن المفقود عند جنودها ، وفي حال استمرار ذلك ، فقد يتم استبدال القوات الحالية بغيرها ، مما يجعلها في وضع نفسي أفضل ، وتفقد بذلك المقاومة أهم مكتسباتها المتمثلة في زرع الرعب والهلع في قلوب جنود العدو.

ومن هنا ، فإن استمرار الحال كما هو عليه ، أي الاكتفاء بشن الهجمات التقليدية (تفجير العبوات ، قصف القواعد بالهاونات والصواريخ ، استخدام القنص في مناطق متباعدة وقليلة) قد يسهم في إضعاف المقاومة إذا ما امتد لفترة طويلة. وتفقد بذلك أهم أدواتها في تحقيق أهدافها الأساسية ، التي انطلقت من أجلها ، والمتمثلة كما أسلفنا ، في طرد الاحتلال والمحافظة على وحدة العراق أرضا وشعبا.

لذلك ، فإن هذا الخيار قد يبدو غير مُجدٍ ، والتمسك به والسير بذات الوتيرة ، لن يرتقي بالمقاومة إلى درجات أعلى ، إن لم يبدأ العد التنازلي ، استنادا إلى تأثير الفعل الميداني على التوجه السياسي للبيت الأبيض ، وقد يؤخر تحقيق الأهداف المنشودة للمقاومة.

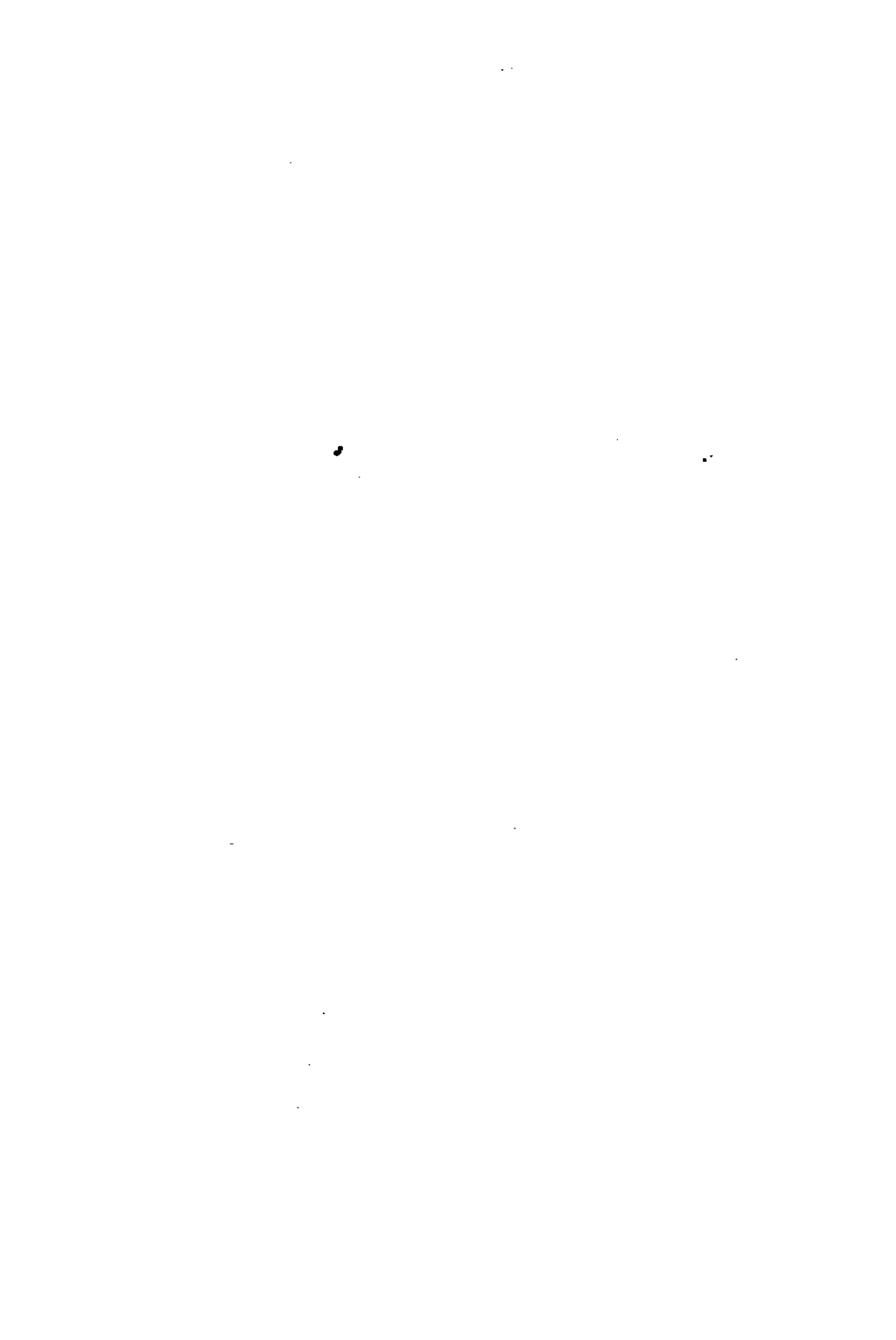
الرابع: المعارك الكبرى: إن حسم الصراع في العراق بين قوات الاحتلال الأمريكي والمقاومة ، يحتاج إلى معارك كبرى ، تشنها فصائل المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الساندة لها في مختلف مناطق العراق ، وعبر التاريخ لن يخرج الاحتلال إلا بالمعارك الكبرى؛ فقد تحررت فيتنام بعد معارك كبيرة وحاسمة استمرت أربعين يوما ، وانتهت بهروب القوات الأمريكية بالمروحيات ، من على سطح السفارة الأمريكية في سايغون في ٣٠- أبريل١٩٧٥ ، وانهزم الفرنسيون في الجزائر مرغمين لتحصل الجزائر على استقلالها في مارس (آذار) ١٩٦٢ ، ولن يخرج الأمريكيون من العراق إلا بأحداث كبرى ، خاصة أن الأوضاع السياسية في الداخل الأمريكي مهيأة في الوقت الحالي للتفاعل مع أحداث من هذا النوع ، وإذا خسرت القوات الأمريكية أعدادا كبيرة من جنودها ، وتم تسليط الأضواء الإعلامية على ذلك. وإذا ما تمكنت المقاومة من أسر جنود وضباط أمريكيين ، أو السيطرة على قواعد ومقرات للقوات الأمريكية ، فإن إدارة البيت الأبيض ، ستسارع لطلب التفاوض ، والشروع بالانسحاب الفوري أو

بجدولته ، مع تلبية جميع مطالب العراقيين ، وأن أحداثا كبيرة ستهز الرأي العام الأمريكي والعالمي ، وستعيد جميع الأطراف التي تحاول دعم المشروع الأمريكي في احتلال العراق حساباتها ، وتنقلب الطاولة على أصحاب الأفكار والمشاريع التي تريد بقاء القوات الأمريكية في هذا البلد ، كما أن هجمات كبيرة ونوعية ، ستسقط بالضربة القاصمة الادعاءات الأمريكية التي تروج لإحكام سيطرتها وتحسن الأمن في العراق.

ويتحقق بذلك للمقاومة ما انطلقت في سبيله بعد أيام قلائل من احتلال العراق، وتحصد زرعها ، الذي قدمت في سبيله مئات الآلاف من الضحايا والمعتقلين والملايين من المشردين من بلدهم وديارهم.

خلاصة الخيارات الأربعة: لا شك أن العاقل يذهب باتجاه الخيار ، الذي يخدم قضيته ، وما قدمناه من خيارات لا يحتاج إلى الكثير من الشرح والإيضاح، فبقدر ما تحاول إدارة الاحتلال الأمريكي ، أن تخلط الأوراق لتتداخل الألوان والأفكار والرؤى ، فإن الأمور واضحة وجلية ، والخيار الوحيد الذي يحسم قضية العراق واضح ، إذا ما توفرت الإمكانات والمستلزمات الضرورية ، طالما أن الإرادة متوفرة والتصميم على إنجاز المهمة العراقية راسخ لا يتزحزح. ويبقى الميدان مفتوحا على جميع الخيارات ، وهذا ما يمثل قناعة عبقري الإستراتيجية العسكرية الصيني (صن تزو) صاحب كتاب (فن الحرب) ، الذي قال: إنَّ فن الحرب ذو أهمية بالغة ، فهو مسألة حياة أو موت.





(١٤)

الاختلاف الأيدلوجي
وأثره على المقاومة في العالم العربي

ارتبط ظهور المقاومة في الوطن العربي (فلسطين ، لبنان والعراق) بوجود المحتل على أرض الواقع ، ومع اختلاف هوية المحتل في لبنان وفلسطين (الاحتلال الإسرائيلي) عن هويته في العراق (الاحتلال الأميريكي) ، إلا أن القناعة الراسخة تؤكد التقاء الهدف النهائي لجهتي الاحتلال ، وتكامل الخط الإستراتيجي الذي تعمل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة وإسرائيل على تحقيقه في ضمان الأمن الدائم لدولة إسرائيل وبسط الهيمنة الكونية للولايات المتحدة .

على أساس هذا الفهم لجوهر الاحتلال وطبيعة أهدافه ، برزت المقاومة التي حملت السلاح بوجه المحتل ، وانطلقت عجلتها ، وقبل الخوض في تأثير الاختلاف الإيدلوجي على المقاومة في العالم العربي ، لابد من الوقوف عند نقطتين جديرتين بالاهتمام ، هما:

الأولى: إن جميع أشكال المقاومة في الوطن العربي ، هي وليدة الحاجة ، ولم تستند إلى رؤية إستراتيجية مسبقة(المقاومة الفلسطينية جاءت ردا على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، والمقاومة اللبنانية خرجت إلى الوجود نتيجة للاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ ، والمقاومة العراقية ، انبثقت بعد احتلال القوات الأميركية العراق في العاشر من ابريل عام ٢٠٠٣ .

الثانية: إن انضمام الآلاف من المقاومين في لبنان والعراق إلى فصائل المقاومة، لم يتم قبل حصول الاحتلال الجغرافي لبلدانهم ، بل جاء بعد وقوع الاحتلال ، وهنا تبرز مسألة في غاية الأهمية ، هي مدى التقاء أو افتراق المقاومين في الهدف النهائي ، استنادا إلى القناعة الراسخة ، التي لاتقبل الشك ، والتي تقول : إن هدف المحتل الإسرائيلي في (لبنان وفلسطين) يلتقي بقوة مع هدف المحتل الأميركي في (العراق)، أي أن تحرير أي من الأراضي المحتلة ، هل سيفضي إلى انكفاء المقاومين وتركهم الميدان القتالي ، أم أن تحقيق ذلك (أي تحرير الأرض في أي من الدول) سيدفع بالمقاومين إلى الانضمام إلى فصائل المقاومة الأخرى ، على طريق تحقيق الهدف النهائي ، الذي ينبغي إفشال الهدف المحوري للولايات المتحدة وإسرائيل؟

الاختلاف الإيدلوجي

إن الاختلاف الإيدلوجي ، قد يكون أكثر وضوحا ، عندما يتم الحديث عن المقاومة على انفراد ، دون الخوض في رسم الأهداف النهائية للمقاومة ، وإذا أردنا أن نتوقف عند نقاط الضعف في هذا الجانب فيمكن حصره في الزوايا التالية:

١- إذا اقتصرت أهداف المقاومة على جزئيات القضية الرئيسية ، أي أن يكون الهدف النهائي للمقاومة اللبنانية هو تحرير الأراضي اللبنانية ، والتوقف عند هذا الحد ، واقتصار إستراتيجية المقاومة الفلسطينية ، على تحقيق أهداف محدودة وإعطاء الشرعية لوجود دولة إسرائيل ، دون العمل على إعادة جميع الحقوق

الشرعية ، وبالمقابل أن تهمل المقاومة في كل من لبنان وفلسطين موضوع الاحتلال في العراق ، وأن تكتفي المقاومة العراقية بالعمل على طرد الاحتلال الأميركي ، دون اعتماد إستراتيجية أشمل وأوسع ، تتمثل بالتخلص من أساس وجذور الاحتلال في الوطن العربي ، وهو الوجود الإسرائيلي ، وإفشال مخططات الساند والداعم الرئيسي وهو الإدارة الأمريكية.

٢- قبول المقاومة في أي من هذه البلدان ، الانخراط بالعملية السياسية وفق الآلية والهيكلية التي ترسمها الدوائر الأمريكية والإسرائيلية أو الجهات المرتبطة بها ، ما يعني انجرارها خلف أوهام بناء الدولة الحديثة ، وما يطلقون عليه تسمية الديمقراطية التي تتم صناعتها حسب المقاسات الغربية ، ولاشك أن ذلك ، سيتكفل بنخر المرتكزات الأساسية للمقاومة ، ويعجل بقضم الروح القتالية وبالتالي تحويلها إلى قوة فارغة ، غير قادرة على تحقيق أهدافها النهائية.

عناصر القوة

لابد من الاعتراف ، أن الحكومات العربية ، قد تخلت عن المقاومة الفلسطينية ، وازداد الخذلان لهذه المقاومة عندما تخلى عنها الشارع العربي ، وبقيت لوحدها تقاتل العدو الإسرائيلي ، وعندما اجتاحت إسرائيل لبنان أوائل ثمانينيات القرن الماضي ، أرادت من جراء ذلك إنهاء أي رئة تحاول دعم المقاومة الفلسطينية ، لكن الذي حصل ، أن ردة الفعل على الاحتلال جاءت بظهور المقاومة اللبنانية ، ولاشك أن ذلك مثل صدمة لدوائر صنع القرار في كل مكان من إسرائيل والولايات المتحدة ، ولهذا اتجهت الخطط إلى تسريع الخطى نحو التفرد بالقرار الدولي من خلال تفويض القطب الثاني في المعادلة الدولية (الاتحاد السوفيتي) ، وتنصيب الإدارة الأميركية الحاكم الكوني ، وتحقق لها ذلك بسرعة مع بداية تسعينيات القرن الماضي ، اتجهت مخططات المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية ، الذين تبنوا إستراتيجية المحافظة على أمن إسرائيل

وفرض سيطرتها على الدول العربية ، ولتحقيق ذلـك ، تـم وضـع خطـة احـتلال العراق ، ومن ثم الشروع باحتلال مابين ٤٠ إلى ٥٠ دولة غالبيتها من الدول العربية الإسلامية ، وهذا ما أعلنه (ديك تشيني) نائب الرئيس الأميريكي ، وخلاصة هـذا المشروع الواسع إنهاء أية قوة عربية إسلامية ، قـد تسـهم في دعـم أي شـكل مـن أشكال المقاومة التي تهدد أمن إسرائيل ووجودها.

لكن من المعروف أن الطاولة انقلبت تماما بعد اندلاع المقاومة العراقيـة غيـر المتوقعة من قبل صناع القرار في واشنطن وتل أبيب ، لتباشـر هجماتهـا بعـد أيـام قليلة من احتلال بغداد في العاشر من أبريل ٢٠٠٣ تحديدًا.

ولابد من التنبيه هنا ، إلى أن مخططي الحرب عـلى العـراق أرادوا جنـي ثمـار ذلك على عدة جهات ومن بينها ، حصول حالة إحباط شاملة في الشـارع العربـي ، وتراجع الشعور المقاوم لدى فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان ، عـلى اعتبـار أن القوة العضمى ، التي تساند إسرائيل وتدعمها ، قـد وصـلت بكـل إمكاناتهـا عـلى مسافات ليست بعيدة ، وأنها أحكمت طوقها ، ولا سـبيل للوقـوف بوجههـا ، ولا أحد ينكر أن مثل هذا الإحساس قد هيمن على الكثيـرين ، لأن الصـدمة أكبـر مـن المتوقع.

لكن الذي حصل ، أن هذا الشـعور سـرعان مـا بـدأ ينقلـب بقـوة وبأضـعاف مضاعفة ، مع سرعة انبثاق المقاومة العراقيـة والتطـور النـوعي في عملياتهـا ضـد قوات الاحتلال الأميريكي ، وبروز جميع عناصر التفوق مـن هجمـات كثيـرة وفي مناطق واسعة ، إلى الجهد الاستخباري الواضح ، ووجـود فصـائل عديـدة ، مـع حصول قفزات في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ الهجمات.

كل ذلك برز خلال عدة أشهر ، لدرجة أن تصاعد عمليات المقاومة العراقية ، قد سبقت تغطيات وسائل الإعلام ، ولم تتمكن الدوائر الاسـتخبارية والعسـكرية الأمريكية من متابعة التطور الميداني المتسـارع الـذي تبـرز العمليـات العسـكرية

للمقاومة العراقية ، أما عندما تمكنت فصائل المقاومة من إفشال هجمات أقوى جيوش العالم وهو جيش الاحتلال الأمريكي في اقتحام مدينة الفلوجة مطلع أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٤ ، أي بعد عام كامل من الاحتلال ، فقد كان ذلك بمثابة بيان الهزيمة الأوسع الذي أعلن انكسار الجيش الأمريكي أمام المقاومة العراقية.

هنا لا نريد أن نتحدث عن تفاصيل كثيرة ، لكن ما نود الوصول إليه ، أن هذا التطور الكبير الذي حصل في العراق ، انعكس بصوره ايجابيه على الروح المعنوية لفصائل المقاومة في كل من لبنان و فلسطين ، ولاشك أن ذلك من أهم عناصر القوه ، ولو لم يكن هناك التقاء في الهدف النهائي ، لجميع المقاومين في(فلسطين و لبنان و العراق) وهو إفشال المخطط الأوسع (الأمريكي-الإسرائيلي) لما حصل مثل هذا التناغم بين أطراف المقاومة ، مايدلل على وجود إستراتيجية واحدة ، والعمل على تحقيق هدف واحد.

فبقدر ما جاءت نتائج الاحتلال الأمريكي السريع والخاطف للعراق خلال حملة الغزو(٢٠مارس إلى ٩-أبريل عام ٢٠٠٣). لتضيف إحباطا واسعا للمقاومة في كل من لبنان وفلسطين ، بعد أن خذلتها الحكومات العربية وتخلى عن دعمها ومساندتها الشارع العربي ، فقد انتعشت روح المقاومة بقوة ، عندما أدرك المقاومون والقائمون على إدارة المواجهة ، أن ما حصل في العراق قد أبرز مسألتين خطيرتين هما:

أولا: إن ما شاهدوه عبر شاشات الفضائيات من سلاح أميركي فتاك ، ومسرحه الأراضي العراقية، ليس بأكثر من صور أذهلت المراقب والمشاهد ، لكنها سرعان ما بدأت تتراجع وتنهزم وبصورة غير متوقعة .

ثانيا: إنَّ روح المقاومة لايمكن أن تموت عند الشعوب ، مهما تعرضت إلى التوسيع وحتى لو جاؤوا بكل هذه الأسلحة المتطورة ووضعوها أمامهم ، ولن تردع المقاومين وسائل الترهيب وأنواع التعذيب ، التي تمارس ضدهم (نموذج

معتقل - أبو غريب- مثالا على ذلك). بل إن جميع الممارسات والضغوطات والعمليات العسكرية من مداهمات واعتقالات ، لم تؤثر على نشاطات المقاومين ، بل إن جميع الدلائل تشير إلى ازديادها .

لاشك أن مثل هذه الصورة ، سرعان ماتنعكس على القناعات السابقة ، التي ترسخت خلال العقود الماضية ، خاصة خلال الفترة التي تفردت بها الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم ، ومواصلة إعلانها عن دعمها المطلق لإسرائيل وبذل كل ما في وسعها لتأمين الحماية لها ، كما أن كبار المسؤولين الأميريكيين ، لم يترددوا عن الإعلان من أن إحدى أهم أهداف غزو العراق واحتلاله ، هو لحماية إسرائيل .

وبطبيعة الحال ، أن ذلك الأمر لن يغيب عن عقلية المقاومين في فلسطين ولبنان .



(١٥)

رؤية خاطئة للمعارضة العراقية الحالية

وقعت القوى والشخصيات العراقية المعارضة للعملية السياسية الحالية ، بخطأ نعتقد أنه يرقى إلى مستوى الأخطاء القاتلة ، ومن يتابع غالبية تصريحات وتحليلات المعارضين للعملية السياسية ، يجد أنهم قد انتقلوا من رافضين للعملية السياسية، التي يقولون إنها صناعة أمريكية بحتة ، إلى معارضين لهذه العملية ، و وقع غالبية هؤلاء في شراك نصبها لهم أقطاب العملية السياسية ، عندما أدخلوا تزويقات شكلية على العملية السياسية ، خلال انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في (٢٠٠٩\١\٣١) ، حيث تقدمت بعض الوجوه مثل الحبوبي في كربلاء وقائمة الحدباء في الموصل ، وساهم هذا الأمر بإغراء الرافضين للعملية السياسية ، والإسراع لفتح نوافذ تفاؤلية كثيرة ، ترى تغييرات جذرية ستحصل في الانتخابات القادمة المقرر إجراءها في (٢٠١٠\١\١٦) ، وهنا نود التأكيد على نقطتين أساسيتين هما :

الأولى : إن صعود هذه الشخصية أو تلك القائمة ، لم يغير من جوهر المشهد السياسي في العراق . ولم يتمكن من التأسيس لجهد يمكن أن نطلق عليه

بـ(الـوطني) ، بسـبب الإبقـاء عـلى القـرار السياسـي والأمنـي والاقتصـادي بيـد الأحزاب الرئيسية في السلطة الحالية ، وأن كل ما حصل هو استبدال وجوه تابعـة بصورة مباشرة إلى أحزاب السلطة المعروفة ، بوجوه جديدة غير قادرة على تغييـر مسار و ثوابت وتوجهـات الواقـع السياسـي والأمنـي والاقتصـادي في العـراق . والتأثير الوحيد ، الذي نتج عن ذلك ، هو اقتناع الكثير من السياسيين المعارضين والأحـزاب والهيئـات والكتـل ، بـأن ذلـك يؤسـس لتغييـر جـذري في المشـهد السياسي خلال الانتخابـات القادمـة ، هـذا التصـور خـاطئ سيقود إلى تأسـيس قناعات لدى الكثير مـن الكتـل والشخصـيات ، للهرولـة إلى الانتخابـات ، دون دراسة متأنية ودقيقة لمرتكزات القوة لدى الأحزاب الرئيسـية الفاعلـة في السـاحة السياسية الآن ، ونقصد بها الأحزاب (الإسلامية)الطائفية الثلاثة (حزب الدعوة ، والحزب الإسلامي ، والمجلس الأعلى الإسلامي) والحزبان العرقيان (الاتحاد الـوطني الكردسـتاني والحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني) ، وسـنأتي عـلى ذكـر مرتكزات القوة عند هذه الأحزاب .

الثانية : بينما يسود اعتقاد لدى الكثير من المعارضين ، أن الأحزاب الإسلامية (الطائفية) قد ضعفت وتراجعت شعبيتها ، أو لنقل قدرتها على تحقيـق مكاسـب انتخابية ، في نفس الوقت ، نجد أن هذه الأحزاب تعمل في مجال ، يمكن القول ، إنه يستند إلى قراءة دقيقـة ومتأنيـة للأوضـاع في العـراق ، وترسـم زعامـات هـذه الأحزاب خطواتها بدقة ، فبالنسـبة للائـتلاف العراقـي الموحـد ، فإنـه يتجّـه إلى صناعة (حزب الله بمواصـفات عراقيـة) ، فـالمجلس الأعـلى الإسـلامي الـذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم ، يعمل على إشراك مجاميع صغيرة من زعامات قبليـة أو سياسـية مـن (العـرب السـنة) إضـافة إلى مجـاميع مـن الأقليـات والـديانات الأخرى، وحزب الدعوة جناح المالكي ، يسعى لضم مجـاميع عشـائرية لا تـأثير لها على أرض الواقع ، ومجالس الصحوة التي لم يعد لها ثقل مجتمعي في محيطهـا العشـائري ، وبـذلك ينـزع الائـتلاف اللبـاس الطـائفي ، الـذي طالمـا تعـرض

للانتقادات الشديدة بسببه ، ليرتدي عباءة سياسية أخرى ، لن تغير شيئا من جوهر سياساته و توجهاته على الإطلاق .

كما أن الحزب الإسلامي العراقي قد اتجه إلى ذات الأسلوب . ومن خلال متابعة تحركات قياداته ، فإنه يعمل على ترتيب قوائم جديدة ، ترتدي زي (الكفاءات) و (الشخصيات ذات الصبغة العلمانية) ، إلا أنها في واقع الأمر ، هي عبارة عن كتل تمثل في مجموعها ما يخطط له الحزب الإسلامي ، وما يريد تنفيذه من مخططات و توجهات بعد الانتخابات المقبلة ، وبدأت قيادة الحزب الإسلامي بالخطوات الرئيسية في وقت مبكر ، حيث أعلن طارق الهاشمي استقالته من رئاسة الحزب ، وتتجه بعض زعاماته لإعلان ما يشبه الانشقاق عنه وتشكيل قوائم جديدة ، لتتوحد لا حقا بعد الانتخابات ، ما يفضي إلى إبقاء الثقل الإداري والأمني ، بيد هذا الحزب في المناطق التي يتواجد فيها ، حتى وإن ظهرت تسميات أخرى.

وبالنسبة للحزبين الكرديين ، فإن نتائج انتخابات كردستان ، أعطت تصورات بأن التغيير على الأبواب ، إلا أن واقع الحال ، يؤكد أن القضية شكلية ، ولا تؤثر في جوهر السياسة المتبعة ، ولكنها أعطت ذات الانطباع الخاطئ الذي ولدته انتخابات المحافظات .

مرتكزات قوة الأحزاب الحاكمة

تتركز قوة الأحزاب الحالية في النقاط التالية :

١-سلطة المال ، الذي يلعب أقوى الأدوار في شعب يعيش أكثر من ٣٠٪ منه تحت خط الفقر ، وتسعين في المائة منه فقراء يعانون العوز والحاجة اليومية .

٢-السلطة الإدارية ، حيث يتم تعيين المحافظين وحراسهم ومدراء الشرطة وقادة الجيش وجميع الموظفين على أساس الانتماء لهذا الحزب أو ذاك ، ويعرف الجميع ، أن أي تعيين لم يحصل بعد الاحتلال الأمريكي في دوائر الدولة العراقية ،

إلا بعد الحصول على تزكية من الأحزاب الخمسة الماسكة بالسلطة ، وهاجس الولاء بدافع المصلحة الشخصية ، يلعب دوراً كبيراً في دعم هذه الأحزاب في الانتخابات .

٣-الفوضى الأمنية ، تخدم هذه الأحزاب ، وهناك خطط دقيقة للإبقاء على هذه الفوضى والارتباك ، لكي لا يعود خمسة ملايين عراقي مهجر داخل العراق وخارج العراق ، ويتم استخدام نسبة كبيرة من بطاقاتهم الانتخابية و تزويرها لصالح الأحزاب الرئيسية ، وكل حسب منطقته .

٤- إن جميع الموظفين من العاملين في الانتخابات (المفوضية والعاملين بصيغة مؤقتة) يتم تعيينهم من قبل هذه الأحزاب .

٥-استخدام ورقة المعتقلين والمشمولين باجتثاث البعث والواقعين تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب ، في التخويف والترهيب ، لتصب النتائج في النهاية لصالح هذه الأحزاب.

٦-التزوير الذي لا يستطيع أحد إنكار حصوله في الانتخابات السابقة وعلى أوسع نطاق ، والمزورون الذين يمسكون بمفصلي المال والسلطة دون غيرهم.

المؤشر

إن أهم مرتكز قوة لهذه الأحزاب ، هو ما تروج له القوى والشخصيات المعارضة ، من أن (تغيراً) جوهرياً سيحصل ، دون أن تستند في ذلك إلى رؤية علمية دقيقة ، تعتمد جميع المعايير ، بعيداً عن أخطر أمراض السياسة ، ونقصد به العواطف ، واعتماد أسلوب أحب وأكره في بحور السياسة ، التي لا يمكن التعاطي معها إلا باعتماد رؤى وحسابات علمية دقيقة تشبه علم الرياضيات .

نعتقد أن من يريد أن يتحول من رافض للعملية السياسية إلى معارض لها ، يجب أن يرى على أرض الواقع ما تخطط له قيادات الأحزاب الحالية ، وكيفية قراءتها للتداعيات السياسية في البلد ، وألا يقعوا تحت سحر ألاعيب السياسة ،

والتأكيد على أن الثوابت الطائفية والعرقية لا يمكن أن تتخلى عنها هذه الأحزاب ، لارتباطها بقوى إقليمية ودولية واضحة للجميع ، وأن التزويق الشكلي الذي يجري حاليا ، ليس بأكثر من فخ خطير ، يراد منه وضع الغشاوات على العيون ، ما يقود إلى قناعات خاطئة بل كارثية ، هذه التزويقات يجيد صناعتها معارضو الأمس ، ومن الواضح أنها تنطلي على معارضي اليوم ، ويخطئ بعمق من يعتقد أن هناك خلافات بين شركاء الأمس ، لأنهم يعملون على إثارة هذا الغبار لذره في العيون بهدف خلق الغشاوة وصولا إلى مرحلة أربع سنوات قادمة من التسلط ، ثم تعود التحالفات التي تريدها أمريكا وإيران.



(١٦)

كركوك العراقية مدينة يحرقها نفطُها

نشر في تموز ٢٠٠٧

تشترك ثلاثة عوامل في إعطاء أهمية استثنائية لمدينة كركوك العراقية ، هي وجود الثروة النفطية فيها ، وموقعها الجغرافي الذي يربط بين المنطقة الكردية والمناطق العربية ، وتنوع القوميات والطوائف في مدينة كركوك ، ومن المعروف أن أوضاع المدينة وما يطلق عليه بتقرير مصيرها ، قد احتلت حيزا كبيرا من الأوضاع السياسية في العراق خلال السنوات الأربع المنصرمة.

وبدلا من أن ينعم الجميع بخيرات هذه المدينة ، يرى البعض أن نفط كركوك ، وهو جوهر الصراع ، والمحفز الأساسي للنزاع ، قد يتسبب بحرق هذه المدينة ، وهو مايخشاه الكثيرون.

ولإعطاء التصور الدقيق ، عن واقع ومستقبل مدينة كركوك ، لابد من التوقف عند العوامل الثلاثة ، التي ذكرناها ، وهي:

الأول: وجود الثروة النفطية

اتجهت الأنظار إلى المدينة ، التي ظهرت فيها النار الأزلية ، قبل اكتشاف النفط عام ١٩٢٧ ، أي بعد سنوات سبع من تأسيس الدولة العراقية ، وحرص

البريطانيون على استثمار آبار النفط ، التي تم اكتشافها هناك ، وأعطتها الحكومات العراقية في العهد الملكي الذي انتهى عام ١٩٥٨ ، والحكومات اللاحقة اهتماما خاصا ، نظرا لأهمية الثروة النفطية في دعم الاقتصاد العراقي ، الذي يعتمد بصورة رئيسية على صادراته من النفط ، وبينما حرصت الحكومات المركزية في بغداد على استثمار الثروة والاستفادة منها في التنمية ، فقد سعت الأحزاب الكردية العراقية لربط مدينة كركوك بالمناطق الكردية ، وبذلت جهودا كبيرة لإضافتها إلى المحافظات الثلاث(السليمانية ، أربيل ، دهوك)ذات الغالبية الكردية ، وتم تأطير هذه المحاولات بشعارات سياسية ، ومشاريع تتحدث عن إقليم كردي ، يمهد للانفصال ، وتشكيل كيان كردي مستقل في شمال العراق ، ولهذا يرفع الأكراد شعارا يقول(كركوك قلب كردستان) ، ويضعون هذا الشعار بأماكن كثيرة ، على هضاب الجبال في أربيل والسليمانية ودهوك.

وراقبت القوى السياسية الكردية ومعها قوات البيشمركة الأوضاع في العراق ، وسارعت إلى استثمار التخلخل الأمني ، الذي حصل عقب انتهاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ ، لتدفع بالكثير من قواتها إلى مدينة كركوك ، في محاولة لضمها إلى المناطق الشمالية ذات الغالبية الكردية ، لكن حكومة بغداد حينذاك ، لم تقبل بالتخلي عن كركوك ، في حين حصلت المحافظات الشمالية الأخرى على حماية من قبل الطيران الأمريكي ، الذي واصل التحليق بما أسموه ب(الملاذ الآمن).

خلال عقد التسعينيات والسنوات التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق ، حرض السياسيون الأكراد من الحزبين الرئيسيين ، اللذين عملا مع المعارضين لنظام صدام حسين ، على زج موضوع كركوك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات والنقاشات ، التي تتناول مستقبل الأوضاع في العراق ، وتحرص قيادات الحزبين الكرديين(الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ، والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه مسعود البارزاني)على تغليف موضوع كركوك

بالحديث عن الغالبية الكردية في هذه المدينة ، للاستحواذ عليها ، واحتياز نفطها، ضمن المشروع السياسي ، الذي خططوا له قبل غزو العراق ، بتقسيم العراق إلى أقاليم ، وما يتضمنه ذلك من تقاسم للثروات ، وهنا نلامس جوهر القضية وحقيقة الصراع على كركوك ، وهو النفط.

أما السنوات الأربع الماضية ، أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣ ، فقد تصدر موضوع مدينة كركوك النفطية الواجهة ، ويذل السياسيون الأكراد كل ما بوسعهم لحسم موضوع كركوك ، وانصبت جهودهم على مرحلتين، الأولى تتمثل بإعلانها مدينة كردية ، وضمها إلى المناطق الكردية بصورة رسمية ، وبعد ذلك تطبيق الفقرة الخاصة بالفيدرالية ، التي حرص السياسيون الجدد في العراق ، على تثبيتها وعملوا على تقسيم العراق إلى فيدراليات ، وبذلك يتحقق ما يهدف إليه الداعون إلى الفيدرالية ، والقصد منها تقسيم العراق على أساس وجود الثروة النفطية ، ولهذا فإن التسمية الأكثر دقة هي الفيدرالية النفطية.

إن كل من يدقق بالنوايا والجهود المبذولة لتطبيع الأوضاع في كركوك ، يكتشف بسهولة ، أن الدوافع هو الاستحواذ على الثروة النفطية الموجودة في هذه المدينة ، وأن الشعارات والأحاديث الأخرى ، ليست سوى الغطاء الذي تتحرك تحته تلك النوايا ، ولتحقيق هذا الهدف ، تتواصل النشاطات والنقاشات والاتفاقات ، للحصول على الثروة النفطية والاستحواذ عليها بصورة كاملة.

الثاني:الموقع الجغرافي:

تحتل مدينة كركوك موقعا جغرافيا في غاية الأهمية ، فهي نقطة الاتصال المركزية بين المدن الكردية الرئيسية(السليمانية وأربيل)والعاصمة العراقية بغداد ، في حين تتصل مناطق دهوك بالموصل ، وتتماس كركوك بصورة مباشرة مع الأجزاء الشمالية من محافظة صلاح الدين ، وترتبط بحدود واسعة مع مناطق ديالى ، وعلى الجهة الأخرى ، فإن الطرق الرئيسية ، التي تربط مع المحافظات الشمالية تتوزع

من مفصل مدينة كركوك ، وهناك طريقان رئيسيان يربطان بين بغداد وأربيل والسليمانية ، الأول ، الذي يمر عبر منطقة ديالى صعودا إلى كركوك ، وهناك طريق رئيسي آخر هو طريق دهوك-الموصل-كركوك ، ومن هناك يتفرع إلى المناطق الشمالية ، وينزل جنوبا إلى مدينة بغداد.

إن السيطرة على كركوك من قبل سلطة إقليم الشمال ، الذي يجري العمل على تأسيسه تمهيدا للانفصال عن العراق ، يوفر مناطق تماس مع ثلاثة محاور رئيسية، الأول باتجاه العاصمة بغداد ، والثاني باتجاه الغرب صوب الحدود السورية باتجاه الموصل ، والثالث باتجاه الشرق صوب الحدود الإيرانية ، عن طريق النقاط الحدودية في منطقة ديالى ، وتحديدا عن المعبر الرئيسي(المنذرية)وهي منفذ مهم مع إيران.

أما إذا تحقق مايخطط له السياسيون الجدد(الذين أمسكوا بمفاصل السلطة في ظل الاحتلال الأمريكي)من تقسيم العراق إلى أقاليم ، فإن مدينة كركوك ، تحقق الاتصال بالإقليمين الرئيسيين وهما ، إقليم المنطقة الغربية ، عن طريق مناطق صلاح الدين المحاذية لكركوك من الجنوب الغربي ، وإقليم بغداد من خلال مناطق ديالى ، ويوفر ذلك فرصة للانفتاح مستقبلا مع هذين الإقليمين ، ولن تكن هناك أية صعوبات في التواصل مع إقليم الجنوب ، عن طريق مناطق ديالى المحاذية لعدة مناطق تابعة لمدينة كركوك.

لكن إذا فشل الأكراد في ضم مدينة كركوك إلى الإقليم الذين يعملون على تشكيله ، فإن المناطق ذات الغالبية الكردية (أربيل ، السليمانية ، دهوك) تصبح في عزلة شبه تامة ، ولن يتحقق غرض السياسيين الأساسي من الفدرالية ، وهو الاستحواذ على الثروة النفطية الهائلة في مدينة كركوك ، ووجود مناطق تماس عديدة مع مناطق العراق (الفدرالية).

الثالث:التنوع السكاني في كركوك

يسكن مدينة كركوك خليط من القوميات الرئيسية الثلاث في العراق وهم

التركمان ، العرب والأكراد ، كما يسكن فيها المسيحيون ، وقطنها اليهود أيضا حتى بداية خمسينيات القرن العشرين ، قبل أن يتم تهجير غالبية اليهود العراقيين إلى فلسطين خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ ، ويتوزع السكان على الكثير من القبائل والعشائر الكردية العراقية ، كما يسكن في كركوك مايزيد على أربعين عشيرة وقبيلة عربية ، ولم تسجل أية نزاعات أو خلافات بين أبناء مدينة كركوك ، إلا أنه في السنوات الأربعة الماضية - وبعد احتلال العراق - شهدت الكثير من التوترات ، بسبب ممارسات الأحزاب السياسية ، التي تعمل على تنفيذ أجندة خاصة بها ، وبالاتجاه الذي يخدم مشاريعها الرامية إلى السيطرة على كركوك والاستحواذ على ثروتها النفطية ، والاستفادة من موقعها الجغرافي ، وعلى الطرف الآخر ، فإن هناك الكثير من المخاوف والسعي لتغيير هوية مدينة كركوك ، بهدف ضمها للإقليم الكردي ، ويتم ذلك على حساب أبناء المدينة ، الذين عاشوا فيها خلال مئات السنين ، وتحاول العديد من القوى السياسية ، إثارة الحساسيات بين المكونات الاجتماعية والعرقية في مدينة كركوك ، ضمن برنامج مخطط له بدقة ، ويهدف إلى إشعال الفتنة بين مكونات المجتمع العراقي ، إلا أن العديد من القوى والشخصيات الوطنية ، تبذل جهودا مضنية للمحافظة على العلاقات بين أبناء كركوك ، بعيدا عن مشاريع السياسيين العراقيين الجدد ومخططاتهم ، التي تهدف إلى تقسيم العراق إلى أقاليم ، على طريق تمزيقه وتفتيته.

احتراق كركوك

تطفو مناطق كركوك على خزين هائل من النفط ، وبدلا من أن تصل خيرات النفط إلى العراقيين ، هناك من يعمل على إشعال نار النفط فوق الأرض ، وبسبب الطمع بهذه الثروة والتفكير ضيق ذي التوجهات الفئوية ، الذي يزخر بالأنانية ولا علاقة له بالمشروع الوطني العراقي ، فإن المحاولات جارية لإشعال النفط ، على أوسع نطاق ، ولهذا خصص السياسيون الجدد في العراق مادة في قانون إدارة الدولة الذي وضعه حاكم الاحتلال الأمريكي بول بريمر ، هي المادة ٥٨ ،

وخصصوا المادة(١٤٠) من الدستور لمدينة كركوك أيضا ، وتشهد الاجتماعات والنقاشات وتقاسم المناصب والسلطات ، حوارات طويلة ، حول مستقبل مدينة كركوك ، حرصا من أصحاب هذا التوجه للاستحواذ على ثروة المدينة النفطية ، رغم وجود احتمالات قوية لاشتعال المدينة ، بسبب طمع هؤلاء بنفط كركوك ، الذي قد يتسبب بحرقها بالكامل.



(١٧)

الواقع العراقي وانعكاساته على إيران

منشور في الجزيرة نت ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧

أولا: أخطار الدستور العراقي.

ثانيا: أمراض العملية السياسية.

ثالثا: مستقبل العلاقة بين البلدين.

بداية أخرى

يخطئ من يتصور أن الأوضاع العراقية لن تعبر الحدود وستبقى حبيسة بلاد النهرين ولن تصل عرباتها إلى هذا البلد أو ذاك، بل أن جميع المؤشرات تقول إنها بدأت تتفاعل بطريقة أو بأخرى في العديد من دول جوار العراق والمنطقة، ولكل مجتمع خصوصية بنوع الانعكاسات التي تحصل، لكن يبقى لإيران حصتها الخاصة من ذلك، وهذا ما سنحاول مناقشته في ضوء المتغيرات الجارية.

ونعتقد أن أكثر الانعكاسات والتفاعلات السلبية ستكون داخل المجتمع الإيراني، أن لم تكن قد بدأت أولى ملامح هذا التفاعل، وأن الكثير من العربات المحملة بالتجربة العراقية ستصل إلى إيران، لترمي هناك الكثير مما ألقته في

العراق منذ احتلال أميركا له في العام ٢٠٠٣ وحتى الآن ويمكن إجمال ذلك بالأوجه الثلاثة التالية ، وهي أخطار الدستور العراقي وأمراض العملية السياسية ومستقبل العلاقة بين البلدين.

إن هذه القراءة تعتمد على رصد لمجريات الأحداث في العراق ، في السنوات الأربع المنصرمة والموقف الإيراني منها ، وتعتمد القراءة على التشابه المعروف في التركيبة بين المجتمعين العراقي والإيراني ، وطبيعة الخطاب الذي تربى عليه العراقيون والإيرانيون ، على الأقل في ربع القرن الأخير ، وقاسمه المشترك مناصبة العداء لخصم واحد هو الولايات المتحدة ومعها إسرائيل.

وظل هذا الخطاب موحدا حتى عندما كان العداء بين الجارين العراق وإيران على أشده في الحربُ العراقية الإيرانية الدامية ، التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) ، فقد واصل العراق بزعامة الرئيس السابق صدام حسين هجومه على الولايات المتحدة ، ولم تتوقف إيران بزعامة آية الله الخميني عن مهاجمة «الشيطان الأكبر».

وأصبح هذا الموقف من قبل بغداد وطهران من الثوابت التي لا يمكن الحياد عنها ، وما زاد من قوة الموقف المشترك ذلك التقارب الذي حصل بين العراق وإيران ، بعد أن بدأت ملامح شن الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة ودول التحالف أواخر العام ١٩٩٠ في حرب الخليج الأولى.

حيث أعلنت إيران استعدادها لمساعدة العراق ، وسارع المسؤولون العراقيون إلى دعم تلك الخطوات بإيداع أهم الطائرات العراقية المقاتلة لدى إيران ، إضافة إلى عدد من الطائرات المدنية التابعة لأسطول الخطوط الجوية العراقية.

ومهما حصلت من خلافات بين حكومتي بغداد وطهران فإن القناعة الراسخة في الشارعين الإيراني والعراقي هو التقاء البلدين في عدائهما للولايات المتحدة ، بسبب دعمها المطلق لإسرائيل التي تحتل الأراضي العربية بفلسطين.

إلا أن هذه الصورة قد أخذت بالتصدع ، خاصة بعد أن أعلنت إيران دعمها للعملية السياسية في العراق التي تجري مراحلها ومواصفاتها في ظل الاحتلال الأميركي ، ونحن هنا لسنا بصدد توجيه الانتقاد للسياسة والسياسيين الإيرانيين وإنما نريد أن نبين حجم الأخطار التي تنعكس على الأوضاع الإيرانية نتيجة ما يجري في العراق.

أولا: أخطار الدستور العراقي

إن الدستور العراقي الذي جرى التصويت عليه في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥ يتضمن الكثير من الألغام التي زرعت لتنفجر داخل المجتمع العراقي.

ويسبب التشابه في التركيبة الاجتماعية والعرقية والمذهبية بين العراق وإيران وانعكاس ذلك على الثروات وتوزيعها ، فإن أمراض هذا الدستور الذي وصفه عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية بأنه يمثل (وصفة للفوضى) ستنتقل إلى إيران أن آجلا أم عاجلا.

ويعرف الجميع أن غالبية فقرات ومواد الدستور جاءت مستنسخة ومنقولة من قانون إدارة الدولة الذي وضعته قوات الاحتلال الأميركي في عهد بول بريمر ، وجرى العمل به في نوفمبر/ تشرين الآخر ٢٠٠٣ ، وأن الذي صاغ هذا القانون هو البروفيسور اليهودي الأميركي من أصل عراقي نوح فيدلمان.

وأثناء مناقشات قانون إدارة الدولة كان بول بريمر يتدخل ويفرض رأيه على أعضاء مجلس الحكم الذي شكله الاحتلال منتصف يوليو/ تموز ٢٠٠٣ ، ومن رحم هذا القانون ولد الدستور العراقي ، الذي جرى تمريره وسط أجواء يصفها المشاركون في العملية السياسية بأنها قد زخرت بالتزوير.

ولا بد من القول أن هناك خطرين أساسيين يتضمنهما الدستور العراقي ، وقد تنتقلان بسهولة إلى إيران ، هذان الخطران هما:

١ – إعطاء الحق للأكراد بالانفصال ضمن صيغة فدرالية تسير بسرعة نحو تحقيق

الانفصال، من خلال حجم الصلاحيات للإقليم وضعف الارتباط بالمركز.

وسيكون وقع صورة الانفصال هذه قويا جدا عند أكراد إيران الذين يتشرون على مساحة واسعة في مناطق شمال وشمال شرق إيران، وسيجدون أنفسهم أمام مطلب واضح، وهو أن يتحقق لهم الانفصال أيضا على غرار ما حصل لأكراد العراق.

وينطبق نفس الأمر على العرب في جنوب إيران، فحصول فيدراليات وسط وجنوب العراق استنادا إلى الدستور سيدفع بعرب الأهواز إلى المطالبة به.

٢- مسألة توزيع الثروات التي اعتمدها الدستور العراقي الذي دعمته إيران بقوة وباركته يذهب إلى إعطاء الثروات حسب الرقعة الجغرافية، ولأن ثروة إيران الرئيسية هي النفط، سيكون ذلك من حصة العرب في جنوب إيران، حيث تتمركز الثروة النفطية هناك.

وإذا ما طبق الدستور في العراق وفق الصيغة التي أقرت فإن تحركا لا حدود له سيحصل في مدن الجنوب الإيراني للحصول على ذات الحقوق، خاصة أن هذه الصيغة في الدستور قد حظيت بالتأييد والتشجيع الإيراني حين تم إقرارها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥.

وهذان الخطران لن يتوقفا عند حدود العراق وستصل عربتهما بسرعة إلى مناطق واسعة من إيران، وعند ذاك لن تتمكن الحكومة الإيرانية من إقناع الناس بحقيقة الخطر الكامن في الدستور العراقي، بعد أن دعمته بقوة أثناء تولي إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة العراقية في العام ٢٠٠٥.

ثانيا: أمراض العملية السياسية

صحيح أن الدستور العراقي هو أحد الأركان الرئيسية في بنية العملية السياسية التي جرت صناعتها وصياغة مفاصلها في ظل الاحتلال الأميركي وبإشراف مباشر منه، ومع ذلك فإن إيران قد أعلنت دعمها لهذه العملية.

غير أنه لا تنحصر الأخطار التي تهدد إيران في حدود ما أشرنا إليه في ثنايا

الدستور ، بل أن العملية السياسية تزخر بالأمراض ، لأنها تأسست على مرتكزات عرقية وطائفية ، وعندما تدعمها إيران من خلال مجمل خطابها السياسي تدفع إلى اعتمادها أساسا ومنهجا في العمل السياسي والإداري.

أي بمعنى أن ما يصلح في العراق لا بد أن يكون مفيدا في إيران باعتبارها نموذجا يجب الاقتداء به ، ولأن العملية السياسية ذات التوجه الطائفي والعرقي في العراق تمت بإشراف الإدارة الأميريكية كان المتوقع أن تتعرض للهجوم والتعرية من قبل إيران لأنها تجري على حدودها الغربية وداخل مصنع (الشيطان الأكبر).

غير أن الذي حصل عكس ذلك تماما ، فبدلا من التزام الصمت على أقل تقدير إزاء هذه العملية السياسية ، دعمتها إيران بقوة وعملت على تثبيتها ومحاولة دفعها للإمام.

ويستطيع المراقبون تلمس حركة داخلية إيرانية نتيجة لانعكاسات وتأثيرات ما يجري في العراق من توجهات وتحركات طائفية وعرقية ، التي تتسم بها العملية السياسية في العراق وتسيطر على جميع مفاصلها.

أما الذين يقفون بوجه حكومة إيران في الوقت الحالي ، سواء كان ذلك داخل إيران أم خارجها من المعارضة الإيرانية ، فإنهم يطرحون وسؤالا بسيطا ، وهو ما لم تستطع الحكومة الإيرانية الإجابة عنه على الإطلاق.

ويتمثل هذا السؤال بالقول إنه كيف تعادي إيران (الشيطان الأكبر) في كل مكان ، في خطابها السياسي وتدعمه وتعمل على إنجاحه على أرض الواقع في العراق؟

إن هذا السؤال هو جوهر ما يجري ، وعدم قدرة طهران على الإجابة عنه يدفع نحو تفاعل المزيد من الانعكاسات السلبية والخطيرة للعملية السياسية العراقية داخل المجتمع الإيراني.

ثالثا: مستقبل العلاقة بين البلدين

مهما قيل من كلام واستنادا إلى النظريات السياسية من أن سياسة الدول لن تكون ثابتة ومقيدة بحكومة معينة ، وأن المصالح المشتركة هي التي تتحكم بذلك، فإن

الدعم الإيراني الواسع والكبير للعملية السياسية الجارية في العراق وكما يراه الجميع لم يمزق الكثير من ثوابت الخطاب السياسي الإيراني وحسب، وإنما وضع العديد من العراقيل أمام مستقبل العلاقة بين البلدين المسلمين الجارين.

ومن المفترض أن العقلية الإيرانية تقرأ الأحداث بدقة وعلى درجة كبيرة من الموضوعية، ما يقودها إلى رسم تصور واضح يؤكد سير الاحتلال الأميركي وعمليته السياسية نحو المزيد من التدهور، إن لم يكن قد دخل فعلا في مرحلة التهرؤ، ويتطلب ذلك موقفا مغايرا تماما، يتجه نحو القوى الوطنية العراقية التي عملت كل ما تستطيع لإفشال الاحتلال الأميركي وإنهاء مشروعه الكوني الذي ينطلق من العراق.

ولا شك أن تمسك إيران بدعم الواقع الاحتلالي من خلال واجهاته الحالية يضر بمستقبل العلاقة بين البلدين ويتسبب بخسائر كثيرة لإيران، وينعكس ذلك على مزاج قطاع واسع من الإيرانيين الذين يتساءلون عن حقيقة التناقض بين الخطاب الإيراني والسلوك السياسي الذي يثير بدوره العديد من علامات الاستفهام.

بداية أخرى

إن تأثير خطورة الانعكاسات السلبية للأوضاع العراقية في ظل العملية السياسية الحالية على الداخل الإيراني يشكل دعوة لدراسة تلك الانعكاسات وخطورتها على إيران حاضرا ومستقبلا، والعمل على تفاديها بطرق لا تحمل الكثير من التعقيد والعناء.

خاصة أن جميع الدلائل تؤكد فشل مشروع أميركا بجميع أدواته وأنهم يحزمون حقائبهم استعدادا للرحيل، وأن حقائق الواقع وشواهد التاريخ تقول أن كل الاحتلالات وأدواتها ترحل والجغرافيا ثابتة لا تتبدل ولا تتغير.



(١٨)

الأخطار التي تواجه التنمية في العراق

أولا: الأوضاع الأمنية.

ثانيا: الفساد في العراق .

ثالثا: غياب الكفاءات .

رابعا: الانقسامات السياسية في السلطة .

أولا: الأوضاع الأمنية

هناك من يرى أن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ، هو الذي وقف بوجه مشاريع إعمار العراق ، وينطلق أصحاب هذا الاعتقاد من رغبة الولايات المتحدة التي عبر كبار المسؤولين عنها بإعادة إعمار العراق ، بعد أن تعرض إلى حربين أميركيتين طاحنتين الأولى عام١٩٩١ والثانية غزو العراق في ربيع٢٠٠٣ ، إضافة إلى سنوات الحصار الطويلة ، كما أن الأمريكيين يسعون إلى بناء تجربة خاصة في العراق ، على صعيدي التنمية في الميدان الاقتصادي والديمقراطية في الميدان السياسي ، على أن يتكفل هذا البناء بجلب انتباه الكثير من شعوب العالم ، على

طريق الاقتراب من المشروع الأمريكي الكوني، الذي تبنته الولايات المتحدة.

إلا أن الذي حصل في العراق على الأقل خلال السنة الأولى من الاحتلال، يناقض مثل هكذا توجه أو قناعة، فبالنسبة لمشاريع التنمية في العراق، لم يتم بناء أو تطوير أي مشروع، واختصر الحاكم الأمريكي بول بريمر الإنجازات التي تحققت وحسب اعترافه في كتابه(سنة في العراق)، بحملة طلاء جدران المدارس في العراق، التي دفعت بالعراقيين إلى التندر وإطلاق تسمية(حملة طلاء العراق)، ولم تحصل مدارس العراق، على أي دعم سواء ببناء مدارس جديدة وبما يسد حاجة العراقيين، أو بتوفير التجهيزات الحديثة للطلبة، وعندما تم بناء عدة مدارس جديدة على عدد أصابع اليد الواحدة، نشرت القوات الأمريكية إعلانات مدفوعة الثمن في وسائل الإعلام، تتحدث عن بناء تلك المدارس في عدة قرى، في حين يقول وزير التربية العراقي(هناك أحد عشر ألف مدرسة بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل). وهنا لابد من الإشارة إلى أن مئات المدارس قد تعرضت إلى التدمير الجزئي أو الكلي بقصف القوات الأمريكية لها بالمدافع والطائرات، وأبرز الأمثلة على ذلك ماحصل في مدينة الفلوجة أواخر عام٢٠٠٤ ومدينة النجف في صيف٢٠٠٤، إضافة إلى مدارس في الأنبار وسامراء والموصل وديالى وفي مناطق وقرى عديدة.

وعندما نقول، إن السنة الأولى لم تشهد مشاريع لإعادة الإعمار في العراق، رغم تخصيص الولايات المتحدة مبلغ قدره ١٨ مليار دولار، فإن هذا ماحصل فعلا، فهناك منطقتان شاسعتان في العراق، غاب عنهما الإعمار ومشاريع التنمية، وهاتان المنطقتان، لم تشهدا أي توترٍ أمني خلال العام الأول، فمنذ التاسع من أبريل ٢٠٠٣ وحتى أبريل عام٢٠٠٤، لم تحصل أية مشاكل أمنية في المناطق الممتدة من بغداد وصولا إلى مدينة البصرة في أقصى الجنوب، حتى حصلت أولى المواجهات بين أتباع السيد مقتدى الصدر والقوات الأمريكية وتوترت الأجواء

في أبريل ٢٠٠٤. والمنطقة الشمالية(أربيل، السليمانية ودهوك)، لم تحصل فيها مشاكل أمنية، كما أنها لم تشهد بناء مشاريع خلال السنة الأولى من عمر الاحتلال، ويعرف العراقيون، أنه لم يتم تبليط شارع واحد أو بناء مدرسة أو تأسيس مشروع للمياه الصالحة للشرب أو للصرف الصحي في المناطق الجنوبية.

تحتاج هذه القضية إلى وقفة ومناقشته، فإذا كان هدف الولايات المتحدة إعادة إعمار العراق، وقد توفرت في هاتين المنطقتين الشاسعتين من العراق، أهم مرتكزين للإعمار وهما(الأمن والأموال)، فلماذا لم تبادر سلطة الاحتلال في تلك الفترة ببناء المشاريع الخدمية الضرورية في هذه المناطق؟

أنا أعتقد أن البرنامج الأمريكي في العراق، قد تمت صياغته بطريقة أخرى، تختلف عن تصور الكثيرين، الذين اعتقدوا أن الإدارة الأمريكية، ستسارع إلى إعادة إعمار العراق، بعد أيام من فرض سيطرتها على البلاد، وهذا ماكان سائدا بين العراقيين أنفسهم، فقد تعالت أصوات الكثيرين وهم يطالبون بالمساعدات الأمريكية التي وعدوا بها قبل الغزو وأثناء الحرب، ولكن لم يصل منها أي شيء، ولذلك فإن التأخير في المرحلة الأولى، لم يكن بسبب الظروف الأمنية، كما هو شائع عند الكثيرين، وما ذكرناه بخصوص المناطق الجنوبية والشمالية يدحض ذلك، بل إن الأمر كان مرسوما بدقة وحرفية سياسية، إذ كان مقررا أن تتم صياغة حياة العراقيين في جميع المناحي، وفق آلية تحاكي النموذج الأمريكي في الثقافة والاقتصاد والجوانب السياسية والاجتماعية بما في ذلك المأكل والملبس وطرز البناء، وبسبب حساسية هذا المشروع واحتمالات خروج معارضين له، من بين النخب العراقية ورجال الدين فإن تنفيذه يحتاج إلى وجود واجهة سياسية عراقية، قادرة على التأثير في المجتمع العراقي، وفي الوقت ذاته، تتبنى المشروع الأمريكي بجميع تفاصيله، ولهذا فإن تأخير تنفيذ مشاريع إعادة إعمار العراق، كانت مرسومة، ولم يكن الجانب الأمني هو العائق أمامها، لأنها جزء أساسي من

مشروع احتلال العراق، الذي يهدف بالنهاية استبدال احتلال الأرض بالدبابة والجو بالطائرات، إلى احتلال العقل العراقي بالكامل.

لكن ما أن سلم الأمريكيون واجهة السلطة إلى عراقيين، حتى برز الجانب الأمني وأخذ التدهور يزداد يوما بعد آخر، ولهذا فإن أول رئيس للوزراء عينته سلطة الاحتلال، وتسلم من بول بريمر في الأول من يوليو ٢٠٠٤ هو د.إياد علاوي، الذي أعلن في الأسبوع الأول توليه الحكم عن تخصيص ميزانية الدولة كاملة إلى الجانب الأمني، عندها مضى على احتلال العراق سنة وشهران ونصف الشهر تقريبا، ومنذ ذلك الحين، لاهمَّ ولا اهتمام عند الحكومات المتعاقبة والإدارة الأميركية؛ إلا ألهم الأمني، لأنه أصبح العائق الأكبر والأخطر أمام تنفيذ المشروع الأمريكي في العراق.

ثانيا: الفساد الإداري

بدأت رائحة الفساد الإداري تنتشر منذ الأشهر الأولى، لتولي السفير بول بريمر السلطة في العراق، بعد أن وصل منتصف مايو٢٠٠٣، ليخلف الجنرال المتقاعد جي جارنر، الذي سبقه في تولي السلطات المدنية في العراق بعد الاحتلال مباشرة، وتحدثت صحف أميركية عن اختفاء عشرة مليارات دولار في عهد بول بريمر، وتطور الفساد الإداري في العراق بعد ذلك، ليصبح السمة الأكثر شيوعا في هذا البلد، وأعلنت منظمة الشفافية الدولية في أحدث تقرير لها، أن العراق يتصدر قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، ومن بين ١٦٣ دولة شملها المسح الذي أعلنته المنظمة من مقرها في برلين، فإن العراق يحتل المرتبة الثالثة في الدول الأكثر فسادا. وفي أحدث تقييم أميركي للفساد الإداري في العراق، أعلن كبير المفتشين الأميركيين في العراق والمشرف على جهود إعادة البناء ستيورات بوين(٩- نوفمبر-٢٠٠٦) أن الفساد واسع الانتشار في العراق، وأن هذا الوضع أشبه بتمرد ثان يواجه العراق وسلاح هذا التمرد هو الغش والتلاعب وسوء

الإدارة، كما يقول المسؤول الأمريكي.

لاشك أن هذه المعضلة تصب في نهرين يجريان بسلبية كبيرة داخل المجتمع العراقي ، الأول يتمثل بعملية نهب وسرقة واردات الدولة العراقية ، التي يفترض أنها تذهب إلى المشاريع والبرامج التنموية ، في حين تذهب إلى حسابات أفراد ومجاميع وأحزاب ، والنهر الثاني الذي قد يكون الأخطر ، هو التأسيس لمافيات الفساد الإداري في العراق ، التي قد تتحول إلى عصابات منظمة تستمر في نهبها وسرقتها لثروات العراق وموجوداته ، وعندها تتشعب هذه الأنهر وتصبح مصدر دمار وخراب لهذا البلد ،

إن الصورة ، التي تبين تفاصيل الواقع الحالي في العراق ، تختلف تماما عن تلك، التي بدأت بعد احتلال العراق ، فبعد ستة أسابيع من سيطرة القوات الأمريكية والبريطانية على جميع المدن العراقية ، اتفقت ٥٢ دولة على إنشاء صندوق دولي لإعمار العراق ، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد أنشأتا صندوقا للتنمية في العراق ، يتخصص بإنفاق واردات النفط العراقي على احتياجات الطوارئ وإعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب. في تلك الأثناء(٢٥مايو٢٠٠٣) أعلن راميرو لوبيز دا سيلفا منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق أن بين ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة من ٢٥ مليون عراقي يعتمدون على الحصة الغذائية التي خصصتها الدولة قبل الحرب ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء ، ومن الجدير بالذكر أن وزارة التجارة في حكومة صدام حسين ، وزعت على العراقيين قبل نشوب الحرب حصصا غذائية لفترة ستة أشهر، لتأمين احتياجات العوائل أثناء العمليات العسكرية.

إن أهم عامل في ميدان التنمية قد توفر في العراق ، وهو الأموال اللازمة لذلك ، إلا أن ما تحقق في الواقع العراقي لا يتناسب على الإطلاق مع الوفرة المالية ، وما يدلل على أن الفساد الإداري والرشوة قد بدأت بصورة مبكرة ولم يلمس المراقب

للشأن العراقي ة أي تحرك حقيقي لوقف مسلسل هذا الفساد ، وكل ما حصل أن الحديث قد ازداد عن وجود خلل كبير في الجوانب الإدارية والمالية ، ومع تداول ذلك في وسائل الإعلام على أوسع نطاق ، إلا أن إجراءات عملية وفعلية لمعالجة ذلك ، لم تحصل على الإطلاق ، ولمعرفة حجم هذا الفساد وخطورته المستقبلية على مشاريع التنمية في العراق ، لابد من معرفة حجم الأموال المتوفرة منذ بداية الاحتلال ، ومقارنة ذلك بما جرى من مشاريع ، لم يلمس العراقيون منها سوى مشروع طلاء المدارس ، الذي قالت عنه مجلة نيوزويك الأمريكية : إن تحقيقاتها حول هذا الموضوع توصلت إلى أن كلفة طلاء جدران مدرسة بنوعية طلاء رديئة يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها.

أما المبالغ المتوفرة منذ بداية الاحتلال فقد كانت كالآتي:

١-ستة مليارات دولار، أرصدة عراقية في الخارج لم تتمكن الحكومة العراقية من التصرف بها ، بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في آب / أغسطس١٩٩٠.

٢-رصيد برنامج النفط مقابل الغذاء ، في البنك الفرنسي بمقدار ٢١ مليار دولار ، وهو عن صادرات النفط العراقي ، والمبالغ الخاصة بالعقود التي علقتها لجان الأمم المتحدة والتي بلغت ٣٩٩٥عقدا كبيرا.

٣-صادرت القوات الأمريكية ما قيمته مليار دولار من البنك المركزي.

٤-خصصت الإدارة الأمريكية مبلغا قدره ١٨ مليار دولار وضعته في صندوق إعمار العراق.

٥-لا توجد معلومات دقيقة عن مجموع المبالغ التي تمت مصادرتها من قبل القوات الأمريكية من المصارف العراقية ، ولكن يقدرها البعض بأكثر من ملياري دولار.

٦-تقدر صادرات النفط العراقي خلال الستة أشهر الأولى من الاحتلال بما

يقرب من عشرة مليارات دولار.

وبهذا يكون مجموع المبالغ المتوفرة تصل إلى ما يقرب من ثمانية وخمسين مليار دولار، وهذا يتطابق تماما مع ما اعترف به محققون في مكتب المحاسبة العامة الأميركي في الثلاثين من أبريل ٢٠٠٤، إذ أعلن أن هناك ثمانية وخمسين مليار دولار من مصادر مختلفة متاحة للعراق لاستخدامها في إعادة الإعمار.

إضافة إلى هذه المبالغ الطائلة المتوفرة لصرفها على المشاريع التنموية، فقد قررت الدول المانحة، التي عقدت مؤتمرها في أكتوبر عام٢٠٠٣ بمدريد تقديم مبلغ قدره ٣٢مليار دولار إلى العراق، وبهذا يكون هذا البلد قد وقف على ثروة هائلة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، والبدء بتنمية واسعة وشاملة في مختلف المجالات، إلا أن ما حصل على أرض الواقع، لا يدلل على وجود أي مشروع تنموي حقيقي، وعندما تقول شركة بكتل في بيان مغادرتها العراق، إنها أنجزت ٩٨ مشروعا من بين مشاريعها المائة، فإن ذلك لم يكن حقيقيا، لأن المشاريع التي يفترض أنها أنجزتها هي من المشاريع العملاقة، ولابد أن تبرز على أرض الواقع، وهذا لم يلمسه أو يشاهده العراقيون.

أما الذي تداولته وسائل الإعلام، فيدور حول وجود فساد إداري مخيف، وأعلن مسؤول في هيئة النزاهة عن تورط أكثر من مائة مسؤول في عمليات الفساد، وبينهم أكثر من خمسة عشر وزيرا، ورغم مضي أكثر من سنتين على تداول هذه المعلومات، إلا أن عمليات النهب والفساد تتواصل على أوسع نطاق، لدرجة أن منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا بين دول العالم.

يتضح من ذلك، أن مشاريع التنمية لا يمكن أن يكون لها التواجد الحقيقي على أرض الواقع، في مثل هكذا فساد إداري لا مثيل له، والأخطر من ذلك، أن تتكرس هذه الظاهرة في العراق، وتصبح المرتكز الأساس في الإدارة العراقية.

***

ثالثا:غياب الكفاءات

لقد كان لغياب الكفاءات في العراق أثر كبير في تعثر بناء المؤسسات في العراق، وانعكست قرارات حل الوزارات العراقية الثلاث سلبا على ذلك، وهي(وزارة الدفاع والداخلية والإعلام) ففيما يتعلق بالوزارات والمؤسسات الأمنية، تم إعادة تشكيلها من جديد، وهنا برزت إشكالية في غاية الخطورة، إذ تم استبعاد غالبية الكفاءات، إما لأنها محسوبة على نظام صدام حسين، أو بتطبيق قانون (اجتثاث البعث) الذي تم بموجبه منع الكثير من الكفاءات العراقية من العمل في مؤسسات ودوائر الدولة، وشمل ذلك عشرات الآلاف من الكفاءات منها أساتذة جامعات في مختلف المجالات، ومدرسين وعاملين في التعليم والتربية وفي الصناعة والنفط والإدارة والثقافة، إضافة إلى كبار الضباط من العاملين في الجيش العراقي ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى، ولاشك أن إبعاد هؤلاء عن شغل مناصب في مفاصل حيوية ومهمة في الدولة ومؤسساتها، قد ساهم كثيرا في تعثر بناء الدولة، وهنا لابد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، وتتعلق بالأشخاص الذين بدؤوا بشغل المواقع الإدارية والاقتصادية والأمنية المهمة في الدولة، فقد انقسم غالبية هؤلاء إلى فئتين أساسيتين هما:

الفئة الأولى: هؤلاء تم اختيارهم وتعيينهم في المناصب الحكومية الحساسة من قبل قوات الاحتلال الأميريكي، خاصة من الذين تقربوا من تلك القوات وعمل بعض هؤلاء بصفة مترجمين، ثم احتلوا مناصب مهمة بين إدارية وأمنية واقتصادية، ولأن غالبية هؤلاء لا يمتلكون مؤهلات علمية وليس لديهم الخبرة الكافية في المواقع، التي تبوؤها، فقد اتجهوا إلى اختيار من هم أقل خبرة وكفاءة في المفاصل الإدارية التابعة لهم، وأسس ذلك لتشكيلة إدارية وأمنية تتميز بارتباطها المباشر بالقوات الأميركية والبريطانية، وبعدم الكفاءة المطلوبة في بناء مؤسسات الدولة العراقية، بعد انهيارها في التاسع من أبريل عام٢٠٠٣.

الفئة الثانية: بدأت هذه الفئة تسيطر على المناصب والمواقع الإدارية والأمنية مع تولي الأحزاب الرئيسية السبعة التي كانت معارضة لحكم صدام حسين، وأصبحت بعد ذلك الأكثر حضورا في الدولة العراقية، وبدأ توزيع المناصب على المنتمين أو المتعاونين مع هذه الأحزاب، ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم في الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٣، في زمن الحاكم المدني للعراق بول بريمر، والأحزاب السبعة هي(حركة الوفاق التي يتزعمها د.إياد علاوي، وحركة المؤتمر الوطني الذي يرأسه د. أحمد الجلبي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الإسلامية ورئيسه د. إبراهيم الجعفري والحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والحزب الإسلامي العراقي الذي كان يرأسه د. محسن عبد الحميد، ثم تولى زعامته د. طارق الهاشمي). وهناك أحزاب أخرى حصلت على مناصب ضئيلة مثل الحزب الشيوعي العراقي الذي يرأسه حميد مجيد موسى وحزب الأهالي وغيرها من الحركات والأحزاب.

تم توزيع المناصب والوزارات والقيادات على الأحزاب الرئيسية وفق نظام المحاصصة على أسس عرقية وطائفية، وهو مالم يشهد العراق مثيلا له عبر تاريخه، الأمر الذي أسس لإثارة الحساسية المفرطة بين مكونات الشعب العراقي. وهنا لابد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، فقد تصرفت قيادات تلك الأحزاب والحركات بعقلية المعارضة، حيث كانوا يقيمون في المنفى معارضين لنظام حكم صدام حسين، ومع محاولات بناء عملية سياسية، ازداد الاصطفاف العرقي والمذهبي، بعد أن أسس الأمريكيون لتلك التقسيمات والمحاصصة في تشكيلة مجلس الحكم، جاء توزيع المناصب على هذه الشاكلة في أول حكومة مؤقتة تزعمها د. إياد علاوي في بداية يوليو ٢٠٠٣، (وبرز هنا إعطاء وزارة الداخلية لشخصية من الطائفة السنية وهو فلاح النقيب من مدينة سامراء ووزارة الدفاع لحازم الشعلان من مدينة الديوانية، وكان الاثنان من معارضي حكم صدام

حسين ويعيشان في الخارج وعادا مع قوات الاحتلال الأميركي) وعندما جرت الانتخابات الأولى في الثلاثين من كانون الآخر ٢٠٠٥ ، تمت صياغة الحكومة الانتقالية على أسس طائفية وعرقية على أوضح ما يكون ، ومنذ تلك الفترة ، بدأ اختيار القيادات والذين يتحكمون بمفاصل الدولة الحساسة والمهمة ليس على أساس الكفاءة والخبرة ، بل على أسس الولاء لهذا الحزب وارتباطه بهذه الطائفة أو القومية. وأصبح هذا طابع ولباس الدولة العراقية ومؤسساتها.

هاتان الفئتان ، هما الأساس الذي قامت عليه وزارات ومؤسسات الدولة العراقية بعد أبريل ٢٠٠٣ ، مع غياب واسع للكثير من الكفاءات العراقية ، التي تعرضت للإقصاء ، وتمت مطاردة الكثير من هذه الكفاءات(أطباء ، أساتذة جامعات وعلماء ، رجال أعمال وإعلاميين ووجهاء مجتمع وكبار الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية) ، وبرزت ظاهرة اغتيال الكفاءات ، وطالت تلك العمليات المئات منهم ، ولم تتوقف ، وكان الدكتور العالم الأستاذ عصام الراوي رحمه الله ، يرصد هذه الظاهرة ، ويقدم إحصاءات دقيقة عن عدد العلماء الذين طالهم الاغتيال ، وعدد الذين اضطروا إلى مغادرة العراق ، والذين اختفوا ومن تم اختطافهم ، حتى تعرض إلى هجوم من قبل مسلحين أواخر أكتوبر ٢٠٠٦ ولفظ أنفاسه الأخيرة في أحد الصباحات وسط العاصمة بغداد. ومازالت عمليات القتل والاختطاف تطال العلماء والكفاءات ، لذلك لم تتوقف عملية هجرة العقول العراقية ، ما يؤثر سلبا على مختلف مفاصل الدولة ، ويسهم في تدني مستويات التعليم كما أن هناك نقصا هائلا في ميدان الخدمات الصحية والبيئية وغير ذلك.

هنا تبرز أمامنا الصورة ، التي تقوم عليها الدولة ، ما يجعلها متعثرة في خطواتها ، بل قد تصل حد السلبية المطلقة ، لأن غالبية من يديرون الدوائر والأجهزة الأمنية ، يدينون بالولاء للأحزاب التي وضعتهم في الوزارات والدوائر التي تقع ضمن خريطة حصتها ، التي تمت صياغتها في العملية السياسية

المرسومة وفق التقسيمات على أسس عرقية وطائفية ، ويتناقض ذلك مع قضية الولاء للعراق ، كما أن عملية تفريغ البلاد من الكفاءات متواصلة ، ولم يحصل تحرك حقيقي وجاد لحماية العلماء والطاقات العراقية ، التي تتعرض يوميا إلى عملية منظمة بين قتل واختطاف وتهديد.

لذلك فإن بناء الدولة سيبقى متعثراً ، وقد يقود إلى ما هو كارثي في هذا البلد ، لأنه اعتمد على هذه الأسس المدمرة ، التي أقصت الكفاءات الحقيقية وجاءت بالولاءات الحزبية والمذهبية والعرقية.

رابعا: تكريس الانقسامات بين العراقيين

ونحن نقف عند النتائج ، التي يعيشها العراقيون الآن ، لابد من العودة إلى المقدمات ، لكي نتبين حقيقة ما جرى ، وما قد يحصل في المستقبل ، وباختصار شديد ، لابد من تشخيص الحالة التي وصل إليها العراق ، والمتمثلة بظاهرة القتل على الهوية والاختطاف ورمي عشرات الجثث في الطرقات والأنهر بعد تعذيبها ، ولاشك أن ما يحصل الآن هو الثمرة السيئة والفاسدة لمراحل العملية السياسية ، التي نفذتها الإدارة الأمريكية في العراق ، والذي يدقق في حيثيات هذه العملية ، يجد ببساطة أن الهدف منها ، لم يكن بناء الدولة العراقية ، بقدر ما كانت مجموعة خطوات وإجراءات متسرعة ، لخدمة الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، ولذلك فإن العملية السياسية ارتكزت إلى الانتخابات ، وهنا تبرز الحقيقة ، التي لابد من الوقوف عندها ومناقشتها بدقة متناهية ، فقد رفض الأمريكيون رفضا قاطعا . إجراء انتخابات في العراق ، رغم إطلاق الدعوات لإجرائها من قبل الكثير من القوى والأطراف ، وظلت الإدارة الأمريكية ترفض ذلك حتى مطلع عام ٢٠٠٤، وذريعتها في التمسك بالرفض ، أنه لا يمكن إجراء انتخابات في ظل الظروف الأمنية المتردية ، وعدم وجود إحصاء سكاني دقيق ، ولكن الذي حصل أن الأمريكيين جندوا جميع إمكاناتهم وطاقاتهم لإجراء ثلاث عمليات سياسية هامة

وخطيرة خلال عشرة أشهر ونصف الشهر وهذه العمليات هي(الانتخابات الأولى في الثلاثين من كانون الآخر ٢٠٠٥ ، وكتابة الدستور والاستفتاء عليه في الخامس عشر من تشرين أول ٢٠٠٥ ، والانتخابات الثانية التي جرت في الخامس عشر من كانون أول ٢٠٠٥ أيضا) ، وجرى كل ذلك رغم أن الأوضاع الأمنية ازدادت سوءاً وتدهورا عشرات الأضعاف عما كانت عليه خلال عام٢٠٠٣ ، ولم يتم إجراء الإحصاء السكاني، الذي كانت الإدارة الأمريكية تطالب به كشرط أساسي لإجراء الانتخابات.

هذه حقيقة العملية السياسية ، التي أسست وعمقت الخلافات والانقسامات بين القوى العراقية ، ويلاحظ المراقب أنها جرت بسرعة عجيبة ، وهذا ما يؤكد أن الأمريكيين والبريطانيين أرادوها لتحقيق أهدافهم ، لكي يغطوا على الكثير من خسائرهم، ويتحدثوا إلى الرأي العام عن خطواتهم لما أسموه بترسيخ الديمقراطية في العراق ، وكانوا يعتقدون أن العملية السياسية ستقلل أو تنهي المقاومة العراقية ، ووضع آخر مرحلة أمامهم ، فإذا فشلوا نهائيا ، يقولون هذه حكومة عراقية وسنغادر البلاد.

لكن الذي تمخضت عنه تلك الخطوات أفرز وضعا عراقيا في غاية الخطورة والشذوذ ، فهناك المجاميع التي تقتل على الهوية وهناك عمليات التهجير العرقي والطائفي ، الذي تقوم به مجاميع مرتبطة بقوات الاحتلال ، وفي ظل ذلك يعيش العراق الفوضى الأمنية العارمة ، التي حصلت بسبب الأسس التي صنعوا بها مؤسسات ودوائر الدولة ، والتي اعتمدت المحاصصة العرقية والطائفية وعمليات الإقصاء الواسعة للكفاءات العراقية ، ما جعل غالبية القائمين على الأجهزة الإدارية والأمنية ، ينفذون بصورة تامة ما تطلبه منهم أحزابهم ، ولخدمة مصالح وأهداف تلك الأحزاب أولا وأخيرا. وهذا توجه خطير ، يعجل في تفكيك ما تبقى من مؤسسات الدولة وتخريبها ، ويقف عائقا كبيرا أمام أية خطوة للتنمية في العراق.

الخلاصة والمعالجات

يتضح من خلال ما تطرقنا إليه ، أننا في العراق لسنا أمام تعثر خطوات بناء

الدولة ، لأن الخطوات المتعثرة يمكن تجاوزها واستبدالها بما هو نافع وصحيح ، بل إننا أمام بناء سيئ بأغلبية مرتكزاته ، إنْ لم يكن جميعها ، وبذلك فإن انتظار خطوات تنموية في استمرار مثل هكذا أوضاع قد يبدو ضربا من المستحيل ، لأنه لا توجد مؤشرات حقيقية على احتمالات تحسين الأوضاع الأمنية ، على الأقل في القريب العاجل ، ولأنه ليست هناك خطوات لتصحيح الكوارث التي حلت بالعراق نتيجة اعتماد العملية السياسية التي وضعها الأمريكيون وأرادوا ترسيخها على عجالة في هذا البلد ، فإن الأمور ستبقى سيئة ، وأن جميع المحاولات التي تحاول إصلاح الوريقات والأغصان في الوضع العراقي ، لن تنجح في تحقيق شيء يسهم في التنمية في هذا البلد ، وأقصد المعالجات الأمنية الخاطئة ، والاعتماد على القوة في حل المعضلة العراقية ، وحتى ما يتم تداوله عن مصالحة وغير ذلك ، ويكمن الحل الحقيقي في العودة إلى جذور المشكلة ومعالجة جميع تفرعاتها ، والعمل على التخلص من الأدران السيئة التي تم بثها في المجتمع العراقي ، وإزالة الألغام الكثيرة التي بذورها ، والتي ستنفجر كلما حاول البعض إصلاح الأوضاع بطريقة عرجاء لتعيق الإصلاح وتمنعه من تحقيق أهدافه.

ولأن مسألة التنمية في مثل أحوال العراق تحتاج إلى نظرة تشخيصية ودقيقة ، وقراءة موضوعية لكل ما جرى ويجري ، فإن الحلول المقترحة على هذا الصعيد لتهيئة الأجواء السلمية لتنمية حقيقية ، يجب أن تكون إجراءات وخطوات سياسية واجتماعية ، ثم يتم تهيئة الظروف المناسبة للبدء بعملية التنمية التي يحتاج إليها المجتمع العراقي.

وأهم هذه الخطوات تتمثل بالآتي:

أولا: أن تكون معالجة شاملة للأوضاع في العراق ، وفي مقدمة ذلك البحث في الأساس الذي قاد البلاد إلى أوضاعها المزرية ، ولم يعد تشخيص ذلك بالمهمة الصعبة أو المستحيلة ، إذ يدرك الجميع أن الاحتلال الأمريكي - البريطاني قد

تسبب بكل هذا الخراب في العراق.

ثانيا: أن تتدخل الأمم المتحدة والجامعة العربية والعديد من الدول العربية والإسلامية لوضع الخطوات المناسبة لخروج العراق من هذا المأزق، وأن تكون البداية بالضغط الحقيقي على الإدارة الأمريكية لإعلان انسحابها الكامل من العراق والإقرار بتعويضه عن جميع الخسائر البشرية والاقتصادية التي لحقت به ابتداء من عام١٩٩١ وإلى الآن، وأن تعمل هذه المنظمات والدول على إعادة بناء تجربة سياسية عراقية بعيدة عن أجندة الاحتلال وخطواته التي تم وضعها لخدمة مصالحه، وبما يضمن اتفاق جميع العراقيين بشأنها، ونعتقد بأن مثل تلك الخطوات والمعالجات ليست صعبة أو مستحيلة، إذا ما تحقق الشق الأول المتعلق بخروج الاحتلال والتعويض الكامل للعراق.

ثالثا: في حال تحقق ذلك، ستكون هناك خطوات عملية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعود إلى إدارة مفاصلها الكفاءات التي تدين بالولاء للعراق، بعيدا عن أمراض الطائفية والعرقية، التي تدس السم في حياة العراقيين، وترسم معالم الطريق المظلم لمستقبلهم.

إن هذه المعالجات النظرية، وحدها التي تقود إلى واقع عراقي آخر، يستتب فيه الأمن، وتعود الكفاءات التي تعيش في الغربة، ويتخلص البلد من الفساد الإداري المخيف، وتبدأ مرحلة الاستفادة الحقيقية من الموارد العراقية، بعيدا عن محاولات تقسيم البلاد وتمزيقها والتناحر على الثروات ما يفرض على المجتمع الكثير من الشقاق والتنازع.

أما إذا بقيت المعالجات سطحية وتمنح الأولوية للأحزاب ومصالحها، فإن أسوأ الاحتمالات تبقى متوقعة في العراق.



(١٩)

فرصة الصياد

(بين الهوى والهاوية)

٢٠٠٩/٨/٢٨

(قبل الانتخابات ب ٤ أشهر و ٢٠ يوما)

ينشغل السياسيون العراقيون بالتحضير للدخول في الانتخابات البرلمانية ، التي ستجري في (١٦ / ١ / ٢٠١٠) ، وبينما تنطلق الأحزاب الرئيسية في العملية السياسية من أرضية رسخت وثبتت مفاصلا هامة في الواقع السياسي ، ما يؤهلها لخوض الانتخابات بقناعة وثقة عالية ، فإن الأطراف الأخرى من الأحزاب والشخصيات والتكتلات التي دخلت حديثا في العملية السياسية و التي قررت التباري مع الآخرين لدخول الانتخابات المقبلة ، جميع هؤلاء لا يمتلكون ما تتوافر عليه الأحزاب الرئيسة التي شاركت في العملية السياسية ، وحصلت على الدعم الأمريكي المطلق منذ تأسيس مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣ ، ومن يتابع مراحل ، العملية السياسية ، يتأكد وبدون أدني شك ، أن الإدارة الأمريكية تصر على تثبيت أركان العملية السياسية على الأسس الطائفية والعرقية ، وأن الأحزاب والكتل التي اشتغلت خارج هذا الإطار ، لم يكن لها أي دور سوى الديكور الخارجي ، الذي يريد إظهار عملية سياسية في العراق بلباس (ديمقراطي) ،

وتشترك فيها أطراف كثيرة ، مع وجود تنوع في التوجهات والأيدولوجيا ، ومن هذه القناعة الراسخة ، وحرصاً على المندفعين بنوايا حسنة وصادقة ، وانطلاقا من الحرص على العراق ومستقبله ، ولتوضيح الأمور الخطيرة ، التي قد لا تكون واضحة بكل تفاصيلها أما الجميع من الأحزاب والشخصيات والتكتلات ، التي قررت الدخول في الانتخابات المقبلة ، نعتقد أن المسؤولية الوطنية تقتضي ضرورة توضيح بعض الخفايا الخطيرة والحساسة ، التي تسير عليها خطوات الانتخابات ، ولكي لا يقول أصحاب النوايا الحسنة ، (إننا اجتهدنا ، وإننا أردنا المشاركة لكي لا نترك الساحة للطائفيين والسيئين واللصوص) ، فإن هذه الورقة ، تكشف جميع الخبايا ، وتقول للجميع ، إن الحريص على مستقبل العراق، يحب ألاّ يشارك في لعبة سياسية ، ستنتهي بسيطرة الأحزاب الحالية على مقاليد السلطة ، وأن هذه الأحزاب ، تعمل على الاستعانة بشخصيات وتكتلات ومجاميع عشائرية ودينية وعلمانية ومن مختلف الأطياف ، لتحقق أخطر صفحة في برنامجها السياسي المقبل ، وفي النهاية لا تعطي هؤلاء إلا الفتات إن أعطت شيئا ، وتنفرد بالسلطة كما تريد ، وتنفذ ما تريده الأجهزة الإيرانية والأمريكية وأجندات الدول الأخرى ، التي واصلت عبثها وتخريبها في العراق ، وأن توضيح هذه الأمور متأتى من بوابة الحرص على العراق أولا ، وألا تصبح بعض الشخصيات والوجوه والتجمعات جسرا تستخدمه الأحزاب الطائفية ، لتظهر أمام الرأي العام بما هو مخالف لحقيقتها ، من خلال إشراك هذا الصوت أو ذاك التجمع ، وبعد الانتخابات ستشكل تحالفاتها ، التي تنفذ من خلالها أجنداتها المعروفة، والرامية إلى تقسيم العراق وإقصاء كفاءاته الحقيقية ، واستبدالها بعناصر أخرى معروفة القدرات والتوجهات ، لم تعد خافية على كل ذي بصر وبصيرة ، نقول : إن قضية الانتخابات المقبلة تثير جدلاً واسعاً في الأوساط العراقية ، وجوهر هذا الجدال ، يتركز على محاولة إيجاد أجوبة دقيقة لأسئلة حساسة وهامة ، ومن أهمها ، مسألة التزوير ، التي يعتقد الكثيرون ، أنها ستحصل وعلى نطاق واسع ، على ما يكرس السلطة بأيدي الأحزاب الحالية ، لأنها تسيطر على أهم مفصلين في الواقع العراقي ، وهما المفصل

الإداري ، وأهم أطرافه مفوضية الانتخابات ، التي سيكون لها التأثير الأوسع ، ابتداءً من الاستعدادات الأولية ومروراً بالاقتراع ، وانتهاءً بفرز الأصوات ، ومن المعروف أن غالبية هؤلاء يتبعون بصورة مباشرة إلى الأحزاب المسيطرة على السلطة ، وحسب مناطق النفوذ لهذه الأحزاب ، وهناك المفصل الأمني ، وهو في غاية الخطورة والحساسية ، ولا يستطيع أحد إنكار تبعية هذه الأجهزة لذات الأحزاب، وأنها تنفذ الأوامر الحزبية ، أولاً وقبل كل شيء ، يضاف إلى ذلك ، وما يعطي أرجحية للأحزاب الحالية امتلاكها للثروات الطائلة ، وتوظيفها للمبالغ في الانتخابات لصالحها.

لاشك أن هذه العوامل ، بقدر ما تشجع الأطراف والأحزاب الموجودة في السلطة الآن ، لخوض الانتخابات ، فإن ذات العوامل ، يجب أن تثير المخاوف الحقيقية والمشروعة عند القوائم الانتخابية الجديدة ، خاصة تلك التي تقف في الجانب الآخر ، الذي يعارض العملية السياسية الحالية ، من منطلقات عدة ، في مقدمتها رفض التقسيم الطائفي والعرقي ، والرغبة الحقيقية في صعود الكفاءات الوطنية لإدارة الدولة ، والتخلص من الأمراض الخطيرة ، التي جاءت بها العملية السياسية ، التي بناها الأمريكيون على أسس طائفية وعرقية ، ولم تجلب للعراق والعراقيين ، سوى محاولات جرجرت العراقيين للاحتراب الداخلي ، وإثارة الفتن ، وتخريب البنية التحتية.

مشاركة أو مقاطعة

من هذا الفهم ، يأتي موقف الكثيرين من الانتخابات القادمة ، إذ تزداد الخشية عند البعض من النتائج السلبية والقاسية ، في حال المشاركة ، في ظل الظروف والأجواء السائدة ، ونعتقد أن هناك ما يشير إلى أن النتائج محسومة سلفاً لأطراف معروفة ، وهناك مخاوف مشروعة عند البعض ، من المقاطعة وترك الساحة خالية ومفتوحة للأحزاب والقوى الطائفية وغيرها.

ولابد من التوقف عند عملية الترويج ، التي يتبناها البعض ، ويقولون: علينا المشاركة في هذه الانتخابات ، وفي حال حصول عمليات تزوير ، سنفضح الأطراف

التي تلاعبت بأصوات الناخبين ، وفي الواقع ، أن مثل هذا التوجه ، هو الأخطر باعتقادنا، لأن تشخيص هذا المرض الخطير ، واللجوء إلى المسكنات والمهدئات ، أمر يحتاج إلى نقاش جاد وموضوعي ، وأن يتم رسم الخطوات المطلوبة في حال حسم البعض أمره و أختار المشاركة في الانتخابات ، على أن يقتنع قبل كل شيء بـ(الدخول في أجواء سليمة)وأن يمسك بالدواء والعلاج الجذري لمسألة(التزوير)الواردة بقوة في نتائج الانتخابات، وقبل التطرق إلى التفاصيل ، والتأسيس للقناعة السليمة ، لابد من التأكيد على أن المشاركة في الانتخابات ، بالاعتماد على فضح القائمين على عمليات التزوير ، يُعد من أكبر الخطايا ، التي ترتكبها القوى الوطنية المعارضة للاحتلال والعملية السياسية ، وأن الإقدام على مثل هذه الخطوة ، سيعطي الشرعية للقوى والأحزاب الحالية ، التي تستطيع أن تتلاعب بالانتخابات وفق الآليات التي تحقق لها الفوز ، وإحكام سيطرتها على القرارات والسلطة والتحكم بإرادة العراقيين.

وللتعرف على حقيقة هذه الأخطار ، لا بد من استعادة أهم محطات العملية السياسية التي جرت في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

العملية السياسية ودلالات الاستعجال:

إن ما يزيد عن خمس سنوات ونصف السنة من حياة سياسية وأمنية واجتماعية في غاية الفوضى والاضطراب ، ليست بالقصيرة ، وفي واقع الحال ، يجب حسابها بخمسة أضعافها ، وقد تذهب الكثير من الأحداث المهمة بعيداً عن الذاكرة ، بسبب التراكم اليومي للوقائع ، لذلك علينا رسم صورة مكثفة لأهم الأحداث والتطورات ، الخاصة بالعملية السياسية في العراق منذ التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

إن أهم ملاحظة تثير الانتباه في هذا الموضوع ، هو الاستعجال الغريب ، الذي صاحب مراحل العملية السياسية ، التي نشير إليها باختصار شديد ، ففي منتصف حزيران عام ٢٠٠٣ بدأت المعلومات تتسرب عن رغبة الإدارة الأمريكية ممثلة ببول بريمر ، بتشكيل مجلس سياسي بدون صلاحيات ، وأواخر حزيران ، انتقل

الأمر إلى مجلس استشاري ، وفي الثالث عشر من تموز تم الإعلان عن تشكيل مجلس الحكم بتركيبته الطائفية والعرقية.

في صيف عام ٢٠٠٣ ، ازداد الحديث والتسريبات عن قانون إدارة الدولة(الذي تبين أن البروفسور اليهودي من أصل عراقي نوح فيلدمان قد وضع جميع صياغاته) واعترف د.محمود عثمان في إحدى المقابلات الإذاعية مع(إذاعة البي بي سي) ، أن أعضاء مجلس الحكم ، كانوا يتسلمون النص باللغة الإنجليزية ، وتتم ترجمته إلى العربية ، وأن الاختلاف على فقرة أو مادة ، تفضي إلى إصدار أمر من بول بريمر للموافقة عليها ، وتم إقرار(قانون أدارة الدولة)في السادس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٣.

إن هذا القانون هو الأساس الذي اعتمدت عليه جميع فقرات الدستور ، الذي تم الاستفتاء عليه لاحقاً ، ومنذ ذلك الحين ، بدأ المشروع بأخطر الخطوات لتقسيم العراق وتفتيت بنيته الاجتماعية.

وتم الإعلان عن تسليم ما سمي ب(السيادة) إلى العراقيين في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ، وبسبب اضطراب الأوضاع الأمنية ، والشلل شبه التام الذي كانت تعيشه القوات الأمريكية ، والقصف اليومي الذي يستهدف المنطقة الخضراء ، اضطر بول بريمر إلى مغادرة بغداد قبل يومين من الموعد النهائي (٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤) ولم يكن بتوديعه إلا ثلاثة أشخاص فقط .

منذ ذلك التاريخ ، بدأ مارثون العملية السياسية ، واتضح الاستعجال على أوسع ما يكون عندما سارعت الإدارة الأمريكية لإجراء انتخابات في (٣٠/ ١/ ٢٠٠٥) لتأتي بحكومة الجعفري ، وبدأت عملية كتابة الدستور وجرى الاستفتاء عليه في (١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥) وبعد شهرين ، جرت الانتخابات الثانية (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، التي جاءت بالمالكي إلى السلطة .

ومن الملاحظ أن ثلاث عمليات سياسية أساسية ، قد جرت في العراق خلال عشرة أشهر ونصف الشهر فقط (من ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ إلى ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) . ما يؤكد حالة

الاستعجال في طبخ ما تريده الإدارة الأمريكية ، التي تهدف إلى تثبيت نظام سياسي طائفي وعرقي في العراق ، تم الاتفاق عليه بالكامل في مؤتمر لندن قبل غزو العراق .

إننا أردنا في هذه التوطئة ، أن نوضح مراحل العملية السياسية وأسباب الاستعجال ، وسنتوقف عند النقاط التي تهمنا بهذا الموضوع ، خاصة تلك المرتبطة بالانتخابات وعمليات التزوير ، وما ترتب على ذلك من نتائج .

الموقف الوطني من الانتخابات

لابد من التذكير ، بأن موقف القوى الوطنية من الدخول بالانتخابات ، لم يكن موقفا متطرفاً ومتصلباً ، كما أشاعته الكثير من الأوساط السياسية ، وعملت وسائل الإعلام على تكريس ذلك في الأذهان .

وإن التعامل مع موضوع الانتخابات ، قد تم وفق رؤية عقلانية وعلمية ، ووضعت عدة شروط للدخول في الانتخابات أهمها :

١ – أن يضع الاحتلال جدولاً لانسحابه (لأنه بدون خروج الاحتلال ، فإن العملية السياسية ، ستبقى رهينة مصلحة المحتل ، وتكون مهمات الأجهزة الحكومية مطاردة الوطنيين وإثارة الفتن ، ما يفضي إلى جرّ البلاد إلى المزيد من الدمار والقتل والفوضى) ، وهذا ما تحقق بالفعل خلال السنوات المريرة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن .

٢ – أن يستند أي استفتاء أو انتخابات إلى إحصاء سكاني دقيق (وهذا الأمر ضروري ولا تجري انتخابات في العالم بدون إحصاء رسمي دقيق) ، إلا أن الإدارة الأمريكية ومعها أقطاب العملية السياسية تجاهلوا ذلك ، لأن عدم وجود إحصاء دقيق ، يسهل عملية التزوير والتلاعب بالنتائج .

٣–وجود مراقبين من الدول العربية والإسلامية وبإشراف من الأمم المتحدة ، لتكون الانتخابات نزيهة ، ولتجنب مخاطر التزوير . ولم يحصل ذلك ، ما ساعد في فتح أبواب التزوير على مصارعيها .

٤ –إطلاق سراح المعتقلين ، للمشاركة في عمليات الترشيح والتصويت.

(والدافع وراء ذلك ، أن الكثير من وجهاء مناطق العراق بعد الاحتلال توزعوا بين الفارين إلى الخارج ، والمعتقلين في السجون ، والجالسين في بيوتهم ، وغالبية هؤلاء من الضباط ورجال الدين و الشيوخ والوجهاء والعلماء والمثقفين) وأن عدم ظهور هؤلاء في الانتخابات ، يعني فسح المجال أمام الجهلة والأميين والوصوليين لتصدر الواجهة ، وهذا ما حصل بالفعل ، ويعرف الجميع من وصل إلى السلطة والواجهة السياسية .

٥- كما طالبت القوى الوطنية قوات الاحتلال الأمريكية ، أن توقف عمليات الدهم والاعتقال لفترة لا تقل عن خمسة أشهر قبل الانتخابات وألا تدخل المدن والقرى ، لتكون الأجواء متهيئة وتقترب من الاستقرار ، ما يسهم في إجراء انتخابات معقولة.

٦- ومن الشروط المهمة ، إلغاء القائمة المفتوحة ، وأن تكون الانتخابات حسب المناطق .

إلا أن شيئاً من هذه النقاط لم يتحقق ، بل أن الإدارة الأمريكية وسلطاتها في بغداد ، قد صعدت من هجماتها وزادت أعداد المعتقلين قبل الانتخابات سواء التي جرت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ وجاءت بحكومة الجعفري أو تلك التي جرت في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ وجاءت بحكومة المالكي ، ولم تأتِ بالذكر على الانسحاب أو الجدولة ، وجرت الانتخابات في ظل غياب تام من الاشتراطات الوطنية السليمة ، وجاءت نتائجها مطابقة ، لما يريده المشروع الأمريكي في العراق ، الذي سعى منذ البداية إلى تقسيم العراق وزعزعة روابطه الاجتماعية وتفكيك بنيته ، من خلال أمراض الطائفية والعرقية، حتى وصلت المحاصصة على المناصب والمغانم إلى أدنى المراحل و أوطأ الدرجات الوظيفية .

وعلينا أن نقرأ الصورة من خلال نتائجها ، انطلاقا من المقدمات ، لنكتشف بأن ما جرى من انتخابات في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ ، واستفتاء على الدستور في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ والانتخابات الثانية ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ ، لم تهدف إلا لصياغة عملية سياسية تزخر بالأمراض في دواخلها ، وتظهر في شكلها الخارجي على أنها

عملية ديمقراطية ، ومن هذا المنطلق حرصت الإدارة الأمريكية على إشراك العديد من الأطراف والجهات في هذه العملية السياسيةُ ، التي يعترف الجميع الآن بأنها في غاية الخطورة ، ومنبع خطورتها كونها لم تتأسس لخدمة العراق والعراقيين ، وإنما جاءت لخدمة المشروع الأمريكي وأدواته السياسية في العراق .

و لا شك أن مراجعتنا السريعة لهذه القضية العميقة والحساسة ، يفيدنا في الوصول إلى رؤية واضحة لما يجري الآن ، وكيفية التعامل مع الأحداث والتطورات المستقبلية ، ومن هنا يتم طرح السؤال التالي : ما الذي كان سيحصل في حال قبول الإدارة الأمريكية للمطالب أعلاه ؟ والجواب على ذلك ، أن العملية السياسية ستخرج بجوهر وإطار وطني ، وهذا ما يتناقض ومشروع الاحتلال والأحزاب والقوى التي جاء بها الاحتلال الأمريكي للعراق ، لذلك لابد من دراسة هذه التجارب الثلاث ، لنأخذ الدروس ، قبل وقوع المحذور في الانتخابات المقبلة.

دروس التجارب الثلاث

نجد من الضروري التوقف عند التجارب الثلاث السابقة ، التي جرت خلال عام ٢٠٠٥ ، ومن ثم دراسة موضوع عمليات (التزوير) ، التي جرت وكانت أوسعها ما حصل في انتخابات (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، وانتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩.

انتخابات ٣٠/١/٢٠٠٥ (الجعفري)

جرت الانتخابات في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ ، وتنافس خلالها ١١١ لائحة للفوز بمقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان المؤقت) ، الذي يضم ٢٧٥ عضواً ، وبالإضافة إلى انتخابات البرلمان ، جرت انتخابات المجلس البلدي (١٨) محافظة ، والاقتراع على (برلمان كردستان) في شمال العراق ، وجرت الانتخابات باعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة .

لقد بذلت القوات الأمريكية كل ما في وسعها لأجراء الانتخابات ، وقال قائد

عسكري أمريكي : إنَّه تقرر زيادة عدد القوات من ١٣٥ ألفًا إلى ١٥٠ألفًا ، إضافة إلى القوات الأمنية الحكومية .

وتم تحديد ٥٥٧٨ مركزًا انتخابيًا داخل العراق و ٧٥ مركز خارج العراق شمل ١٤ دولة . وأهم القوائم التي شاركت في الانتخابات قائمة التحالف الكردستاني بالرقم (١٣٠) وضمت ٧٥ اسماً .

قائمة الائتلاف العراقي الموحد (١٦٩) وضمت ١٤٠ اسماً .

قائمة عراقيون (٢٥٥) وضمت ٥ أسماء .

وحصلت قائمة الائتلاف على ٤٨ في المائة من الأصوات ، وتحالفت مع قائمة الاتحاد الكردستاني لتشكيل الحكومة.

ولم يتم الحديث عن وجود عمليات تزوير في هذه الانتخابات ، بسبب عدم وجود منافسين أقوياء ، وذكر مسؤولون أن نحو ٤٠ صندوق اقتراع حصل فيها تلاعب، ومن المعروف أن(الحزب الإسلامي) الشريك الرئيسي في العملية السياسية ، قد قاطع الانتخابات ، وطالب قادته بإرجائها بسبب الفوضى الأمنية.

وقدر مسؤولو المفوضية العليا للانتخابات ، أن نحو تسعة ملايين شخص أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات ، أي ما يزيد عن ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين ، وبينما أشاد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة وجورج بوش بالانتخابات ، فقد أعلنت هيئة علماء المسلمين أنها تعترض على شرعية الانتخابات لأنها أجريت في ظل الاحتلال.

الانتخابات الثانية ٢٠٠٥/١٢/١٥(المالكي)

رغم التصريحات والخطب السياسية الدعائية ، التي أشادت بالانتخابات الأولى (٣٠/ ١/ ٢٠٠٥) ، إلا أن صورتها لم تكن مرضية بسبب عدم اكتمالها ، ما دفع بالإدارة الأمريكية ، لاتباع مختلف الوسائل والأساليب ، لإجبار المناطق التي امتنعت عن المشاركة في الانتخابات الأولى ، لزجهم في هذه الانتخابات ، ومن أولى هذه الأساليب،

هو ممارسات وزارة الداخلية في عهد حكومة الجعفري، التي يقودها (باقر صولاغ)، حيث بدأت عمليات الاعتقالات في المناطق (السنية) في بغداد والمدن الأخرى، وانتشرت ظاهرة الاعتقالات الليلية، التي تنفذها وزارة الداخلية، حيث تخرج عشرات السيارات التابعة للمغاوير وتعتقل العشرات، وبعد أن يتعرض هؤلاء إلى أساليب تعذيب قاسية، يستمعون أثناء ذلك إلى مختلف أنواع السب والشتم الطائفي، وانتشرت ظاهرة تثقيب الرؤوس بـ(الدريل)، أما الذين يفرج عنهم بعد عمليات التعذيب القاسية، فإن الغالبية منهم يتم إخبارهم، بأن الذي وشى به هو من جيرانه، ويحدد له البيت الثالث أو الرابع على يمين أو يسار بيتك، وعندما يعود المعتقل ويدقق يكتشف أن هذا البيت يعود لعائلة من طائفة أخرى.

وبذلك بدأ البذر الطائفي بين العراقيين بطريقة في غاية الخبث والدهاء، وفي الواقع كان ذلك ضمن خطة واسعة ودقيقة، بدأ العمل بها منذ وصول السفير نغرو بونتي في(١٥/ ٤/ ٢٠٠٤)، أي بعد أسبوعين من فشل القوات الأمريكية في اقتحام مدينة الفلوجة في المعركة الأولى، ومعروف أنه متخصص بالفتن والحروب الداخلية، وله باع طويل في أمريكا اللاتينية، وجلب معه ضابط أمريكي كبير اسمه(جيمس ستيل)، وبدأت عملية تشكيل قوتين مرتبطتين بالقوات الأمريكية وهما (القوات القذرة) وتنحصر مهمة هذه القوة التابعة(شكلياً)لوزارة الداخلية بقتل(السنة)، والأخرى المرتبطة بوزارة الدفاع بقتل (الشيعة)، استنادا إلى التوزيع الطائفي للوزارتين.

وكان الهدف من عمليات الاعتقال والتعذيب واستخدام (الدريل)، هو دفع الذين لم يشاركوا في الانتخابات الأولى للشعور بالذنب إزاء ذلك، خاصة أن حملات إعلامية واسعة تم تكريسها لهذا الغرض، مع التركيز على الوتر الطائفي، واعتبار أن(الداخلية)وقعت بيد الائتلاف، وبدأت بهذه الممارسات بسبب عدم مشاركة الطرف الآخر في الانتخابات، وتبين لاحقاً أن ذلك لم يكن سوى كذبة ولعبة سياسية،

والدليل أن وزارة الدفاع التي يفترض أنها من حصة(التوافق) ، لم تخرج عن عباءة السيطرة والتوجيه الأمريكي ، وفي إحدى الندوات قال نائب طارق الهاشمي ، د.عبد الكريم السامرائي: إننا لم نتمكن من نقل جندي واحد في وزارة الدفاع.

ما أريد قوله ، إنَّ الفترة المحصورة بين الانتخابات الأولى والثانية ، شهدت الكثير من الممارسات والحملات الدعائية ، لدفع الذين لم يشاركوا في الانتخابات الأولى للمشاركة في الانتخابات الثانية التي جاءت بحكومة المالكي ، واشتد في تلك الفترة الخطاب الطائفي بطريقة وكثافة غير مسبوقة في العراق ، من هنا ، جاء الإقبال الكبير في الانتخابات الثانية ، وهو إقبال لا علاقة له بالديمقراطية و مسألة المنطلقات الإدارية ، المتمثلة باختيار الكفاءات لبناء الدولة ، وإنما بدوافع طائفية بحته ، تتقدم فيها الولاءات الطائفية عشرات المرات على اختيار الكفاءات المخلصة للوطن والمواطن.

لقد جرت الانتخابات في(١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، وأعلن حسين الهنداوي رئيس مفوضية الانتخابات ، أن ما يقرب من ١١ مليون ناخب شاركوا من أصل ١٥ مليون ونصف المليون ، وأعلنت وكالة رويترز في حينها ، أن نسبة المشاركة في بغداد والموصل متقاربة (بغداد ٦٣ في المائة والموصل ٦٢ في المائة)وصدر في يوم السبت (١٧/ ١٢/ ٢٠٠٥)تصريحان لافتان للانتباه ، أي قبل إعلان النتائج النهائية ، الأول من رئيس جهة التوافق د.عدنان الدليمي ، أشاد فيه بحماسة العراقيين في المشاركة بالانتخابات ، وأثنى على موقف(فصائل المقاومة)التي قال عنها إنها أتاحت الفرصة للعراقيين للمشاركة في الانتخابات واحترمت رأيهم لتأدية واجبهم.

اليوم ذاته(السبت ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، قدم السيد عبد العزيز الحكيم رئيس جبهة الائتلاف شكره للعراقيين لاختيارهم قائمته ، وكان ذلك قبل إعلان نتائج الانتخابات ، التي تنافس فيها ٧٦٥٥ مرشحاً يمثلون ٣٠٧ كياناً سياسيًا.

أما الحديث عن التزوير ، فقد جاءت أولى الإشارات عنه على لسان حسين الهنداوي ، الذي قال لوسائل الإعلام(١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) : إن نسبة التزوير قليلة

جداً. وسنتطرق إلى هذه النقطة بالتفاصيل لاحقاً.

لقد جاءت هذه الانتخابات بحكومة المالكي، ورفعت من شعبية الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث ذكر استطلاع للرأي أجري لحساب(واشنطن بوست)و(أيه بي سي نيوز)ونشر بعد خمسة أيام من الانتخابات، أن شعبية بوش عاودت الارتفاع ، وشهدت تحسناً كبيراً، وربط المحللون والمراقبون هذا الارتفاع في شعبية بوش، بما أسموه نجاح الانتخابات التشريعية العراقية، ومن المعروف أن شعبية بوش قد شهدت تدهوراً وانخفاضا بسبب فشل السياسة الأمريكية في العراق، و وصلت في ذلك الوقت نسبة المعارضين لبوش إلى ٦٠٪ ، إلا أنها شهدت تحسناً ملحوظاً بعد الانتخابات لتبلغ ٥٢ ٪ .

الاستفتاء على الدستور(١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥)

أثارت صياغات مسودة الدستور خلافات كبيرة ، خاصة ما يتعلق بهوية العراق العربية ، وجرت عمليات حشد واسعة لرفض الدستور ، الذي وصفه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بأنه (وصفة للفوضى) ولا نريد الدخول في تفاصيل ذلك ، فهي معروفة في الأوساط السياسية والإعلامية والاجتماعية .

إن أبرز مسألة شهدتها المرحلة السابقة للاستفتاء على الدستور ، هو اتفاق الكثير من القوى والهيئات والأحزاب على رفض الدستور ، لكن موافقة الحزب الإسلامي بزعامة طارق الهاشمي على التصويت بـ (نعم) قبل مدة قصيرة من الاستفتاء قلبت الموازين ، وشكل إعلان الحزب الإسلامي صدمة كبيرة ، وتم الاتفاق على إجراء تعديلات على فقرات الدستور ، على أن يكون ذلك التعديل خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من أول جلسة يعقدها البرمان(الذي ينتخب في١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥)، أي بعد شهرين من الاستفتاء، وعبرت قيادة الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني عن ارتياحهم للاتفاق، إلا أن هناك نقطة في غاية الأهمية، تمنع من الناحية العملية أجراء أي تعديل ، لأن التعديل يتطلب موافقة ثلثي

الناخبين في ثلاث محافظات عليه، وفي حال رفضه من قبل ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات، فإن التعديل يعتبر لاغياً، وفي واقع الحال، فإن هذه التقسيمات تجعل من التعديل(خاصة ما يتعلق بالفدرالية أي تقسيم العراق) أمراً مستحيلاً.

وأعلن طارق الهاشمي رئيس الحزب الإسلامي بتاريخ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥(أن الفكرة الأساسية هو في أننا حصلنا على فقرة تتيح لنا تغيير كل فقرات الدستور).. لكن على أرض الواقع لم يحصل أي تعديل رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة على ذلك التأريخ، بل إن طارق الهاشمي أعلن في(٣/ ١١/ ٢٠٠٨)، أن موضوع تعديل الدستور سيبقى حياً وقائماً في صلب برنامج الحزب الإسلامي.

لقد جرى الاستفتاء على الدستور في١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، وفي يوم الاستفتاء أعلن مسؤولون، أن المؤشرات الأولية تقول، إن نسبة المشاركة بلغت ٦١٪.

وعبر بوش عن فرحته بتمرير الدستور، وقال: إن ذلك يمثل(هزيمة للتمرد) يقصد المقاومة والمعارضة.

وجاء رأي الحكومة الأمريكية على لسان السفير الأمريكي جيمس جيفري(منسق شؤون العراق في وزارة الخارجية الأمريكية)، حيث قال في(١٩/ ١٠/ ٢٠٠٥) نرى في ذلك يوماً تاريخياً ويوماً عظيماً للديمقراطية، ويوماً سيئاً جداً للإرهابيين.

من الواضح، أن الإدارة الأمريكية على عجلة من أمرها، لذلك قررت تمرير الدستور بأية طريقة كانت، ليتم إجراء الانتخابات الثانية، ورغم مطالبة العديد من الأطراف بتأجيل الاستفتاء على الدستور، إلا أن هذه(التوقيتات) كانت (مقدسة) بالنسبة للأمريكيين.

ومن هذه الرؤية، سنلقي الضوء على عمليات التزوير في الانتخابات وما أفضت إليه في الواقع السياسي.

تم الإعلان أن عدد المراقبين، الذين تم اعتمادهم لمراقبة الانتخابات

الأولى(٣٠/ ١/ ٢٠٠٥) ، قد بلغ عددهم ١٨ ألفا و١٧٤ مراقباً منهم١٢٨ مراقباً يمثلون منظمات دولية ، و أعلن ذلك فريد أيار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات(مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٥)

إلا أن ما شاهده الناس في مراكز الانتخابات مختلف تماماً ، إذ تم تعيين المراقبين المحليين بناءً على موافقة الأحزاب الموجودة في السلطة. ولم يكن هناك مراقبون مستقلون ، ولم تتواجد بعثات دولية حقيقية وفاعلة لمراقبة عمليات التصويت والإشراف المباشر على عملية الفرز.

لذلك جاءت النتائج مطابقة لما أرادته الأداة الأمريكية ، وحسب المقاعد التي تم توزيعها على الأحزاب الموجودة.

أما الذي حصل في عملية الاستفتاء على الدستور ، فإنه واضح للعيان ، رغم دعم الحزب الإسلامي في اللحظة الأخيرة لتمرير الدستور من خلال إعلانه التصويت بـ(نعم). و حصلت خروقات كبيرة ، وتم التلاعب بالأصوات ليتم تمرير الدستور ، وبما يضمن استمرار العملية السياسية وفق الإطار والجوهر الذي تريده الإدارة الأمريكية.

التزوير والفرصة الذهبية

إن قضية(التزوير) في نتائج الانتخابات والاستفتاءات هي محور موضوعنا ، وعندما مررنا على أهم مراحل العملية السياسية ، التي جرت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ، أردنا أن نضع المعنيين بهذه القضية في الجو العام لهذه المراحل ، وتأكيدنا على الآتي:

أولاً: استعجال الإدارة الأمريكية في إنتاج عملية سياسية ، تساعدها في التباهي بما يسمى بالعراق الجديد والديمقراطي ، وبإمكانها استخدام ذلك كغطاء لأي انسحاب محتمل في ضوء اضطراب الأوضاع وزيادة الهجمات ضد القوات الأمريكية والبريطانية ، حيث شهد عام٢٠٠٤ تصاعداً كبيراً في تلك الهجمات.

ثانياً: إن ما يجري من عملية سياسية ،لا يخرج عن المسار الذي تريده الإدارة الأمريكية ، وبما يخدم مصلحتها بكل شيء.

ثالثاً: إن تصور البعض باحتمال حصول انتخابات نزيهة في ظل الاحتلال ، وسلطة جاء بها المحتل هذا التصور وأهم ألف مرة ومرة.

رابعاً: لابد من التوقف طويلاً عند عمليات التزوير وما يترتب على ذلك من أمور خطيرة جداً.

خامساً: إن الذي يعتقد أن المشاركة في عملية سياسية بتوجيه نصف ضربة لخصمه مخطئ ، وعلينا أن نتذكر الجملة التي قالها عمر المختار وهو القائل(إن الضربة التي لا تهزم عدوك تقويه) .

لعل التلاعب بمواد الدستور و وضع الفقرة (١٤٢) ، التي أكدت على إجراء التعديلات عليه واحدة من الألاعيب الخبيثة الخطيرة ، يضاف إلى ذلك ما جرى وراء الأبواب ، وسط غياب تام للمراقبين المستقلين والدوليين . ومن هنا ، نعتقد أن أي شخص أو حزب أو مجموعة ، تريد خوض الانتخابات المقبلة ، عليها واجب التدقق ملياً في تجربة الانتخابات الثانية ، وما جرى خلالها ، ودراسة مسألتين أساسيتين ، قبل الشروع في خوض هذه التجربة ، المسألتان هما:

أولاً: تأثير السلطة (قوى الأمن والإدارة) على رسم نتائج الانتخابات .

ثانيا : التمسك بإخضاع العملية الانتخابية للاشتراطات القانونية والفنية .

إن التأكيد على هاتين النقطتين ، أمر غاية في الضرورة ؛ ذلك لكي لا ينزلق الكثير من الوطنيين في هاوية انتخابات محسومة نتائجها سلفاً ، كما أن البعض يروج لقضية في غاية الخطورة ، عندما يتحدثون عن ضرورة خوض الانتخابات وفي حال حصول عمليات (تزوير) ، ستكون هناك عملية فضح واسعة وكبيرة وغير ذلك من المصطلحات ، لهذا يجب أن نعيد رسم الصورة التي نتجت عن انتخابات (١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، وماذا حصل خلالها وأين انتهت محاولات المعترضين ، وهل

أفادتهم عمليات الفضح والزعيق بشيء ، إزاء ما أصبح واقعاً إداريا وسياسياً؟

اعتراضات لفضح التزوير

لقد بدأت مخاوف حقيقية عند بعض السياسيين ، الذين يعرفون أساليب الأمريكيين ووسائلهم الخفية ، لذلك استبق الانتخابات إياد علاوي بالتحذير من عمليات التزوير ، وقال في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٥ ، أطالب حكومة الجعفري والمفوضية العليا ، بتوفير كل الشروط اللازمة من أجل ضمان نزاهة الانتخابات . أما حسين الهنداوي رئيس المفوضية ، فقد استبق الأحداث، وأعلن في يوم الانتخابات ، أن نسبة التزوير قليلة جداً، وأشار إلى أن الاعتراضات تتعلق بخروقات إعلامية وتمزيق الملصقات .

وجاء رأي اللجنة التوجيهية للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات ليرسم صورة وردية لها ، حيث قال نائب رئيس اللجنة الدولية بول دايسي : إن الانتخابات في العراق متوافقة مع المعايير الدولية (١٦/ ١٢/ ٢٠٠٥) .

ووصف ممثل جامعة الدول العربية في البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات ما جرى بأنه عملية ديمقراطية لبناء مستقبل أفضل للعراق .

بعد ثلاثة أيام من الانتخابات ، بدأت المعلومات تتسرب عن عمليات تزوير كبيرة ، وقالت صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية (١٩/ ١٢/ ٢٠٠٥) : لقد تم رصد خروقات كبيرة بسبب تدخل إيران في الانتخابات لصالح الأحزاب الموالية لإيران .

ورصد الكثيرون عمليات التزوير باستخدام مادة سائلة تزيل (حبر الاقتراع) للتصويت عدة مرات للشخص الواحد ، وتحدث الكثيرون عن ذلك في الأردن ، ونقلت مصادر صحفية عن شهود عيان على ذلك التزوير في لندن بمركز ويمبلي شمال غربي لندن ، و بعد ثلاثة أيام من إشادته بالعملية الانتخابية ، تراجع عدنان الدليمي عن موقفه وهاجم الانتخابات بشدة وقال بتاريخ (١٧/ ١٢/ ٢٠٠٥) : إننا نطالب بإعادة الانتخابات في المناطق التي تثبت فيها خروقات ، وطالبت التوافق بإعادة ١١ مقعداً أخذت من الأنبار وديالى وصلاح الدين والموصل.

في ذات اليـوم (١٧/ ١٢/ ٢٠٠٥) ، حـذر عبـد العزيـز الحكـيم رئـيس قائمـة الائتلاف من احتمالات التزوير وقدم الشكر والتقدير والاحترام للمرجعية الدينية الشجاعة (حسب وصفه) وفي مقدمتهم آية الله العظمى السيد السيستاني .

بعد مضي ستة أيام من إجراء الانتخابات ، تعالـت الأصـوات التـي تتحـدث هـذه المرة عن عمليات تزوير كبيرة ، ففي يوم الأربعاء (٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥) أعلنـت أحـزاب وتكتلات عن حصول عمليات تزوير في الانتخابات ، وعقدت هذه القوى والأحزاب اجتماعا في مقر حركة الوفاق الذي يتزعمه إياد علاوي ، وتم تشكيل (غرفة عمليـات) شكلت بدورها ثلاث لجان ، وشاركت في هذا التجمع (حركة الوفاق ، جبهة التوافـق المكونة من الحزب الإسلامي ، ومؤتمر أهل السنة بزعامة عـدنان الـدليمي ، ومـؤتمر الحوار الوطني بزعامة خلف العليان ، والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامـة صـالح المطلك بالإضافة إلى عدد من الأحزاب والتيارات الصغيرة .

في نفس اليوم (٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥) أعلن صالح المطلك ، أن الجميع يؤكد على أن الانتخابات مزورة ولا يجوز الاعتراف بهـا . وقـال مـا نصـه: (سـوف نفضـح عمليات التزوير وسنطالب المجتمع الدولي والمجتمع العربي بالضـغط لإسـقاط هذه الانتخابات وإبطالها ، وتشكيل حكومة وحـدة وطنيـة تعـد لانتخابـات بعـد تغيير المفوضية وحل الميلشيات) .

وبعث هذه القوى رسالة إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية ، تعلمهـا حقيقـة الانتخابات ، وما حصل من عمليات تزوير .

ورد على كل ذلك حسين الهنداوي الذي أعلن ، أن الانتخابات كانت نزيهة وشـفافة خلال يوم الاقتراع ، فضلاً عن عملية الفرز والعد . ولم يتوقف الحـديث عـن التزويـر ، بل ازداد واتسعت دائرة التصريحات والإعلانات وما يرافقهـا مـن مطالبـات للمجتمـع الدولي والجامعة العربية لإعادة الانتخابات ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل .

واعترف الكثيرون ، أن الانتخابات كانت عبارة عن إطار عـام ، أمـا المقاعـد فقد تم توزيعها مسبقاً مـن قبـل السـفارة الأمريكيـة ، ويـذكر عـلى سـبيل المثـال

د.صالح المطلك ، أن السفير الأمريكي زلماي خليل زاد ، أبلغه قبل الانتخابات بأنه سيحصل على (٩) مقاعد ، وجاءت النتيجة مطابقة لما قاله زلماي ، وليس كما حصل في صناديق الاقتراع .

خلاصة ذلك ، أن الاعتراضات والاحتجاجات ، لم تغير شيئاً من واقع الحال ، وأن أي حديث بهذا الاتجاه ، لن يفيد بشيء ، وتجربة انتخابات (٢٠٠٥) أفضل و أوضح مثال على ذلك .

التزوير ونماذج من العالم

أعلن رئيس بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا ، أن التقارير التي تحدثت عن تزوير في الانتخابات الرئاسية في جورجيا صحيحة ، هذا ما صرح به الدبلوماسي الألماني ديتربودن لصحيفة (فرانكفوتر روند شاو) الألمانية ، وقال: لقد حدثت عمليات تزوير كبيرة ومتعمدة أثناء عمليات إحصاء الأصوات (١١/ ١/ ٢٠٠٨) .

وكانت المعارضة الجورجية قد جمعت أدلة مفصلة تشير إلى حدوث تزوير واضح في الانتخابات التي جرت قبل أسبوع ، إلا أن النتائج جاءت بالرئيس الحالي ميخائيل ساكا شفيلي.

ولم يغير ذلك من الواقع شيئاً ، ولم تنفع عمليات الفضح والاحتجاجات الجماعية المطالبة بعقد جولة ثانية من الانتخابات .

في ٦ يوليو ٢٠٠٨ ، تم الكشف عن فيلم يصور تزوير الانتخابات في زمبابوي، أعلنت ذلك هيئة الإذاعة البرطانية (بي بي سي)، وانطلقت حملة واسعة للطعن بالانتخابات وفضح عمليات التزوير ، إلا أنها أسفرت عن إعادة انتخاب روبرت موغابي .

وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش ، إن على السلطات المصرية التوقف عن التهديد بفصل اثنين من كبار القضاة الذين احتجوا على تزوير الانتخابات (٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦) ، وأن تحقق في أحداث العنف والتزوير اللذين شابا الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ .وذهبت الحملة والكلام أدراج الرياح .

كما أن أبرز نماذج التزوير التي يعرفها الجميع انتخابات مجالس المحافظات في العراق، والمثال الأكثر بروزا الانتخابات الإيرانية.

يذكر التاريخ الكثير عن عمليات تزوير في الانتخابات ، بالمقابل هناك الكثير من الاعتراضات والاحتجاجات ، التي تنهض بعد إجراء الانتخابات ، وجميع التجارب تقول : إنَّ مثل هذه الاعتراضات، لا يمكن قبولها، لأنها جاءت من (الفاشلين) في الانتخابات ، وأن الزعيق والصراخ ، ليس بأكثر من محاولة تغطية على فشل الرموز السياسية في المنافسات الانتخابية.

وهنا نأتي إلى النقطة الجوهرية ، التي تقول : إنَّ الجهة التي لم تتأكد من نزاهة الانتخابات ، ولم تتمكن من ضمان ذلك وفق اشتراطات معروفة وواضحة ، لماذا تدخل انتخابات تعرف أن نتائجها محسومة سلفاً ؟ومن هنا يتضح أن التعويل على عمليات الفضح والتحرك على أصحاب القرار العربي والدولي ، لا يمكن أن يحقق شيئاً. وأن جميع الأطراف سينظرون إلى هؤلاء (المعترضين والمحتجين) على أنهم ليسوا بأكثر من (رموز مهزومة) ولن يستجيب أحد لمطالبهم ، وما ذكرناه يؤكد ذلك.

ويبقى السؤال ، الذي يطرحه الكثيرون بإلحاح ، أيهما أفضل ، المشاركة وفضح الجوهر السيئ للعملية السياسية في حال حصول تزوير ، أم البقاء خارج الحلبة ؟ وهذا ما يجب مناقشته وفق اشتراطات دقيقة و واضحة.

إمكانات الخصم

حسب رؤية مفكر الحرب الإستراتيجي الصيني(صن تزو) في كتابه(فن الحرب) الذي ألفه قبل ٢٥٠٠ سنة ، حينها أطلق كلمته الشهيرة(إذا أردت أن تكسب نصف الحرب ، عليك أن تعرف قوة عدوك ، وإذا أردت أن تكسب النصف الآخر ، عليك أن تعرف نفسك).

تمتلك الأحزاب الموجودة في السلطة حاليا ، عناصر قوة ، تبدأ من امتلاك الأموال الطائلة ، التي حصل عليها هؤلاء بطريقة أو بأخرى ، يضاف إلى ذلك الدعم المالي اللامحدود من الجوار ، و وقوع الأجهزة الأمنية العاملة تحت

سيطرة هذه الأحزاب ، وهذا عامل مؤثر ويجب عدم إهماله ، وإمكانية شراء الأصوات من خلال منح العاطلين عن العملَ وظائف في مفاصل ودوائر كثيرة.

أما الأطراف التي دخلت حديثا في حلبة الانتخابات ، فإنها تفتقر إلى جميع عوامل القوة الموجودة عند الخصم ، وليتصرف الجميع بموضوعية لا بطريقة تسهم في إضاعة ما تبقى من العراق ، وذهابه بالكامل إلى السلة الإيرانية ، بعيدا عن الأهواء والأمزجة والرغبات الفارغة بزعامات مستقبلية لا وجود لأية فرصة لها على أرض الواقع ، لذلك نقول : إنَّ المشاركة في الانتخابات المقبلة ، ودون ضمان النجاح ، هو الخطأ الأكبر ، لأن أي فشل ، سيكون عامل تثبيت للخصم ، ما يمكنه من التأسيس لأرضية صلبة ، وسيحصل للعراق ما توقعه الكاتب الأمريكي أغسطينوس في الواشنطن بوست(٢٤/ ٨/ ٢٠٠٩) ، من أن العراق خلال السنوات الأربع المقبلة سيكون(ولاية إيرانية).

قوة القوى الجديدة

بإمكان القوى الجديدة التي ترغب بدخول الانتخابات المقبلة أن تتحول إلى قوة ذات شان إذا ما أرادت ذلك ، وإذا ما انطلقت من حرص وطني حقيقي ، بعيدًا عن الأهواء والرغبات واللعب في بحر السياسة بأدوات بدائية بسيطة ، فالذي يعتقد أن هذه القوى الجديدة ضعيفة يقع بخطأ كبير ، والذي يعتقد بأنها قوية بأحوالها الحالية فإنه يقع هو الآخر بخطأ أكبر ، وعليه فإن المطلوب من هذه القوى والشخصيات التي تريد الدخول في الانتخابات بحسن نية وبدوافع وطنية بحتة) ، أن تفتش عن مكامن قوتها وتتمسك بها ، وتضعها في أولويات ثوابتها ، ولا بد من القول ، إذا رفضت هذه الشخصيات والقوى الدخول بالانتخابات ، بسبب رفض الحكومة والقائمين على العملية السياسية الحالية مطالبهم الوطنية المشروعة الخاصة باليات الانتخابات المقبلة، فإن خروج الثقل الأهم منهم وعدم مشاركتهم ، سيفضح ادعاءات الحكومة وأقطاب العملية السياسية ، وإنهم يجب أن يعلموا أن قوة الأحزاب الحالية ستكون بدخول عناوين جديدة ومتنوعة ، لأنها ستعتمد هذه العناوين في الترويج لمشروع

(وطني)زائف وغير حقيقي ، ومن السهولة أن تضع هذه القوى اشتراطاتها للدخول بالانتخابات ، على أن تعتمد العلمية في المناحي الإدارية والوطنية والإخلاص في النوايا، وألا تبقى أية شوائب في الأجواء ، وهذه الاشتراطات ليست صعبة ولا مستحيلة إذا كانت نوايا الآخرين سليمة ، لكن المفروغ منه أن أية شروط وطنية خالصة ، ستقابل بالرفض من المتمسكين بالسلطة الآن ، لأنهم يريدون من الداخلين (الجدد)أن يكونوا الجسر الذي يعبرون عليه لأخطر المراحل.

لقد أوضحنا ما حصل من تزوير وضحك على الذقون ، ونقول : إن الداخلين (الجدد)ومعهم الذين دخلوا سابقا بحسن نية ، والذين اكتشفوا أنهم قد غرر بهم ، يستطيعون الآن وضع شروطهم ، لضمان الحد الأدنى من الأجواء شبه المناسبة لأجراء انتخابات تفرز هذا من ذاك ، وإلا فإن الوقت يمر بسرعة ، والأطراف المتنفذة تريد إشغال هذه الأطراف وتلهيها ، وإذا بها تواجه مصيرها المحتوم ، ولا تجد فسحة من الوقت لفرض شروطها ، أو الانسحاب قبل أن يقع الفأس في الرأس ، وأن القناعة الراسخة عند كل من يقرأ الأوضاع السياسية في العراق بدقة وأناة ، يتأكد أن الإدارة الأمريكية وإيران لن تسمحا بأية تغييرات في آليات الانتخابات ، للإبقاء على عناصرها في سدة الحكم ، وتقود العراق إلى براكين الخراب والدمار ، هذا ما نرى ونقرأ، ولا نعرف ما يريده الداخلون(الجدد)من انتخابات محسومة نتائجها سلفا في حال بقاء الآليات كما هي عليه الآن.

وأخيرًا يمكننا القول بأن ما حصل من نتائج بسيطة جدا في انتخابات المحافظات ، لم تغير أي شيء من جوهر سياسة الحكومة والعملية السياسية ، وهو ما ينسحب على الانتخابات المقبلة إذا بقيت بآلياتها المعتمدة حاليا ، ونكرر أن وضع آليات تقترب بالانتخابات من مشروع يؤسس لمرحلة انتقالية ليس بالأمر الصعب ، وبإمكان العديد من الخبراء والمختصين الذين اقتنعوا بدور قد يكون فاعلا للداخلين(الجدد) ، في وضع آليات وضوابط للانتخابات المقبلة ، ونحذر من ترك الأمور تسير على عواهنها.



فهرس الموضوعات